الاتحاد الافريقي والدولي
للقضية الفلسطينية
في الوقت الراهن
الإبعاد الإقليمية والدولية

للقضية الفلسطينية

في الوقت الراهن

دكتور عبدالمتعم المشاط
دكتور حسين شافعه
دكتور جودة عبد الخالق
دكتور مصطفى كامل السيد
دكتور أحمد بوسوف
دكتور محمود عيد الفضيل

دار المستقبل العربي
1983
حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى 1983

دار المستقبل العربي
41 شارع بيروت - مصر الجديدة
ت / 16900 القاهرة
يسعد دار المستقبل العربي تقديم هذه المجموعة الأولى من الأبحاث الخاصة بالمواجهة العربية الإسرائيلية التي أعدها بعض أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية من أعضاء جنة هيئات التدريس لناشبة الشعوب اللبناني والفلسطيني والتي دارت حولها الندوة العلمية الأولى التي تزامنها اللجنة بمقر نقابة الصحفيين في القاهرة يومي 29 نوفمبر و 6 ديسمبر 1987. وقد انعقدت هذه الندوة تنفيذا لوصيات مؤتمر المناصرة الأول في القدس الذي دعا إلى تشجيع البحث العلمي حول كافة جوانب المواجهة بين العرب واليهود الصهيون.

وتغطي الأبحاث التالية بعض الأبعاد الاقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الحاضر. ويذكر مقدموا هذه الأبحاث أنها لا تغطي بعض الأبعاد بدرجة كافية. وتعود ذلك إلى دور السوفيتي بالنسبة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أرض لبنان وذلك لاعترافات الوقت التي لم تكن من إضافة حيث يكمن حسب هذا الموضوع أو غيره من الموضوعات المتعلقة بقوى دولية أخرى.

وتأمل دار المستقبل العربي أن تكون هذه المجموعة الأولى من الأبحاث باكورة فيض كبير من الدراسات المعجمة لهذا الصراع التاريخي الذي تواجهه الأمم العربية والذى يلقى بطلاله على أوضاعها في الوقت الحاضر وعلى تطورها في المستقبل.

الناشر
دار المستقبل العربي
الفصل الأول
الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي
د. عبد المنعم المشاط

تقدم

تطلق هذه الدراسة من ثلاث حقائق أساسية، تعتبر في جملتها عن طبيعة التطور الذي حققه النظام الدولي والنظم الإقليمي. كما أنها تضع الأساس النظرية لمفهوم الأمن بصورة عامة، والمفهوم العربي للأمن القومي بصورة خاصة:

الحقيقة الأولى: تزايد الاهتمام العالمي بظاهرة الأمن القومي ساء كان ذلك على مستوى البحث الأكاديمي أم على مستوى صنع السياسة. ورغم أن ظاهرة الأمن القومي هي ظاهرة حديثة في العلاقات الدولية، لا يزال الشرق الأوسط، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة كقوتين عظمتين في العالم وما ارتبط بهما من أزمات عديدة، يظل الأمن القومي موضوعاً يثيره أكثر من نظرته في العناصر الأمنية ذات الصلة في العالم، ويعرف باستخدامه أكثر من شكل، في حين يسرد الأمن القومي على المستوى الدولي، والأمن القومي تفرع عن مفهوم أكثر National في الشؤون الدولية، وهو ما يعرف بالصناديق القومية، وكذلك في التنافس بين القوى العالم، وبينهما وبين الدول الأخرى، وخاصة دول العالم الثالث، ثم يشهد فترة السبعينيات تراجع في دراسات الأمن القومي كرد فعل.
للتقارب السوفيتي الأمريكي، والصيني الأمريكي، ينسى حركة التحرر القومي بصورة عامة.

يبدو أنه في نهاية السبعينيات وبدايات الثمانينات عادت الظاهرة لتجلل مكانة أساسية في الاهتمامات الأكاديمية، وفي جهات صنع السياسة. وربما كان مرجع ذلك إلى التصاعد المطرد في مقدم حرب باردة جديدة بين القاطبين الكبيرين - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية - أو تزايد المؤشرات америкنية بأن العالم الثالث لما يزال بعيدًا، بعيدًا لـ"الصراع الرئيسي للصراع الدولي بين الحرب وبصرة خاصة البروتكتيف (Protracted Social Conflicts)" (1) وهذا يعد أيضاً إلى التطور الجديد في مفهوم الأمن القومي، والذي لم يقتصر على الجانب العسكري الاستراتيجية وإنما أصبح يمتد إلى الأبعاد الرئيسية والقضايا الهامة التي تصل بهدف الدبلوماسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة، فضلاً عن أن هذا التطور الجديد يستجيب لما يميز عام اليومن من ظاهرة جديدة سواء ما يتعلق منها بالثورة التكنولوجية أو تزايد الاعتداء المتعدد أو تزايد المطالب الاجتماعية بالعدالة والحرية (2).

الحقيقة الثانية: أننا نعيش في عصر الوحدات الدولية الكبرى: إذ أنه نتيجة التطور في المشكلات الدولية لتصبح عالمية، مشكلات مثل الانفجار السكاني، التلوث، الاب부خانات النووية، لاجئي وضحايا الحرب، قضايا حقوق الإنسان... الخ قاربت الحدود التقليدية بين الدول والتي نشأت بظهور الدولة القومية في القرن السادس عشر، إلى الآتي: بل ان التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والرصد والتسجيس تؤكد على هذه الحقيقة. يضاف إلى ذلك، أن الموارد الدولية لا تتوزع في العالم بصورة عادلة بما يخلق في الواقع درجة عالية من الاعتداء المتبادل من هنا فان الأصرار على وجود وحدات دولة صغيرة تحتوي بالاستقلال والسيادة القانونية قد تتجاوزه التطورات الدولية الراهنة. وقد سارع إلى فهم تلك الحقيقة الجديدة في العلاقات الدولية رجال
الأعمال والمال والتجارة أنشأوا مصطلح على تسميتهم بالشركات متعددة الجنسية وهي الصورة المستقبلية لدول اليوم.

ويم الوصول إلى الوحدات الدولية الكبرى بأحد أساليب ; إما أساليب الاندماج سواء كان اندماجاً كلياً أو جزئياً مثل Integration الإندماج الاقتصادي في صورة أسواق مشتركة كتجارب أمريكا اللاتينية والكاريبيين، أو السوق الأوربية المشتركة، أو أساليب الاعتداد المتبادل في Dependence ونوع أساليب يفترق عن أساليب التبعية، Interdependence أنه يقوم على المساواة بين أطراف التبادل، وتحقيق مصالح طرفين التعامل وليس طرف واحد، كما أنه يؤكد على استقلالية القرارات الصادرة من كل طرفين، يضاف إلى ذلك حرية الطرفين في التحلل من الالتزام به حين يصير قيداً على حكمهما أو يضر بأمنهما ومصالحهما القومية، وحينها توفر بدائل أكثر رجاءً وسلامة من الأطراف الحالية.

والوطن العربي ليس نظاماً دولياً مختلفاً كما يبدو حوله من نظم وأقاليم، إذ أن استجابته للمشكلات والتحديات ومصادر الضغط التي تواجهه لا تتحقق في إطار من الدول والوحدات الصغرى التي تكون، فإن حين يؤدي الاندماج والاعتداد المتبادل إلى تضاعف القوى القومية لمواجهة تلك الضغوط، تعد الوحدات الصغرى - بما يصبح من تنافس وصراع - مصدراً من مصادر زيادة تلك الضغوط وغنى عن التكرار في هذا الشأن أعادة التذكر بالروابط المشتركة بين الدول المكونة للنظام العربي.

الحقيقة الثالثة : تنوع مصادر تهديد الأمن القومي ما بين مصادر Internal Threat تهديد خارجية ^External Threat ^ومصادر تهديد داخلية ^ Threat Perception وتوقف القدرة على مواجهة تلك المصادر على أمنين : الأول : ما يمكن أن يطلق عليه ادراك التهديد
الأدرار العقلي والسياسي لمصدر التهديد، وبالتالي تحديد الأولويات القومية التي تتطلب استراتيجية حماية، أي ماهي الفهم، وخطط National Priorities والسياسات، والتطلعات التي يلزم الدفاع عنها ضد التهديدات المتنوعة التي تواجه الأمن.

في الفكر والثقافة الغربية وخاصة التقليدية أو الكلاسيكية التي تتعلق بالأمن القومي، نجد أن هناك تركيزاً شديداً على التهديدات الخارجية، وقليل متعمد لأهمية التهديدات الداخلية للأمن القومي، ومن هنا ارتبطت نظرة الأمن كامرأة فيما بعد(6) أما في الدول النامية - Deterrence القومي بنظرة الدعوة Nation-building وهو لايزال في مرحلة بناء الأمن، فإنه من غير الممكن صياغة نظرة للأمن القومي، أو وضع سياسة للأمن القومي بدون رئة المصادر الداخلية لبناء هذا الأمن.

وربط بذلك، ضروري التمييز بين التهديد الرئيسي للأمن القومي، وهو الذي يتطلب تكييس الجهود القومية من أجل وضع Principal Threat استراتيجية لمواجهة، والتهديد الثاني أو التهديد الفرعي، والذي لايستف بالرتبة العالية التي تتميز الأول، كا لايزال بالشمولية مثل الأول، وفي حين أنه يمكن تطبيق الآثار المترتبة عليه، فإن ذلك يصير صعباً بالنسبة للتهديد الرئيسي. في إطار الوطن العربي، فإننا نجد أن هناك مصدران للتهديد الرئيسي للأمن القومي العربي:

الأول: إسرائيل سواء ماتشكله استراتيجيتها من تهديد للأمن العربي، أو مايشكله وجودها الحالي من نفي سلبي للدولة الفلسطينية.

الثاني: عدم كفاءة النظام السياسي العربي سياسياً واجتماعياً، أي عدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات العصر بصورة خاصة تلك المتعلقة بطموحات المواطنين العربي الأصلي نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
أما المصادر الثنائية للتهديد، ويمكن أن نطلق عليها المصادر التابعة فإنها تتمثل في المخاطر الناجمة عن التنافس بين الدولتين العظمي على مدى النفوذ إلى الوطن العربي، الخطر الذي تثيره الدول الهامشة للنظام العربي وخاصة إيران، ثم المخاطر الناجمة عن عدم التكامل الجنسي أو الأيديولوجي أو الديني أو اللغوي في الوطن العربي.

هذه الحقائق الثلاث تدفعنا إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي من زاوية المصلحة القومية العربية، وفي محاولة إعادة الصياغة فإننا سنحاول أن نتقدم بفرض للدراسة، ونستقوم باختبارها امثليًا - على قدر الامكان - حتى تكون صياغتنا أقرب إلى الأساليب العلمي، وموضوعية الأكاديمية.

2 - فروع الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضين رئيسيين، الأول: أن كلاً من إسرائيل وعدم كفاءة النظام السياسي العربي سياسياً واجتماعياً يشكل المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي العربي.

ومن حين يمكن تحليل الخطر الرئيسي الأول من زاوية النظر إلى إسرائيل كتدخيل على النظام العربي(1) ومن زاوية ماينتج عن الدخول من آثار تشكك إقليمية، سواء حقق ذلك بطرق التوسع أو regional disintegration طريق مبدع نطاق تحالفاته مع القوى الإقليمية الرئيسية، أو بتشييت القضية الرئيسية التي تفصل بينه وبين النظام ككل وهي القضية الفلسطينية.

أما مصدر التهديد الثاني فيمكن دراسته من خلال كشف العوامل الموضوعية التي تثير بين الحكومات والدول العربية، ومن خلال مسلك أهم القوى الإقليمية تجاه قضايا البناء الديمقراطي والعدلة الاجتماعية، وبداية نود التأكيد على أن نظرتنا إلى النظام الإقليمي العربي هي نظرة كليلة ليست مرتبطة بحدود سياسية أو جغرافية معينة.
النحو الثاني: أن الصياغة الغربية التقليدية للأمن القومي، بمعنى الدفاع، والبناء العسكري وزيادة القدرات القتالية لاكتفونا لتحقيق الأمن القومي العربي، اما يتطلب الأمر إعادة الصياغة بما يكسىها مضمونا اجتماعيا أكثر من المضمون العسكري أو الدفاعي، وفي حين نحن بصورة خاصة بالمضون الاجتماعي للأمن القومي العربي، فإننا لانغفل أهمية الجانب العسكري في حدود

توظيف القوات والقدرات المسلحة العربية تجاه مواجهة إسرائيل.

2 - منهج البحث:

ستكون في الأجزاء التالية عرض وتحليل ثلاثة موضوعات رئيسيّة، تتعلق بمفهوم الأمن القومي في الأدب السياسي، ومحاولة الصياغة العربية لمفهوم الأمن القومي العربي، ثم تصور الاستراتيجية العربية للأمن القومي العربي.

وفي محاولة القيام بذلك، واثبات فرضية الدراسة فإننا سنتبع منهجين أساسيين بالإضافة إلى أدوات تحليلية أخرى.

International Events

المنهج الأول: هو منهج تحليل الوقائع الدولية وهو منهج كمي رامبيتي quantitative، وهذا المنهج في region، تطورنا أكثر المناهج ملائمة في النظر إلى الوطن العربي كإقليم ومن ثم يساعد على دراسة سلوك الأطراف الرئيسية فيه. سوف نركز هنا على سلوك مصر تجاه كل من العرب (أي الأقليم العربي) وسرائيل (أي الدخيل) وسلوك هذين الطوافين تجاه مصر.

المنهج الثاني: وهو منهج أميبيتي كذلك، وهو المعروف بالاستبيان أي تطبيق استئمار بحثي Questionnaire، من أجل التعرف على الاتجاهات المختلفة نحو ظاهرة الأمن القومي. سوف نحاول كذلك التعرف على الاتجاهات السياسية للعينة المختارة نحو القضية الفلسطينية والنظام العربي، بغية محاولة صياغة أكثر موضوعية وشمولا للأمن القومي العربي وسوف نعتمد فيما عدا ذلك أو بالإضافة
إلى ذلك على قدراتنا التحليلية لبعض البيانات الخاصة بتوزيع الدول العربية بين متغيرات أساسية كالدخل القومي والسكان، وظروف الحياة المادية، وقدراتها العسكرية وخاصة بمقارنتها بسرائيل.

2 - التعريف بالأمن القومي:

ارتبطت ظاهرة الأمن القومي كموضوع للبحث والدراسة في العلوم الاجتماعية بكل من خصائص النظام الدولي وخصائص ومقومات الأطراف الفاعلة فيه (10). وربط الأمن بالأمن القومي بالوقائع الصراعية على المستوى الدولي (مثل الأزمات أو الحروب، أو التهديد بكل منها)، والأزمات الداخلية التي تتحدي سلوك الدولة، ومكانة النخبة الحاكمة فيها. ولم يصر الأمن القومي نقطة ارتباط رئيسية في بحوث العلوم الاجتماعية إلا بعد أن تحلل النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية من نمط توازن القوى إلى نظام ثنائي جامد، فضلا عن تطور أدوات وتقنيات pouvoir سياسية والعصابات السيادية فيها أو شبه السيادية (11) مما لا يغيب عن الباب أن الامن بظاهرة الأمن القومي هو في حقيقته جزء من هوية أكثر عمومية، والأمن القومي تصل بصورة قوية بالمصلحة القومية، بل إنه تطور عن هذه الفكرة (12).

يذكر الأمن القومي في الفكر الغربي على الأبين الاستراتيجية لوظائف الدول سواء تتعلق ذلك بالقوة العسكرية، أو التنافس الاستراتيجي بين القوى الرامية والأخرى غير الرامية (13) وخاصة ما يتعلق بالقوتين العظمتين، فقضايا بداء الإلحاف والاستقلال والسيطرة القومية، ومناطق التوتر والتنافس في العالم، فضلا عن الأسس الاقتصادية لقوات الزواج العسكرية. أما القضايا الأساسية ذات الطابع الاجتماعي فلم تدخل في اهتمامات حقل الأمن إلا مؤخراً، مثل تلك القضايا: ظروف الحياة سواء المادية أم السكاني، التنمية القومية الشاملة، الاحتياط الهيكل المتبادل بين الدول، فضلا عن القضايا الدولية الأخرى ذات الطبيعة العالمية، مثل قضايا التلوث والسكان، والأمراض المتوطنة ... الخ.
وما يشد الانتباه أن القضايا الأخيرة إذا تتعلق بمصالح الدول النامية وشعوبها بصورة أساسية، فإن تنصيرة جزء لابتعزز من اهتمامات علماء الأمن القومي في تلك البلدان.

وفيما يتعلق بالتعريف بالأمن القومي فإن هناك اتجاهات ومدارس عديدة يمكن إجمالاً في الآتي:

المدرسة القيمية الاستراتيجية: ويتضمن الأمن القومي - في إطار تلك المدرسة - بالطموح والتحدي أكثر من اتسامه بالتحديد والوضوح حيث تعرف مساحة العلم الاجتماعي الأمن القومي بأنه «قدرة الدولة أو الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية» (10) كما يرى التقليل أن الدولة تعد آمنة إذا لم تضطر إلى التضحية بقيمها الرئيسية في سبيل تجنب الحرب واستطاعت إذا دخلت الحرب أن تحافظ على تلك القيم بالانتصار فيها » (11) كما يعرف ومرز الأمن بأنه «حماية القيم التي سبق اكتسابها » كما يرى أن الأمن يزيد أو يقل حسب قدرة الدولة على ردع الهجمات أو هزيمتها (12).

من المحاولات الأكثر حداثة في هذا الشأن محاولة تريمان وكرونبروج للتعريف الأمن القومي بأنه يعني حماية «القيم التربية الحيوية»، بعبارة أخرى يعني الأمن «ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق ظروف سياسية دولة ومحلي في ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين».

هناك عدة صعوبات أساسية ترد على هذه المدرسة سواء كانت صعوبات نظرية أو صعوبات منهجية. فمن الناحية النظرية يصعب تحديد القيم الداخلية أو القيم الرئيسية أو القيم الحيوية أو القيم التي تم اكتسابها من قبل، فالقيم ليست - كما يتضح من النظرية السطحية لها - مطلقة مجرد ولكنها نسبة تختلف باختلاف
الزمان والمكان فربما الوجه كذلك من ثم فإن تعريف الأمن بالقيم من شأنه أن يزيد غموض مفهوم غامض أصلاً. ومن الناحية المنهجية فإن من الصعب - أن لم يكن من المستحيل - التحكم في تلك القيم الموضوعية وامكانيتها حتى إذا تغلبنا على الصعوبة النظرية.

يضاف إلى ذلك أن وضع الأمن القومي كقيمة علما من شأنه أن يؤدي إلى تخصيص المواد القومية من متطلبات التنمية إلى مقتضيات الدفاع القومي. هذا التصور يعبر بالدول النامية من ناحيتين: فهو من جانب يؤدى إلى التحري في توزيع المواد لصالح الدفاع ومن ثم يحرم المجتمع من عوائد التنمية الإنتاجية، فضلاً عن أنه يثير على المجتمع من جانب مايسمى بالفرص الضائعة أو ماكان يمكن أن يعود على المجتمع من فوائد إذا مات الإتفاق على الموارد التي خصصت للبناء العسكري على ضرورات التنمية للاستقلالية الاقتصادية، ومن جانب آخر فإن أعطا الأولوية في البلدان النامية لتطوير القوى العسكرية على حساب التنمية المجتمعية من شأنه أن يؤدى إلى خلق مايسمى بالدولة البوليسية وهي دولة تتميز بسيطرة المتخصصين في العنف على مقاليد الأمور(18) وذلك أن تنمية الجيش أكثر من تنمية المجتمع من شأنه أن يخلق فجوة بين المكانة المعطاة للجيش وبيمن المكانة المحققة بالفعل. ولكي يتم تبديد تلك الفجوة فإن الجيش يصبر أمامه أحد سببين، إما التوسع الخارجي أو القيام بأعمال عسكرية تبرر تخصيص المواد من أجل تطويره، أو التحول إلى أداة أوروبا داخلية وسطاء المتخصصين في العنف في المجتمع، وهذا السبيل الثاني هو الأرجح.

2 - التعريف الاقتصادي غير الاستراتيجي: ويستند هذا الاتجاه بثلاثة عناصر اساسية تتعلق بتأمين المواد الاقتصادية الحيوية، والوظيفة الاقتصادية للحرب ثم التنمية كجوهر لظاهرة الأمن.
فمن زاوية أخرى يعرف كروز وناث الأمن الاقتصادي بأنه «غيب النهوض بالحولان الشديد من الرفاهية الاقتصادية»، ونبدأ أن «الأمن الاقتصادي كهدف يشير واضحًا حيولا اختيار الدول ويعود عدم الكفاءة الاقتصادية لكي تتجنب أية ضغوط اقتصادية من الخارج» أو حيولا تؤكد الدولة على المناهج القومية وتخسر مكاسب الاندماج» (1)

ان مفهوم «الحولان الشديد من الرفاهية الاقتصادية» يمكن النظر إليه على أنه مماثل لمفهوم الأمن العسكري. فإذا فشلت الدولة في مواجهة مثل هذا التهديد بالحولان الشديد فإن ذلك من شأنه أن يهدد «السيادة الاقتصادية» (2)

ومن جانب آخر، فقد ثار خلاف حول النظر إلى الوظائف الاقتصادية للحرب، فمن ناحية هناك أولئك الذين يرون أن نفقات الدفاع والتسلح تشكل عبأً على الاقتصاد الوطني، حيث تحرم المجتمع - كما أشارنا من قبل - من موارد يمكن تخصيصها لعملية التنمية. وهناك أولئك الذين يرون أن الموارد التي تخصص للأمن القومي لا تتعد خسارة بصورة مطلقة، ذلك أن الحرب وتفاقها تعد أفضل الوسائل لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي (3) ولهذا يرى إميل بنات أن متوسط الأعباء العسكرية فيما بين أعوام 1950 - 1955 والذي يحدد دولة نامية كانت ترتبط ارتباطًا بعيدًا بمعدلات النمو الاقتصادي بها، بعبارة أخرى كلما زادت معدلات النمو والعكس صحيح» (4) وفي الواقع، فإنه إذا كانت للحرب مثل تلك الآثار الإيجابية على الاقتصاد، فإنه من الممكن القول بأن ذلك إذا قتصر على الدول المتقدمة الصناعية، ولكن لينطبق على الأفلاط على الدول النامية والتي تعيش بالفعل من المعقدة الرئيسية والتي تتعلق بصعوبة الاختيار ما بين البندق والخبز والأخير. حساب بناء المجتمع ككل. 16
يختتم هذا الاتجاه في تعريف الأمن القومي بمحاولة توسيع المفهوم وصياغته صيغة غير استراتيجية فقد عرف ما كبار -وزير الدفاع الأمم المتحدة السابق- الأمن بأنه « يعني التنمية»، وأنه بدون التنمية لايكون هناك أمن».(22) ويتبين الظاهرة أن الأمن والتنمية متتالية لدرجة أن يصير أحيانا من الصعب التمييز بينهما، وهذا يقول «كلما تقدمت التنمية، تقدم الأمن، وكلما نظم الناس مواردهم الإنسانية والطبيعية لم أنسفهم بامشتركتهم إليه وما يتفقونه من حياتهم، وتعودوا على التوقيع السلمي بين المطالب المتناقضة في إطار المصلحة القومية الأكبر، فإن درجة مقاومتهم للعنف والفوبي سوف تتزايد بدرجة كبيرة».(24)

مظاهر القصور في النظامية الكلاسيكية للأمن القومي:

إن قراءة متأنية لما سبق وعرضنا له تفضيلنا له الوصول إلى المظاهر الأربعة التالية للقصر والتي تتميز النظامية الغربية للأمن القومي:

أولا: أن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم طاريء، أي يتعلق بمجالة طارئة ولكنه ليس تعبيرا عن عملية تطور طويلة الأجل، ومن ثم فإنه يتأرجح ما بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى تبعا لادراس صانعي القرار للوقائع الصارعية، لقد تزامب على ذلك عيب منهجية وإيديولوجية خطيرة، نذكر منها، أن هذه الطريقة التعارفية وقفت حائلاً دون تطور الأمن القومي إلى حقل علمي متكامل له أدواته المستقبلة للاكتشاف العلمي والاستنتاج المنطقي، وهكذا يتأرجح الأمن القومي ما بين حقق العلاقات الدولية، والدفاع ومن جانب، آخر، أقصر الأمن القومي على وقائع عدم الأمن المتقطعة أكثر من اهتمامه بعملية التطور ذاتها المؤدية إلى الأمن، وهذا فإن مؤشرات القوة كالانفاق العسكري، نظم السلع، انفاف أطراف استراتيجية الدفاع، القدرات النووية والرواد، كل هذه استحالت الأولوية في دراسات الأمن القومي.

ثانيا: الأمن القومي - طبقا لهذه النظرية - أمن دولة وليس أمن مجتمع، فهو يعطي الدولة سببا قويا لكي تتفوق على المجتمع، من ثم فإنه يكرس التبعية
السيكولوجية للدولة، وهكذا ينظر إلى تضحيات المجتمع وكأنها التزام، بينما يتم تبدير امتيازات الدولة بأنها ضرورية من أجل البقاء. انطلاقاً من قبوداً عديدة على قدرة القدرات القومية الخلاقة على الانتقاء، وهكذا تسود ظواهر مرطبة عديدة أخطرها ظاهرة الاختراق وخاصة بين العلماء.

ثالثاً: الأمن القومي بهذه الصورة ينخفض بالعدوى أي أنه بدلاً من أن يسهم في حل مشكلات التنازع على التسلح، والصراعات والمنافسات، فإنه يقوم بتكريسها إلى درجة خطيرة ومحققة.

رابعاً: ارتبطت نظرية الأمن القومي بنظرية الوعي، وهكذا ركزت على العلاقات الثنائية المتبادلة بين كل طرفين متناقصين في الوقت الذي أهملته فيه الديناميات الداخلية في كل من المجتمعين المنافسين. هذا بالرغم من أن تلك الديناميات تعد القاعدة الرئيسية لأى سياسة أمن قومى ناجحة.

المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي العربي:

قبل الوصول إلى الصياغة العربية للأمن القومي يلزم تحمل مصادر التهديد الرئيسية التي تحدى الأمن القومي العربي، وتحقيق حالة توتر ومن ثم عنف يهدد استقرار الأمن العربي. وكا ذكرنا من قبل فإنا نعتبر أن إسرائيل كدخيل على النظام الأقليمي العربي تشكل التهديد الرئيسي الأول، وأن عدم كفاءة النظام السياسي سياسياً واجتماعياً إذا تشكل المصدر الرئيسي الثاني لتهديد الأمن القومي.

الأول: إسرائيل كدخيل عبرة

على النظام الإقليمي العربي وظاهرة الجزيرة

لا نستناد في حاجة هنا للدخول في المشكلات النظرية المتعلقة بتحديد شروط تواجد النظام الإقليمي فالنظام الإقليمي العربي يتميز بتوافر الشروط العامة للنظام الإقليمي، والتي يمكن اجحدها فيما يلي:

18
على المستوى السياسي فالتفاعل بين أطراف النظام وحتى رياضة السادات للقدس كان يتميز بالكثافة والعمق.

أن الذي نريد إيضاحه هنا هو المقومات الديناميكية الضرورية لاستمرار النظام وليس فقط لنشائه أو تحديده. ويمكننا تحديد أربعة مقومات رئيسية لاستمرارية النظام الإقليمي وتداخله:

1- وجود قوة إقليمية مركزية أساسياً في تحديد مسار التفاعلات، تعتمد الحكمة في العلاقات الإقليمية، وتقوم بإرباك القوى الجاذبة بين أطراف النظام داخل النظام Centripetal force، والحد من آثار القوى الطرادية Centrifugal force.

2- وجود هوية واضحة للنظام، بحيث تشعر كل دولة عضو في النظام بأن درجة انتباهها إلى النظام أقوى بكثير من درجة انتباهها إلى أي نظام أخر سواء كان النظام الدولي أو أي نظام فرعي آخر، كما أن درجة ولاء كل عضو في النظام تعلو الولاءات الأخرى.

3- التزايد حجم وكثافة التفاعلات السياسية بين أطراف النظام. يُقصد بذلك كافة أنماط الحركة السياسية والتدخل - أي إسرائيل - بصفته في صراع داخلي وأساسي مع ليس فقط القوى الإقليمية المركزية، وإنما كافة أطراف النظام، فإنه لايشترك معهم في الهوية أو الإجماع أو التفاعلات السياسية أي أنه يفعل قوة خارجية عن النظام.

20
التبادلة والتي تخلق تعاونًا بين أطراف النظام بدءًا بالتأييد العنيف والفكري والأيديولوجي، وانتهاء بالاندماج القومي أو الوحدة.

5 - توفر حد أدنى من الاعتقال القومي الذي تشغله أطراف النظام، وبصورة خاصة على مصادر تهديد النظام، والرؤية الخاصة بمستقبله.

و فيما يتعلق بالنظام الإقليمي العربي، فإننا نستطيع الادعاء بأن هذه المقومات توفرت بصورة كافية لاستمرار النظام ظل قائمًا حتى أواخر عام 1977 حينها بدأت الدولة الإقليمية المركزية - أي مصر - تمارس دورًا من شأنه أزكاء القوى البارزة، وليس الجاذبية داخل النظام، ويستفحل للقوة الدخيلة الرئيسية - أي إسرائيل - بالتحكم بدلًا منها في أنماط النزاعات داخل النظام.

و يوضح الرسم البياني التالي الدور الذي لعبه الدخيل في تفجير عناصر التفكك وعدم الاندماج في النظام العربي.

1 - البعد الأرضي أو الجغرافي للنظام حيث يمتد من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ليشمل على أعضائه المكونين له من الدول العربية.

2 - البعد التجاني أي وجود تجانس بين أطراف النظام، وفي حالة النظام الإقليمي العربي فإننا نرى أن التجانس بالمعنى الثقافي، الجنس، والديني الفكر متواجد ومتوازي بما يميزه عن غيره من الأقاليم، بيد أن التجانس على المستوى الموضوعي ينبغي النظر إليه بعين ناقدة.

3 - بعد التفاعل أي درجة التبادل السياسي، والتفاعل بين أطراف النظام، وبينهم وبين الدول الجامعة أو القوى العظمى من جانب آخر، وسنرى أنه
ان قدرة النظام العربي على الاستجابة لهذا التحدي كانت ضعيفة من امكانياته في صده، وقد اتضح ذلك بصورة أساسية بعد عام 1967 حينها هزمت القوة الإقليمية المركزية أي مصر على يد الدخيل. يبدأن الازمة لم تصلح - كما توقع الإسرائيليون - بانبعاث التفاعلات السياسية، أو بوزن الظفاق فوق الاجتماع القومي أو بتعاظم الصراع حول الهوية، وظلت القوى الحمادية تحاول إعادة وضع النظام إلى ما كان عليه قبل هزيمة 1967. ووضح الجدول رقم (1) حجم التفاعلات التعاونية والصراعية بين مصر وكل من إسرائيل والعرب، وبين كل منهما ومصر على مدى ثلاثين عاما منذ عام 1948. وقد استمرت القوى الجاذبة دفع النظام إلى درجة عالية من درجات الاجتماع القومي حتى تحقق انتصار 1973 ضد إسرائيل.

وبد أنه بدأ هذا التاريخ، بدأت حدة التفاعلات الصارمة بين مصر وإسرائيل في الانخفاض مع تزايد ملموس في التفاعلات التعاونية بينهما - كما يُضح من الجدول رقم - 1 - وقد تبلور هذا في النهاية في الوصول إلى تسوية سلمية بين الطرفين أو ما اصطلاح على تسميةه باتفاقية السلام المؤقتة في واشنطن بين مصر وإسرائيل عام 1979. ومنذ تلك اللحظة، وقد برزت عناصر الجذب العربية كما يلي:

- فقد تم استقطاب القوة المركزية الإقليمية أي مصر إلى جانب الدخيل أن إسرائيل ليستكلا معًا نظامًا فعليًا وغير متجانس ولكنه يتسم بالضرورة بالاغتراب والعزلة، ذلك لأنه لا تتوفر له المقومات الديناميكية السابقة الإشارة إليها، فضلا عن أن مصادر الضغط على كلا الدولتين الأعضاء

22
فيه تبادين، يضاف إلى ذلك أن دولة خارج الإقليم هي أكثر الدول مساندته.
وهي الولايات المتحدة الأمريكية.


- كما تجسّم الصراع حول الهوية بصورة لم يسبق لها مثيل، سواء الصراع حيث Arab Nationalism vs-Islamism حول القومية أو الأيديولوجية الإسلامية كان يحمل لواء الأول الشعب والحكومة المصرية، ويدافع عن الثانية النظام السعودي، سواء كان الصراع داخل مصر حول هويتها القومية بين أولئك المدافعين عن مصرية مصر أو فرعونيتها وبين أولئك الذين يدعوا على عروبتها. وما لاشك فيه أن صراعاً مثل هذا من شأنه أن يؤثر سلباً على اتجاهات المصريين، ففي دراسة قمنا بها لدراسة الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعات المصرية تجاه قضايا عديدة منها قضية العربية، تساوت نسبة أولئك الذين يوافقون على الانتساب الجنسي العربي مع الذين يرفضونها (44% في كلتا الحالتين). وما لاشك فيه أن قضية عودة مصر العربية أو عودة العرب ل مصر ترتبط إلى حد ما بهذه الظاهرة.

- لقد نجم عن كل ذلك وجود شقاق وليس اتفاق، تفرقة وليس تجمع حول السياسات والقضايا الرئيسية التي تشغل النظام الإقليمي. وانقسم أطراف الإقليم ما بين دول صاعد وتصدي، دول معتدلة، دول مواتية للسوفييت، وأخرى موالية للولايات المتحدة... الخ.
<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>النقل العربي إلى مصر</th>
<th>النقل المصري إلى النقل العربي</th>
<th>النقل المصري إلى مصر</th>
<th>النقل العربي إلى النقل العربي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1948</td>
<td>77</td>
<td>120</td>
<td>110</td>
<td>120</td>
</tr>
<tr>
<td>1949</td>
<td>85</td>
<td>150</td>
<td>135</td>
<td>150</td>
</tr>
<tr>
<td>1950</td>
<td>100</td>
<td>200</td>
<td>190</td>
<td>200</td>
</tr>
<tr>
<td>1951</td>
<td>110</td>
<td>250</td>
<td>240</td>
<td>250</td>
</tr>
<tr>
<td>1952</td>
<td>120</td>
<td>300</td>
<td>290</td>
<td>300</td>
</tr>
<tr>
<td>1953</td>
<td>130</td>
<td>350</td>
<td>340</td>
<td>350</td>
</tr>
<tr>
<td>1954</td>
<td>140</td>
<td>400</td>
<td>390</td>
<td>400</td>
</tr>
<tr>
<td>1955</td>
<td>150</td>
<td>450</td>
<td>440</td>
<td>450</td>
</tr>
<tr>
<td>1956</td>
<td>160</td>
<td>500</td>
<td>490</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1957</td>
<td>170</td>
<td>550</td>
<td>540</td>
<td>550</td>
</tr>
<tr>
<td>1958</td>
<td>180</td>
<td>600</td>
<td>590</td>
<td>600</td>
</tr>
<tr>
<td>1959</td>
<td>190</td>
<td>650</td>
<td>640</td>
<td>650</td>
</tr>
<tr>
<td>1960</td>
<td>200</td>
<td>700</td>
<td>690</td>
<td>700</td>
</tr>
<tr>
<td>1961</td>
<td>210</td>
<td>750</td>
<td>740</td>
<td>750</td>
</tr>
<tr>
<td>1962</td>
<td>220</td>
<td>800</td>
<td>790</td>
<td>800</td>
</tr>
<tr>
<td>1963</td>
<td>230</td>
<td>850</td>
<td>840</td>
<td>850</td>
</tr>
<tr>
<td>1964</td>
<td>240</td>
<td>900</td>
<td>890</td>
<td>900</td>
</tr>
<tr>
<td>1965</td>
<td>250</td>
<td>950</td>
<td>940</td>
<td>950</td>
</tr>
</tbody>
</table>
والخلاصية هي تواجد اقليم آخر إلى جانب الأقليم المغترب المعزول الذي يضم كلا، من مصر وفلسطين وهو النظام العربي المعرض للخطر، أو غير الأمن، والذى يضم في داخله مجموعات غير متجانسة، فهناك نظام الخليفة ومايعانيه من مظاهر ضعف بينانية معروفة، ونظام شمال إفريقيا، ثم نظام دول الصومال والصومال.

وقد تجلى ذلك تمامًا في الموقع العربي من الغزو الإسرائيلي للبنان، حيث عكفت الدولة المغتربة والعروة والتي يجمعها نظام فعّال مع الدولة المعزولة عن رد فعل قوي، كما عبرت الدول الأخرى، وهي كما ذكرنا اطراف في نظام معرض للخطر، - عن اتخاذ أي موقف ايجابي لمساندة الفلسطينيين أو اللبنانيين، أو كليهما.

الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه النظام الاقليمي العربي

تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية على عناصر ثلاثة ترتبط بعضها ارتباطًا عضويا وتشكل في جملتها تحدياً خطاً على الأمن القومي العربي (27).

١ - عنصر الأمن: إن المفهوم الاقليمي للأمن هو مفهوم خاص بالدولة الصهيونية ذات الطبيعة والنشأة الاستيطانية، ويقوم هذا المفهوم على عقيدة التوسع بجانبها الأفق والرأسي، فهي تقوم من جانب على كسب مزيد من الأرض سواء في فلسطين ذاتها أم في الدول العربية المجاورة. ان نظرية سيلطة الوضيعة ببناء المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية لم توفر لنا أن إسرائيل تبقيها لبقية وتعمها جزءًا لا يتجزأًا من أراضي الدولة الفلسطينية، إن ضم الجولان ه وتأكيد آخر لمنطق توسيع الأراضي، واحتفال ثقفي لبنان يؤكد أنه ليس من المستبعد على إسرائيل أن تضم جنوب لبنان لتحقيق حلم الاستيلاء على مياه سر الليطاني. هذا التوسع الأفقى يحقق لإسرائيل أكثر من هدف، فهو يوفر أولاً عمقة جغرافية للدفاع عن إسرائيل أثناء معاركها مع العرب، ويوفر ثانياً المياه.
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1974</td>
<td>332.38</td>
<td>157.10</td>
<td>224.42</td>
<td>17</td>
<td>67</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>29.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1975</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>147</td>
<td>105</td>
<td>10</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>29.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1976</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>147</td>
<td>105</td>
<td>10</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>29.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1977</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>147</td>
<td>105</td>
<td>10</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>29.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1978</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>147</td>
<td>105</td>
<td>10</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>29.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1979</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>147</td>
<td>105</td>
<td>10</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>29.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1980</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>147</td>
<td>105</td>
<td>10</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>29.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1981</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>147</td>
<td>105</td>
<td>10</td>
<td>1105</td>
<td>4926</td>
<td>29.6</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(1974 - 1980)
الضرورة لإسرائيل حيث أنها بالفعل تعاني من أزمة مياه، ثم أنها تتم إسرائيل بمصادر جديدة للقوة والمواد الغذائية وخاصة المخزون الغربي، والأعمال وخاصة لبنان.

وبذلك، تقوم تلك العقيدة على التوسع الرأسى، أي التوسع العسكري بما يحقق تفوقاً كبيباً ونوعياً على الدول العربية مجتمعة. وكما يوضح الجدول رقم 1 فإن إسرائيل تكافد تكون متنازلة مع الوطن العربي كله بما يضمه من عشرات دولة فيما يتعلق بسياقات القوة العسكرية. وبما يساعد إسرائيل على هذا التفوق لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر ضمان هذا التفوق مستوية أسيوية كما يتضح ذلك من الجدول رقم 2(10) كما أن الجماعات الصهيونية بالولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالضغط على الحكومة الأمريكية إذا تقاومت عن الالتزام بهذا التفوق. ان هذا الشق من المفهوم الإسرائيلي للأمن ضرورة أساسية لتحقيق التوسع الجغرافي واكتساب الأرضي بالقوة.

ب - عنصر الاعتراف والقبول: منذ عقد اتفاقات الهدنة عام 1949 وإسرائيل تسعى إلى تحقيق إمالةعتراف بها أو قبولها فعليا في إطار الشرق الأوسط. ومن المعلوم أن الاعتراف عملية قانونية معقدة، كما أنها أيضا عملية سياسية دقيق يتطلب ترقبات معينة، بينما القبول شيء أعمق من ذلك، فالاعتراف يمكن أن يتم على مستوى الحكومات وكفيف - وهذا ماحدث بين_recognition مصر وإسرائيل منذ مارس 1979. أما القبول فهو عمل اجتماعي، ثقافي اقتصادي وهو أيضا أولُ في ارتباط القبول في العلاقات المصرية الإسرائيلية بمفهوم التطبيع.

وقد رأينا كيف أن هذا العصر يعد هاماً في محاولة إسرائيل تفكك أصول النظام الأقليمي العربي بشهبه، وعلو أحد أهداف الغزو الإسرائيلي للبنان وضمها للجولة واحتلال الأردن و качابات الأردنية من شركة المملكة العربية السعودية في المستقبل هو الرغبة في تحقيق هدف الاعتراف أو القبول. وذلك لأن هذا
East Policy, May 1982 (under public caution).

R. D. Middleton, The Role of Arms Transfers in U.S. Middle: "Of Interest?"

<table>
<thead>
<tr>
<th>Arabic</th>
<th>66</th>
<th>66</th>
<th>66</th>
<th>66</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>طرخ</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
</tr>
<tr>
<td>65</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
</tr>
<tr>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
</tr>
<tr>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
</tr>
<tr>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
</tr>
<tr>
<td>66/100</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
<td>66</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(Translation)

(Translation of text in the image)

(Translation of text in the image)
الهدف يشكل ركنا هاما في العقلية النفسية الصهيونية، فبكل اليهود على طول تاريخهم الأولي في عزلة عن المجتمعات التي عاشوا فيها. فلا تعد إسرائيل "جيتو" في عمق النظام الإقليمي العربي، ولعل الخروج من هذا "الجيتو" بطريق الاعتراف أو القبول أو كلهما يشكل عنصرًا أساسيا في استراتيجية إسرائيل المستقبلية.

القضية الفلسطينية: أن النجاح الذي حققه الفلسطينيون منذ بداية السينينيات يشكل حقيقة دوما جوهرة الاستراتيجية الإسرائيلية، حيث يرفض الإسرائيليون الوجود والهوية والكيان الفلسطيني من منطق الجدل التاريخي والذي يقيم على أن تقابل الشيء وتقضي عليه أبدًا إن ينجم عنه وجود جديد.

يتمثل أفضل عناصر هذا الشيء وذلك النفيق، والإرادة السعودية في فلسطين هو الشيء، ويتهم نفيه في القومية والهوية الفلسطينية، بينما يمثل الوجود السعودي عقيدة توسع والاستيطان، يزعم الوجود الفلسطيني إلى عقيدة الكفاح الوطني من أجل التحرر وحق تقرير المصير، وكما تمثل اسرائيل المنبه التاريخي ليهدد العالم.

فإن فلسطين تمثل صوت الضمير للعرب، كما تشكل أخطر وأحرج عناصر التهديد التي تحيط بالنظام.

إن الصدام والصراع بين هذين العنصرين لا بد أن ينتج عنه نتائج صحيحة يمكن أن يتمثل في الدولة الفلسطينية أو على غرار ذلك، وهذا ما يتيح استراتيجيات إسرائيل على اساس تشت تفهما للفلسطينية بدئ بهاسم الفلسطينيين أنفسهم من أواخر 1948 ، 1956 ، 1967 وطوراً السبعينيات تم تشتنت قيادتهم وضرب اذاعاتهم ومؤسساتهم سواء في الأردن أو في لبنان. وربط بذلك أيضاً ثغرة الفلسطينيين أنفسهم إلى فئات وأصناف لأساس لها "فلسطيني إسرائيل"، وفلسطيني الضفة وغزة، وفلسطيني الأردن، ثم الفلسطينيين في الوطن العربي، والآخرين في الشعوب الأوروبية، ثم تقسيمهم إلى متطرفين ومعتدلين، يشارين ويعيرون، بل إن محاولات إسرائيل في التفاوض بشأن الحكم الذاتي اما تشكل أحد
وسائل تشتت القضية الفلسطينية بدلًا من التركيز على جوهر القضية ذاتها والذي يتعلق بانشاء الدولة الفلسطينية.

بينما لما سبق كيف استطاع الدخول أي إسرائيل عديد الأمن القومي العربي بجزء أوصال النظام الإقليمي من جانب، واستقطابه للدولة الإقليمية المركزية من جانب آخر، وهكذا برز إلى السطح تراجع القوة العربية في مواقع مواجهة عسكرية كان يمكن أن يتغير جرينتها، كالغزو الإسرائيلي للبنان ونظرتب عليه من طرف الفلسطينيين من بروت، والحزن الإيرانية - العراقية والتي يمكن أن تتضاهر نتائجها مع نتائج غزو لبنان لتهديد بالفعل الكيان والمستقبل العربي وخلق ظواهر عدم أمن حقيقية.

ثالثا: عدم قدرة النظم السياسية سياسيا واجتياحيا ( مؤشرات عدم التجانس )

تعت عدم قدرة النظم السياسية العربية سياسيا واجتياحيا، وعجزها عن الاستجابة لمتطلبات العصر بصورة خاصة تلك المتعلقة بطموحات المواطنين العربي الأساسي نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، المصدر الرئيسي التألي الذي يهدد الأمن القومي العربي.

وقد يثير البعض تساؤلاً حول أنهما يأتي في المرتبة الأولى من حيث أولوية المعالجة أو المواجهة من أجل تحقيق الأمن القومي: إسرائيل أم مظاهر التخلف والعجز المشار إليها. ونحن نرى أنه وإن كانت قضايا التخلف والعجز قد تؤثر في القدرة "العربية على مواجهة مصدر التهديد الأول- أي إسرائيل- إلا أننا نرى أن إسرائيل هي المصدر الأول للتهديد، وأنه من الضروري في صياغة استراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة - سياسيا واجتياحيا- من وضع إسرائيل في تلك المكانة، والتي تعتبرها المكانه الصحيحة.

إن اعتبار عدم قدرة النظم العربية سياسيا واجتياحيا المصدر الرئيسي الثاني لتهديد الأمن القومي العربي إذا ينطلق من قناعتين الأولى نظرية والثاني أميرقية.
الفناءة النظرية، وهي تتعلق بما توصلت إليه نظريات علم النفس، وعلم النفس الاجتماعي في دراسة ظواهر الاحباط والعناف: ففي رأى Feierabend and Feierabend

الاحباط النظري = تكوين الحاجات الاجتماعية

وجاء أن الفجوة ما بين القدرة على إشباع تلك الحاجات، ومعدلات تكوينها من شأنه أن يخلق احباطًا يقود إلى العنف.

يضاف إلى ذلك، أن المدى الذي يحدد مقدار العنف والعدوان في المجتمع ليس فقط تلك الفجوة المُشار إليها، وإنما التفاوت ما بين إشباع الحاجات السياسية، وإشباع الحاجات الاجتماعية. هذا التفاوت هو الذي يلعب الدور الأساسي في تحويل الاحباط النظري إلى عنيف وخاصة عنيف سلوكى behavioral violence.

1 - احتجال قوي للعنف = اشباع الحاجات الاجتماعية منخفض

2 - احتجال متوسط للعنف = اشباع الحاجات الاجتماعية منخفض

3 - احتجال ضعيف (منخفض) للعنف = اشباع الحاجات الاجتماعية عالية

وبما لا شك فيه أن الصورة الأولى هي الصورة السائدة في البلدان العربية، بصورة خاصة تلك الدول البيروليا. فالنظام العرقي - إجمالًا - لا تحقق إشباعًا سياسيا يكاد يكون يذكر، وذلك لأن الاحتباس السياسي يتضمن المشاركة الشعبية.
في اتخاذ القرارات السياسية، حرية التعبير والمشاركة واستقلال السلطات، وفرض رقابة الشعب على السلطة الحاكمة (13).

ال出台了 العضوية الأممية: وهي تستخدم من المؤشرات الموضوعية لعدد القدرة العربية على التجنوس ويوجد الجدول رقم (4) بعض المؤشرات الموضوعية لعلم التكافل أو التجنوس. بطبيعية الحال إذا تم التحليل من منظور الاقليم العربي وليس من منظور وحداته المستقلة، فإن عدم التجنوس هذا يمكن النظر إليه على أنه مظهر من مظاهر التعدد مما يفيد في عمليات الاندماج القومي، أما إذا نظرنا إلى الاقليم كوحدات مستقلة فإن هذه المؤشرات تعكس - بلا شك - بدور التجنوس والشقاق والتنافر بين الدول الأطراف في النظام الإقليمي العربي.

فالجدول يوضح أن أكثر الدول العربية سكانا تنتمي إلى المجموعة الأكثر فقراً ( مصر ) بينما تنتمي أقل الدول العربية سكانا - قطر - إلى أكثر الدول غناً. بينما تحتل لبنان المرتبة الأولى في معدل التعليم الثانوية في مستوى الظروف المادية للحياة، فإنها تقع بين المجموعة الثالثة فيما يتعلق بالسكان، والمجموعة الدنيا فيما يتعلق بالدخل، بينما تنتمي المملكة العربية السعودية إلى المجموعة الدنيا سواء فيما يتعلق ب معدل التعليم أو الظروف المادية للحياة، فإنها تنتمي إلى أكثر المجموعات غناً وثروة.

وتري بعض الدراسات أن التمييز الرئيسي في الاقليم العربي ما يتعلق بالفقر بين البلدان العربية الفقيرة، والبلدان العربية غير النفطية. إذ يبدو تدفق اقتصاد الموارد وتوأمة العقول وآسائها تلاطم في المجموعة العربية غير النفطية، بالمقارنة بالمجموعة العربية النفطية كذلك يظهر العجز في ميزان مودعاً الأولي بالنسبة للثانية والذي يقدر له أن يبلغ في عام 2020 أكثر من 140 مليار دولار (بأسعار 1970) ، ونظرًا لارتفاع عدد سكان البلدان العربية غير النفطية عن عدد سكان شقيقاتها النفطية، فإن التدفق النسبي للاندماج الاقتصادي في الأولي بالنسبة للثانية يمكن أن يكون بدرجة أشد في معايير الأداء الاقتصادي، فتكون 32.
جدول رقم (4)
 بعض المؤشرات لعدد التناجس (العددية) في الوطن العربي

| المشرف | متضمن دخل الموت | السكان (باللايين) | المؤشر المحيط
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الكويت</td>
<td>450 ملايين</td>
<td>35 %</td>
<td>200 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>420 ملايين</td>
<td>30 %</td>
<td>180 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td>480 ملايين</td>
<td>25 %</td>
<td>120 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>350 ملايين</td>
<td>20 %</td>
<td>90 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيا</td>
<td>400 ملايين</td>
<td>15 %</td>
<td>60 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>250 ملايين</td>
<td>10 %</td>
<td>40 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>200 ملايين</td>
<td>5 %</td>
<td>20 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>350 ملايين</td>
<td>15 %</td>
<td>90 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>400 ملايين</td>
<td>20 %</td>
<td>100 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>300 ملايين</td>
<td>10 %</td>
<td>60 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>المجر</td>
<td>300 ملايين</td>
<td>5 %</td>
<td>60 ملايين</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>200 ملايين</td>
<td>2 %</td>
<td>20 ملايين</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصادر: احتسبت الأرقام من:

Baltimore and London, 1980
قيمة الناتج المحلي الإجمالي للجموعة الأولى أقل من 10% من الثانوية في عام 2000، ويعتبر الرقم المقابل بالنسبة للأصول الرأسمالية للفرد حوالي 6% فقط.

ينجم عن عدم قدرة النظام السياسي العربي سياسياً واجتماعياً ثلاث نتائج تهدد مجتمعات الأمن القومي العربي:

- بيان النتائج في الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية أن أحد النتائج المرتبطة على الاندماج هو التقليل من درجة التبعية للعالم الخارجي. أما إذا عجزت الدول الداخلة في اقليم ما عن تحقيق التكامل بشتي صوره فإن ذلك يتسبب في تزايد معدلات التبعية للخارج. إذ تعجز الدول الأعضاء في النظام عن التنمية المستقلة، إما لنقص الموارد الضرورية - كما هو حال الدول غير النفطية أو نقص التنمر البشري والخبرة الفنية - كما هو حال الدول النفطية -، والأكثر من التبعية الاقتصادية في الوطن العربي هو ما يتعلق بالتبعية السياسية، فانقسام النظام ما بين نظام فرعي معيزل يتميز بالانعزاز، ونظام فرعي مع يخترع الخطر من شأنه أن يخلق هوة عدم ثقة خطيرة بين النظامين، وبين الأطراف في كل نظام بما يؤدي إلى عدم القدرة على المبادرة السياسية، والإعتقاد على القوى الخارجية من النظام للتقدم بظل تلك المبادئ، بعبارة أخرى قبل البدائل التي تتيحها إما الدول الأهلية أو القوى الدخيلة intrusive powers أو القوى الدخيلة Peripheral وتشابه بيان التبعية كلما كان من الصعب الفكاك منه وخاصة خلق بديل إقليمي عنه.

- تشتهر القدرات

أن التعدد أو التنوع المشار إليه سابقاً لم يؤدي إلى تضاعف القدرات العربية بقدر ما أدى إلى تشتيتها، فبالتالي من التنسيق سواء في الأداء الاقتصادي أو العسكري أو الإنساني من أجل الصياغة الأكثر موضوعية لتلك الإمكانات العربية، ووقع تنافس حاد بين الدول العربية وخاصة بين تلك التي كانت تلعب
دوراً رئيسياً بحكم التقاليد والقدرات البشرية واللغوية والفنية (مصر) وبين تلك القوى الصاعدة التي لا تمتلك من مقومات القدرة سوى بعد الحالى وخاصة المملكة السعودية، كما وجد تنافس آخر بين هاتين القوتين من جانب ودول أخرى مثل العراق أو ليبيا حول من يلعب الدور الرئيسي في المنطقة وإزاء تلك الصور من المنافسات يأتي دور الدخيل - أي إسرائيل - في حق وغرس كافة أشكال عدم التقاء المتبادلة بين الدول العربية(32).

ان هذه الأشكال من التنافس وفقدان القدرة، والافتقار إلى التنسيق تحرم الأمة العربية من إمكانية وضع الأمكانيات العربية في خدمة الأرادة العربية أو القدرة العربية، ويصبح خصوصاً حينها نأتي إلى مجال التنسيق العسكري لمواجهة الموجه الرئيسي للتهديد أي إسرائيل. ان ذلك أيضا يضع قيدياً على حدة تلك الدول في وضع استراتيجية مستقبل عربية، وما يدعو إلى الدهشة أنه في حين ينظر لنا الآخرون عند تحليل سياساتهم أو عند وضع سياساتهم نحن ننظر على أنفسنا نظرية قطبية جزءيه.

alienation جد - ظاهرة الاختلاف

أحد أسباب الاختلاف هو طفحيات الحاجات المادية والذى يسود المجتمعات المدنية نتيجة لوجود الاحتلال وعدم المساواة في التوزيع (33) ان استرجاع ماسبق وذكريه حول عدم كفاءة النظام العربي سياسياً واجتماعياً، وحول النتائج التي تترتب على التنافس أو الفجوة ما بين ابتهج الحاجات الاجتماعية وال الحاجات السياسية يفضى بها إلى نتيجة هامة، وتتعلق بضعف القدرات التنظيمية للنظام الاقليمي العربي الأقلبي القابلية生产能力s فان هذا الضعف من شأنه أن يخلق درجات عالية من عدم الرضا، وعدم الولاء، وربما عدم الامتناء، مما يقود إلى ظاهرة الاختلاف. ولعل وجود تلك الظاهرة يخلق ستاراً ضخماً بين النظام السياسي وبين المواطنين وخاصة المجتمعين. هذه الظاهرة إما أن تؤدي إلى ظاهرة أخطر وهى...
تريف العلماء أو العقل، أو ممارسة عدم الاهتمام وعدم المشاركة ومن ثم حرقان المجتمع العربي من الطاقات الحلاقة لعلمائه.

وتتضمن خصوصية تلك الظاهرة حينها تضعها في إطار مقارن مع ماتفعله الإسرائيل، ذلك أن الإسرائيل تقوم بجذب العلماء العرب والبيض، خاصة الأمريكيين، بзначية العمل، ولد لمدة قصيرة براكين البحث والمعامل الإسرائيلية من أجل إثرائها بالفكر والأدوات الحديثة لتويب العصر. وما لاشك فيه أن مكابرة النظام العربي وعوفرتها تجاً علمائها من شأنه أن يكشف ظاهرة الاعتراب، وتفضل مع كل ذلك التحزيز في تخصيص الموارد إلى بناء جيش استعراض قتالية على حساب البحث العلمي الأكاديمي. وهكذا تنمي العلاقات المدنية العسكرية برجحان كفة العسكريين على حساب المدنيين في الوقت الذي لا يلوم فيه العسكريون بالتحدي لأي من مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

٦ - مصادر التهديد الثانية أو التابعة للأمن القومي العربي:

وتمثل في الخطر الناجمة عن التنافس بين القوى الأعظم على ميد اللواء في الوطن العربي، وانطلاقاً من تثبيتها الدول الهامشية للنظام العربي، فضلاً عن الخطر الناجمة عن عدم التكامل الجنسي أو الأيديولوجي أو الديني أو اللغوي في الوطن العربي.

هذه المصادر تعد ثانية من وجهة نظرنا، لأنها لا تعد الأمن القومي العربي بصورة مباشرة وآثيرة من جانب، ولأنها - لكني تتأقلمها - تتطلب توافر بيئة مناسبة، وهذه البيئة تتوقف حينها تفاعل مع المصادر الرئيسية، لتعزيز nhấn إلى ذلك أن وضع استراتيجي عربي لاحتواء آثار التهديد الرئيسي على الأمن القومي من شأنه أن يحتوي بالتبسيط آثار المصادر الثانية، ومن هنا فإن التركيز على مواجهة المصادر الثانية للتهديد دون المصادر الرئيسية من شأنه أن يؤدي إلى تشويط القدرات العربية وتكييفها في مكانها غير الصحيح، فضلاً عن ضياع فرصة المواجهة الحقيقية للمصادر الأصلية للتهديد، يضاف إلى ذلك أن التركيز على
علاج مصادر التهديد الثنائية فقط قد يؤدي في الواقع إلى بروز مشكلات أو
اظهار قضايا على السطح ما كان يمكن لها أن تثور لولا تحول الاهتمام السياسي
إليها، وكان يعرف صانع القرار ذلك، تكون الفرصة قد ضاعت وتفاقمت
المشكلات الثنائية بصورة تقتضى تقديرًا كاملاً وخصوصية أساسياً للموارد.

- فيما يتعلق بصراع القطيع الرئيسيين في العالم من أجل معد النفوذ إلى
الوطن العربي، فإن ذلك يعد جزءًا من الصراع الدولي بينهما، بيد أنه في حين
يتخذ الاتحاد السوفيتي موقف سياسية لاتبع تفهماً للأمن القومي العربي، نجد
أن الولايات المتحدة تفعل العكس. ونحن نعلم أن محاولات بناء الاحتفلات في قلب
النظام الاقليمي من شأنها أن تضعف فاعلية الاقليم وقد بنت الولايات المتحدة
الأمريكية استراتيجيتها في الخمسينيات والستينيات على أساس بناء الاحتفلات في
المنطقة أو كسب المواليين لها في شكل محاور سياسية، فكان حلف بغداد،
وموكور واشنطن - الرياض [والذي لا يزال من أقوى الاحتفال في الاقليم [،
وموكور واشنطن، عمان [والذي تضاءلت أهميته بعد تشكيل موكور
وashington - القاهرة [، موكور واشنطن، القاهرة ... وهكذا ... وفي
العوامل التاريخية التي استمعت فيها على الولايات المتحدة بناء المحاور أو
الاحتفال كانت تعتبر مصدر الرئيسي الأول للتهديد - أي إسرائيل -
لتهديد الأنظمة الكبيرة مثل حرب 1977 ضد النظام الناصري، أو ضرب
المفاعلات النووية العراق أو تأديب المقاومة الفلسطينية في لبنان عام 1982.

إن صراع القوى الأعظم يرتبط بماضياً من مصالح في المنطقة، وخاصة
ما يتعلق منها بالطاقة، ولكن نرى أن الولايات المتحدة مصالح أساسية تجعلها
أكثر حرصاً على تحقيقها ولواستماع ذلك لاستخدام القوة العسكرية،
فمصلحتها الأساسية الأولى تتحضر في ضمان تدفق البترول، ثم ضمان أمن
إسرائيل، ثم تحقيق الاستقرار في الدول الموالية أو الخلفية في المنطقة توطنه لبع
الاتحاد السوفيتي من الوصول إليها(30).
وما لاشك فيه أن عدم كفاءة النظام السياسي العربي سياسياً وإجتماعياً ووجود إسرائيل هي المسؤولة عن إتاحة الفرصة لتصاعد التناقضات الخارجية لفرض النفوذ في الأقليم.

ب- أما الدول الهامشية أو المتاخمة وخاصة إيران، فإنها تسعى كذلك إلى تفكيك ارتباط النظام العربي وكا يتضح من الجدول رقم 3 تعتبر إيران مصدرًا هاماً للخطر على الأمن القومي العربي، فمن زاوية التسليح حصلت إيران في السنوات الثلاثين الماضية على ثلاث واردات السلاح الأمريكي إلى المنطقة (33 ٪ )، بل إنها في الفترة ما بين 1976 - 1979 حصلت على ما يقرب من النصف (44 ٪) ولقد بدت استراتيجيتها إيران على التعاون مع مصدر التهديد الرئيسي إسرائيل - من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بتطور القدرات العموية من أجل ضمها والبقاء على الأقليم العربي ضعيفاً كما هو (32).

لاشك أن الحرب الإيرانية - العراقية - في جانب منها إما تعبر عن الرغبة الإيرانية في تشتيت القدرات العربية توطئة لما ينتفع الإيراني إلى العالم العربي، وما ساعد تلك النقطة الهامشية على ذلك، التنافس بين القوى الأعظم من جانب، وتزايد حدة الصراعات الجنسية أو العراقية أو الدينية، وعدم كفاءة النظام العربي فضلاً عن التوافقات التكتيكية بين مطامع إيران، وما تخطط بشأنه إسرائيل تجاه المنطقة.  

38
جد - عدم التجانس الجسمي أو الإيديولوجي أو المدني أو اللغوي في الوطن العربي: وهذه نتيجة مباشرة لكل العناصر السابقة وخاصة ما يتعلق ببنية إستراتيجية واجتماعية. فمن الناحية السياسية، لا تتوافر أية درجة من درجات عدالة توزيع الموارد السياسية - أي السلطة - بين مختلف الفئات، ومن الناحية الاقتصادية لا يوجد عدالة توزيع للموارد الاقتصادية وخاصة الدخل سواء في كل دولة على حدة أو بين أقطار العالم العربي. ففي حين لايزيد متوسط دخل الفرد في السنة في كل من الصومال والسودان ومصر عن 300، 320، 390 دولارًا على التوالي، يزيد متوسط دخل الفرد في الكويت، والأمارات، وقطر عن 14890، 13462 دولارًا على التوالي. إن هذا التفاوت الشديد في التوزيع سواء على أساس طبقية أو إيديولوجي أو لغوي أو اثني أو ديني من شأنه أن يخلق احساساً قوياً بالحرمان والذي يؤدي إلى الاحتياط، ومن ثم إلى العنف.

إن مصادر التهديد الرئيسية فضلاً عن المصادر الثانوية المشار إليها تغذى هذا المصدر وتبنيه بحيث يظهر لكثير من الأنظمة العربية وكأنه المصدر الرئيسي للتهديد، إما لأنه من الممكن التعامل معه بصورة أسهل من التعامل مع المصادر الرئيسية، وإما لخشية من تطور خطر المصادر الرئيسية بصورة تهدد بقائها ذاته.

وما يثير ملاحظته هنا أن النظام العربي - نظراً لعدم كفاءته السياسية والاجتماعية - تلتجأ إلى التعامل مع الاتيارات وطالبين بالعفو وليس بالحتور، وبالتهديد وليس بالانفتاح، وهي بذلك تتيح فصاً أساسية لتصعيد هذا النوع من التهديد والذي يمكن أن يتطور إلى حروب محلية، وحروب محلية تدخلها أطراف دولية تهدد بصورة أساسية الأمن القومي العربي.

7 - الصياغة العربية للأمن القومي:

قبل أن نتعرض لتلك الصياغة، نود الإشارة إلى أننا في دراستنا للأمن القومي في العالم الثالث توصلنا إلى أن الأمن القومي يعني "قدرة المجتمع على مواجهة الطبيعة الحادة للعنف"، وأن ذلك يتطلب شرطين يتعلق الأول بالتهديدة
ويتعلق الثاني بتحقيق الرفاهية أو السكون - أو التعاون (37) من أجل الأمن القومي بصورة عامة يعني إمكانية المجتمع في تحقيق التعاون، وبناء سياسات أكثر عدلًا ومساواة.

وفي الدراسة التي قمنا بها في القاهرة لدراسة اتجاهات طلاب الجامعات المصرية تجاه بعض القضايا الأساسية ومنها قضية الأمن القومي، وجدنا أن أدرك الطلاب للأمن القومي يتلقى إلى حد كبير مع تصويرنا النظري له (38) فالمشكلات الاقتصادية التي تواجه مصر اعتبرت المصدر الرئيسي للتهديد (40% من العينة)، تليها إسرائيل (33%)، ثم البناء السياسي، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة (بسبب 14% ، 4% على التوالي).

كما أعتبر حوالي نصف العينة (48%) أن المشكلات الاقتصادية هي أكثر المسائل الحاجة في الوقت الحاضر. وفي سؤال حول ترتيب دور عدة عناصر في بناء الأمن القومي المصري، رأى أن السماوة الاقتصادية تحت المزية الأولى (82%) ، ومزيد من الديمقراطية تأتي في المزية الثانية (72%)، والتحالف مع العرب وبناء قوات مسلحة قوية احتل المكانتين الثالثة والرابعة (60% ، 55% على التوالي). - انظر الجدول رقم 5.

إن هذه النتائج - بالرغم من أنها تتناول دولة واحدة هي مصر - تشير إلى أن المضمن الاجتماعي للأمن القومي قدماً يمتل مكانه أساسية في ترتيب العقلي لعناصر الأمن القومي، ومن المتضور - لدى القيام بدراسات مشابهة في الدول العربية الأخرى - الوصول إلى نتائج متقاربة.

إن صياغة الأمن القومي من النظور العربي يمكن أن يقوم على أساس التعريف الذي قدمته، والذي يرى بأن الأمن القومي يعني "قدرة المجتمع على مواجهة - ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية لكنف، وإنما كافة المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والخادمة للعنف. ويرى عند هذا العنف السلوكى
جدول رقم (5)
رئية الأمن المصري

<table>
<thead>
<tr>
<th>السؤال</th>
<th>الاستجابات (%)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>لا أعرف</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - هل هناك مفيد للأس المصري</td>
<td>64</td>
</tr>
<tr>
<td>ب - إسرائيل</td>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>2 - هل تعتبر العلاقات الآلية مصدر مفيد للأس المصري</td>
<td>33</td>
</tr>
<tr>
<td>ب - إسرائيل</td>
<td>42</td>
</tr>
<tr>
<td>س - الأداء السياسي</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>د - الاتحاد السوفيتي</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>ه - الولايات المتحدة</td>
<td>2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>السؤال</th>
<th>الاستجابات (%)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>لا أعرف</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>3 - ما هو أهم ما تشعر به في عمق الأمن المصري</td>
<td>88</td>
</tr>
<tr>
<td>ب - إسرائيل</td>
<td>24</td>
</tr>
<tr>
<td>س - الأداء السياسي</td>
<td>10</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>السؤال</th>
<th>الاستجابات (%)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>لا أعرف</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>4 - ما هو أشد العوامل الآلية في تحقيق الأمن المصري</td>
<td>48</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>المقياس</th>
<th>المقابلة</th>
<th>المقابلة</th>
<th>المقابلة</th>
<th>المقابلة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>5</td>
<td>4</td>
<td>3</td>
<td>2</td>
<td>1</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>العناصر</th>
<th>المقابلة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1 - ميدان الديمقراطية</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>2 - ميدان الصراع الاقتصادي</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>3 - ميدان القوة العسكرية</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>4 - التحالل مع العرب</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>5 - التحالل مع الولايات المتحدة الأمريكية</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>6 - التحالل مع الاتحاد السوفيتي</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>7 - التحالل مع إسرائيل</td>
<td>22</td>
</tr>
</tbody>
</table>

1 2 3 4 5 6 7 8
structural violence والعنف الهيكلي أو البيناني behavioral violence

عنـه جـالتورن (36) وأهم ما يميز هذا التعبير مايلي:

1 - الدينيميكية: إذ يعكس قدرة المجتمع وهو في حالة حركة ديناميكية - وليس الدولة - على تعبئة كافة القوى السياسية باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لظاهرة العنف، وذلك بزيادة القدرة على خلق الاجتماع القومي، والدفاع بالنظام إلى توقعات وطموحات الأجل الطويل. وفي هذا تأكيد على المضمون الاجتماعي للأمن القومي.

2 - الشمولية: فالأمن - بناء على تلك النظرة - لا يتعلق بواقعة أو حادثة عنف واحدة، أو التصور بهديد ما، ولكن يرتبط بكافة صور العنف، بعبارة أخرى فهو يحاول تحليل الفرد من الطبيعة الحادة للخوف سواء من الأكراه الداخلي أو العدوان الخارجي، أنه موجه أساساً لعلاج قضايا الافتراض أو الاستغلال البيناني.

3 - إنه وإن كان يتضمن قضية البناء العسكري الاستراتيجي كأحد أركانه إلا أنه يعهد عنصر عنصر تحقيق الأمن. وليس العنصر الأهم أو الوحيد. أن البناء العسكري إن لم يصحح بإقامة اجتماعية واعية وتم اعداده في إطار كفري واضح، فإنه يمكن أن يؤدي إلى أشكال اجتماعية سياسية مثل ظهور الدولة البوليسية التي يسيطر عليها متخصصون في العنف.

منفратات نظرية الأمن القومي من النظير العراقي

توضح الشكل التالي المتغيرات الثلاثة الرئيسية لمفهوم الأمن القومي من المظهر العراقي، فهو يقوم على التفاعل الديالكتيكي بين تلك المتغيرات: التوازن أو الهدوء، والرفاهية، ثم القوة العسكرية.
ويقصد بالتوازن أو المدود قدرة النظام الإقليمي على تحقيق درجة عالية من الانسجام داخليًا ودوليًا وذلك من خلال عملية تحقيق الاجمالي الفرمي بما يعني ذلك من تحقيق درجة عالية من التعاون الداخلي والدولي.
أما الرفاهية فهي تعني تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطنين في صورة تحسين ظروف معيشتهم حتى يمكن اشباع حاجاتهم والاستجابة لتوافرها، وليس المقصود هنا فقط الظروف المادية للحياة ولكن كلا من الظروف المادية والنفسية (السياسية) ، ذلك أن تحقيق أي تحسين في الظروف المادية وحدها دون منح المواطن حقه في المشاركة السياسية والتعبير عن ما يحب بحاطب من شأنه أن ينمي درجة العنف التي تشرك فيها الأمة ، ولا يجد منها.

أما فيما يتعلق ببناء القوة العسكرية العربية فإن ذلك ينبغي أن يتم في إطار فكر سياسي واضح واستراتيجية قومية تهدف تلك القوة لتحقيق الأهداف القومية.

والواقع أنه لا يمكن تحقيق الرفاهية بدون وجود التوازن أو الهدوء، ولا يمكن صيانة الأمن بدون قدرة عسكرية قادرة على ردع العدو أو صد مصدر تهديد الأمن القومي.

8 - الاستراتيجية العربية للأمن القومي:
ليس من السهل على المفكر العربي وخاصة الملتمب بقضايا التنمية الاقليمية الحوض في موضوع الرؤية المستقبلية لاستراتيجية الأمن القومي العربي ، وليس من السهل عليه من جانب آخر أن يعتقد أن الأمل يعود في هذا الصدد من هنا فإن تصورنا هو نпедر ماهو تعبير عن واجب قومى ، هو أيضًا تحذير عن أمل عريض أو حكم كبير يوجد مثل تلك الاستراتيجية الإقليمية العربية يوما ما.

إن رؤيتنا للاستراتيجية العربية للأمن القومي تقوم على التفاعل الديالكتيكي بين ثلاثة مقومات أساسية بعضها فكري ومعها موضوعي ، وتعلق تلك المقومات بضرورة صياغة أيديولوجية سياسية عربية، صياغة ايديولوجية احتواجية عربية ثم وضع استراتيجية عسكرية للعرب.
أولاً: الأيديولوجية السياسية العربية

العنصر الأول في صياغة الاستراتيجية العربية للأمن القومي هو الأيديولوجية السياسية، وذلك أن العناصر الأخرى بما فيها الاستراتيجية العسكرية لا يمكن أن تقوم بدون أساس عقائدي. ويمكن النظر إلى هذا المقوم من زاوية العناصر الأربعة التالية:

1 - ضرورة الاجتماع القومي حول الهوية: ليس صحيحًا القول بأن هذه قضية مسومة، ذلك أن العربية قد غدت مفهومًا عالميًا وخاصة amorphous من الزاوية السياسية، إنه لكي يكون القول بعرينيًا، ولكن لابد من التساؤل: ثم ماذا؟ إنه من الممكن التعلم من العدو، فالنظر ماذا تغيره الهوية اليهودية بالنسبة لإسرائيل وللسعي ليهود العالم بصرف النظر عن درجة تميزاتهم السياسية. فالإبادة لليهودية - الممثلة اليوم سياسيا في إسرائيل - هو ولا يعتر كافة الولايات الأخرى، فالاجتماع حول الهوية يخلق وثيقة، ثم التزايد، ثم فعلاً محددة حينها يتطلب الأمر ذلك والمواطن العربي لأيهم كثيراً أن يكون مصر أو ليبيا أو ليبية يقدر مايهمه تحقيق هدف قومي عام يمكن الاتفاق عليه.

2 - تفضي الأيديولوجية السياسية بضرورة الاتفاق على العدو الرئيسي للأمة العربية. أي إسرائيل ذلك أن إسرائيل بصفتها المصدر الرئيسي للتهديد، تتطلب من العرب اجتماعًا بأنها العدو الرئيسي، وهكذا فإن تصوير استطاعه العري- الإسرائيلي بأنه صراع ديني أو صراع ديني، أو صراع حضاري، من شأنه أن يمثل قدرة العرب على المواجهة. أما الاتفاق على أن إسرائيل هي العدو الرئيسي - لأنها بفعل كذلك - سوف يدفع بالعرب إلى تكريس طاقاتهم للمواجهة، وتخصيص استراتيجية المستقبل لكيفية التغلب على هذا العدو الرئيسي.

3 - الاجتماع الإقليمي حول من هو الصديق الدولي، بدلاً من التشتد بين
القوى العظمى أو الدول الأوروبية أو التفرق بين المجموعات الدولية الأخرى. أن الصديق هو الذي يحاول أن يسهم في الحد من درجة التهديد الخارجي والداخلي للأمن القومي، فالصديق هو الذي يساند الأمة على مواجهة إسرائيل ومواقف التخلف، وصديق هو الذي يركز التعاون الدولي وليس الصراع.

4 - الاتفاق حول مستقبل الدولة الفلسطينية: إن الأمن القومي العربي يتركز عملياً حول قضية الدولة الفلسطينية، أي أن الاستجابة العربية للتحدي الرئيس والتحديات الثنائية مشروعة بقدرة العرب على إنشاء تلك الدولة. إن هذه الدولة ليست مسؤولية فلسطينية فقط، ذلك أن إدارتها لم يكن تقصيرا فلسطينيا فقط. وما يثير القلق والدهشة أن الحكومات العربية في مبادراتها المختلفة تتحدث لغة السياسة الغربية حول الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حقيقته في تشير المصر دون الأصرار سياسيا على حقه في إنشاء دولة فلسطين. إن هذا يعتبر مرة أخرى عن عجز النظام العربي سياسيا.

وأما لاحك فيه أن عدم الأصرار على هذا العنصر يخلق تشتيتا كبيرا في العمل السياسي العربي، فيشغل العرب بقضايا ثنائية فنية دون الاهيام بملك القضية الاستراتيجية.

ان الاتفاق حول هذه العناصر الأربعة من شأنه أن يعطي دفعة قوية للنظام العربي في تعامله مع أطرافه ومع الأطراف الدولية الأخرى بما يحقق تجانسا أكبر، ودرجة أعلى من التوازن أو الهدوء أو التعاون. ألا يشكل ذلك الحد الأول لصياغة الأمن نظرياً أي بصرف النظر عن صياغتها والتي تحد بالأساس عمل سياسي Tranquility.
ثانيا: الأيديولوجية الاجتماعية العربية:
وعكس الأيديولوجية الاجتماعية العربية قدرة النظام على تحقيق الرفاهية
وهي الشطر النظري الثاني للأمن القومي، تقوم هذه الأيديولوجية Wellbeing
على ثلاثة عناصر أساسية:

1 - التحسن في الظروف المادية للحياة بما يعني ذلك من زيادة كفاءة النظام أو زيادة قدرته الإنتاجية. وهذا العنصر - رغم أنه أحد المقومات الأساسية لأي نظام - إلا أنه يكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي كمنطقة نامية تتسم بتزايد معدلات التوقعات المستقبلية. إن أحد واجبات هذا النظام تحقيق تحسن أساسي في معدلات التعليم، والأعمار، معدلات الحياة للمواليد، وهي كلها تشكل أبعاد الظروف المادية للحياة. ولا شك أن عدم القدرة على تحقيق ذلك من شأنه أن يخلق الظروف الموضوعية الباعثة إلى التبعية.

للنظام: أي تحقيق distributive Capability
زيادة القدرة التوزيعية
درجة معينة من العدالة الاجتماعية بين أطراف النظام، ان هذه القدرة التوزيعية هي المضمون العملي لمفهوم العدالة السياسية وما هو مستقر الآن علمياً وعملياً أن عدم وجود تلك القدرة التوزيعية من شأنه أن يزيد من درجة الاحباط القومي مما ي indeb من وقائع العنف فضلاً عن تزايد ظواهر أخرى مثل هجرة العقول يضاف إلى ذلك أن عدم وجود تلك القدرة من شأنه أن يزكي المصادر الثانية لتهديد الأمن القومي لتصبح عناصر اضطراب حقيقية.

3 - زيادة القدرة على المشاركة (السياسية) لظروف الحياة. فالتحسين المادي سواء في مستوى التعليم أو الأعمار يزيد من نسبة المطالبين بلعب دور سياسي، والمشاركة في اتخاذ القرارات، واستجابة النظام لذلك المطلب تحدد مدى قدرته على خلق participation بالبعد النفسي.
والنظام العربي المعاصر تتسم بضعف المشاركة، وارتفاع معدلات عدم الالتزام السياسي، ومن ثم ضعف البقاء في حي القضايا الرئيسية التي تتحدى المستقبل العربي.

زيادة القدرة على المشاركة من شأنها أن يخلق تماشيا قويا حول القضايا والسياسات الرئيسية كقضايا التنمية والحرية، الديمقراطية، ورسم خطوط المستقبل العربي لإعادة البناء السياسي والاقتصادي.

ثالثا: الاستراتيجية العسكرية:

وظيفة الاستراتيجية العسكرية هي صياغة النظم السياسية التي تتولى صياغتها، ولفكر الاستراتيجي يتضامن مع الأيديولوجية في تحديد الأهداف سواء الحالين أو المحتملين (41)، ويضع الخطوط الأساسية لبناء القوة. في إطار نظرية الأمن القومي العربي، يمكن أن نتصور البعدين الآثرين لل استراتيجية العسكرية.

- التسليح: أى الحصول على المعدات العسكرية اللازمة لبناء القوة العسكرية.
- التقدم التكنولوجي العسكري، فلا يكفي الحصول على السلاح، بل الاهتمام هو درجة تطور هذا السلاح بما يتماشى مع تكنولوجيا العصر.

ومن الزاوية العملية فإن هذين البعدين يطلبان القيام بما يلي:

1 - تصنيع السلاح العربي: أن التجارة العربية في هذا المجال وليست محدودة في منتصف السبعينيات بشأن تصنيع السلاح لم تفشل في تحقيق هدفها إلا بسبب غياب الأيديولوجية السياسية والاستراتيجية العسكرية، ومن ثم...
خضعت النزاعات للاعتبارات السياسية أكثر من تقديرها باعتبارات الأمن العربي. والفرصة لاتزال مواتية في الوطن العربي للحصول على مزيد من التحالفات والتعاون في هذا الشأن وفي إطار العالم الثالث مع دول مثل الهند والبرازيل وكوبا وكوريا ...

إن تصنيع السلاح العربي داخل الوطن العربي من شأنه أن يحقق مزايا عديدة، فهو من ناحية يحد من التبعية العربية للغرب أو الشرق، كما يؤدي إلى استقرار نفقات التسلح في تنمية أصالة الصناعات العسكرية العربية أو توفير فرق الشحن والسمسرة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن نظرة أولية إلى تطور الانفاق على السلاح في الشرق الأوسط (إلى الدول العربية إيران، إسرائيل، تركيا، ...) توضح لنا مدى ضياع المواد دون أن يؤدي ذلك إلى دعم حقيقية للقوة العسكرية العربية. ففيما يلي عام 1969، زاد معدل النفقات العسكرية على مستوى العالم بنسبة 16.9% بينما بلغ معدل زيادة في الشرق الأوسط أكثر من 200%، وبينما وصل معدل زيادة إيرادات السلاح على المستوى الدولي في نفس الفترة إلى 37.16% فقد زاد في الشرق الأوسط عن 53%. هذا في الوقت الذي لم يرد فيه التغيير في عدد القوات المسلحة في نفس الفترة في دول الشرق الأوسط عن 61.76% ولم تتعدي نسبة زيادة العسكرية إلى كل ألف من السكان عن 2.76%. معنى ذلك أن هذا التضخم في الانفاق العسكري تم توجيهه فقط إلى إيرادات السلاح.

ان التصنيع العربي للسلاح ليس وهما، ولكنه شرط جوهري من شروط تحقيق المقدرة العسكرية ومن الامكانية ايجابيا في تحقيق الأمن القومي.
2 - التدريب: ان تصنيع السلاح يوفر العتاد، أما التدريب فهو قوام الجيش العربي ذاته. ان المعركة البشرية الكفء هو المعلم الأساسي للاستخدام الفني المتقدم للسلاح القومي المتورط. والتدريب كتصنيع السلاح - لا يم بكافءاً وفيهم إلا في إطار قومي عريض. ان تدريب كل جيش قطري على حدوده يؤدي الى توالي واستمرار مقومات النصر والنصر في مواجهة التحدي الرئيسي للأمن القومي - اسرائيل - كأ أن قيام الحلفاء الأجانب بعملية التدريب إذا خلطت عناية تكتيكية قد تضر في المواجهة الحقيقية، كا أن المعالجة في ارسال البعثات إلى الخارج للتدريب هناك يخلق مشكلات تغلف فيها وسلكات وثقافات إلى الجيوش العربية تحت في غنى عنها.

ان التدريب على الاستراتيجية العربية يجب ان يتم في المدارس والمعاهد العربية وعلى أرض وأيادي عربية، ولقد قامت المدارس العسكرية المصرية بدور بارز في ستينيات هذا القرن في تعزيز فكرة التدريب العربي، أليس من الممكن الوصول إلى صيغة تدريب عربية في مدرسة عسكرية عربية، ان ذلك يضيف إلى العقلية العسكرية العربية ذلك القدر المفقود.

هذها باختصار ملاح أزمة الأمن القومي العربي، ورؤيتها الموضوعية والعلمية تتجاه محاولة الوصول الى فهم دقیق للحالة الاستراتيجية المستقبلية للحماية الأمن القومي، بطبيعة الحال يتطلب وضع تلك الخطوط العريضة موضع الاهتمام ضرورة انشاء مجلس عريض للأمن القومي (43) يضم المتخصصین في المجالات التي رصدناها والتي تشكل جوهر أجل سياسة أمينة على المستوى القومي.

Edward E. Azar and William Eckhardt, Conflict, Cooperation and Imperialism, Paper presented at the 14th annual meeting of the Canadian Peace Research and Education Association, Universitu of Saskatchewan, Saskatoon, May 30 to June 1, 1979.


(5) بالرغم من ذلك فهناك اتجاهات حديثة في داخل الولايات المتحدة ذاتها للاهتمام بعناصر أخرى غير استراتيجية أو عسكريه كأساس للأمن القومي , وسوف ننقل هنا عبارتين للتدليل على ذلك الأول مأخوذة من تقرير اللجنة الرئاسية الأمريكية لدراسة «الجوع الدولي» والثاني مأخوذة من كتاب ماكايلا : Promoting economic development in general and overcoming hunger in particular are tasks far more Critical to the U. S. national security than most policymakers acknowledge or even believe. Since the advent of nuclear weapons, most Americans have been conditioned to equate national security
with the strength of military forces, The Commission Considers this prevailing belief to be a simplistic illusion. Armed might represents merely the physical aspect of national security. Military force is ultimately useless in the absence of the global security that only coordinated international progress toward social justice can bring; from Strategy for Peace, The Stanley Foundation U. S. Foreign Policy Conference, Oct. 10-12, 1980

Security means development... and without


وأذكر (6)

A. Al-Mashat, Stress and Disintegration in the Arab World (Forthcoming)


(7)

انظر في تفصيل المنهج في مقالتي المشار إليها محلة المستقبل العربي ، وانظر كذلك :


(8)

تتعلق هذه الدراسة بدراسة الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعات المصرية نحو ست قضايا رئيسية : المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ومجتمع الأسلاب ، والدول العربية ، القضية الفلسطينية ، والأمن المصري ، والاقتصاد المصري ، والنظام الدولي ، وسوف تنشر نتائج الدراسة قريبا .


(9)

وانظر كذلك دراستا عن " نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، المستقبل العربي - تحت الطبيع .

G. Bock and Morton Berkowitz, «The Emerging Field of National Security»


Knorr K. and Frank Trager (eds) Economic Issues and National security, The (14)

Lippmann, W. U. S. Foreign Policy, Boston Little Brown, 1943. (16)

Wolters, A. Discord and Collaboration-Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, (17) 
1962, pp. 147-165.

وحيما وجدر لؤزرف من الصعب تحديد القيم التي تم اكتسابها من قبل ، ووجد من الصعب التمييز 
بين المصلحة القومية والأمن واستخدام اصطلاحاً موحداً يجمع بين الاثنين ألا وهو 
National Security Interest مصلحة الأمن القومي


Economic Organizations» In Fred Bergsten and Lawrence Krause (eds). World 
1975

Holsen, John and Jean Waelboeck. «The Less Developed Countries and the (20) 
International Monetary Mechanism». Proceedings of the American Economic 
Association, 66 (May 1972)

Report From Iron Mountain on the Possibility and Desirability of Peace, (21)

Benoit, E. Defense and Economic Growth in Developing Countries. Lex-(22)

Ibid., pp 150-151

53
انظر في تفصيل تلك المشكلة، وفي تحديد خصائص النظام الإقليمي العربي: جيل مطر، د. على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، وخاصة الفصل الأول.

انظر تفاصيل ذلك منها د. عبد المنعم المشاط، مصر واعتدان الاندماج العربي، مرجع سابق.


R. D. Mclaurin, The Role of Arms Transfers in the U. S. Middle East Policy, May 1982 (Under Publication)


لا توجد دراسات في الوطن العربي في هذا الشأن، وريما يعود ذلك إلى عدم توازن الرغبة السياسية والقدرة النظامية على القيام بجود تلك الدراسات ما يمكن يرتب عليها من نتائج تصب بالخرج الشديد الأنظمة العربية، وربما تكون قضية صياغة مفهوم الأمن القومي العربي فرصة للمناداة بتشجيع الدراسات السياسية الاستراتيجية من أجل الوصول إلى فهم أفضل للعنصر السياسي والتنفيذي في الأمن القومي.

انظر الدراسة القيمة المتعلقة بالمستقبل العربي في: د. إبراهيم سعد الدين، د. إسماعيل صبيع عبد الله، د. على نصار، محمود عبد الفضل، صور المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982. خاصة الفصل الأول.


Israel Foreign Intelligence and Security Services, Secret CIA documents on Mossad, March, 1979.


انظر دراستنا عن الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعات المصرية دراسة حالة النخبة المتأهبة - تحت الطبيع.


عبد الممّم المتشابه ، استراتيجيّة إسرائيل ، ومآذن الأمن العربي ، مرجع سابق.
الفصل الثاني

العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية

د. حسن نافعة

هناك أجماع تام بين الباحثين على اختلاف منطقاتهم ومدارسهم الفكرية على أن العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية هي علاقات من نوع خاص وتمثل نمطًا فريدًا ليس له مثيل في العلاقات الدولية. غير أن هذا الاقتران بقي عند حد توصيف تلك العلاقة بالفرد أو الخصوصية، أما طبيعة هذه العلاقة ودلالاتها وأسبابها فتتراوح حويا وجهات النظر تبادلاً تاماً. ولا يقتصر هذا التباين على الباحثين والأكاديميين فقط ولكن يشمل واضعي السياسة الخارجية في الدول العربية.

من هنا تبدو أهمية تحليل جزء وطبيعة تلك العلاقات لأن أي تخطيط للمواجهة مع إسرائيل سوف يكون بالضرورة تخطيطًا خاطئًا أو مضللًا إذا لم ينطلق على أساس فهم صحيح لطبيعة العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية. وبدون هذا الفهم الصحيح يصبح العمل السياسي على جميع مستوياته الاستراتيجية والتكتيكية عملاً عشوائياً يقصر بطيوعته عن تحقيق أهدافه.

ويتصارع على الساحة العربية اتجاهان رئيسيان لتحقيق هذه العلاقة الفريدة وشرح أسبابها ويتوصل كل منها إلى نتائج شديدة التباين والاختلاف إلى حد التناقض.

57
الاتجاه الأول:

يرى أن مصالح إسرائيل وقوى الصهيونية العالمية تتطلب تنازلًا تامًا مع المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ولا يوجد أي مجال للتبني بين مصالح أي منها. وبهذا المعنى فإن إسرائيل تصبح امتدادًا عضويًا للولايات المتحدة في قلب المنطقة. وفي هذا الاتجاه فإن البعض يرى أن إسرائيل ليست سوى أداة في يد الامبريالية الأمريكية وأنها تقيم فقط بدور المنفذ لسياسة رسمية في واشنطن دون إراده مستقلة أو متميزة، بينما يرى البعض الآخر أنه على العكس من ذلك فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تتجاوز الشرق الأوسط، وتوجه من تل أبيب ويدت دور الولايات المتحدة على مجرد التصديق على تلك السياسة وإقرارها. وعلى أي حال فإن نقطة الخلاف هذه ليست جوية. فيصل النظر كما إذا كانت هذه السياسة توضع في واشنطن أو في تل أبيب أو أن هناك توقيع للأدوار والاختلافات بين العاصتين، فالمهم أنه لا يوجد سياسة تتجاوز الشرق الأوسط أحداثًا أمريكية والأخرى إسرائيلية وإنها هي سياسة واحدة لها نفس الأهداف وتخدم نفس المصالح.

ويترتب على هذا الفهم لطبيعة العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية نتائج هامة في مقدمتها أن الصراع العربي - الإسرائيلي هو في حقيقة الأمر صراع عربي - أمريكي وأن المواجهة أساساً مع أمريكا ليست مع إسرائيل كما يترتب عليه أيضاً اعتبار المسكن الاشتراكي المعادي للامبريالية بمثابة الحليف الطبيعي للعرب في هذا الصراع.

الاتجاه الثاني:

يرى أن مصالح الطرف الإسرائيلي هي مصالح مستقلة ومتميزة عن مصالح الطرف الأمريكي وكلما منها منطقها وآلياتها وقوة دفع ذاتية خاصة بها وقد تلقت هذه المصالح أو تنطبق في مراحل تاريخية معينة كما قد تتناقض وتصدم في مراحل أخرى. ويفسر أنصار هذا الاتجاه استمرار التأييد الأمريكي لإسرائيل بغلق القوى.
الصهيونية وسيطرتها على مراكز اتخاذ القرار في الولايات المتحدة من ناحية، وبأخذ العرب في ادراكهم وتعاملهم مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن بالرغم كسبب الولايات المتحدة إلى جانب الحق العربي أو على الأقل تمييزه في الصراع العربي – الإسرائيلي، وتفاوت الحلول المفروضة لتحقيق هدف من ضوء العمل، والاعتقاد أنه بالرغم كسبب للأشياء عربى في الولايات المتحدة توقي صلاحيتهم بدمج المصالم الأمريكية في الدول العربية لم يقم بتحديث أثر اللوي الصهيوني على مراكز اتخاذ القرار الأمريكي، وتدرج هذه الحلول في اتجاه تصاعد إلى حد مطالبة الدول العربية بأن تقوم بنفسها بإجراء المصالم الأمريكية في الشرق الأوسط في مواجهة الخطر السوفيتي والتنسيق مع الولايات المتحدة في هذا الصدد حتى تسبق الحالة الأمريكية التي تستند عليها تبيير تأييدها للاسرائيل، فإذا ما تم تسيير اللوي الصهيوني في الولايات المتحدة، وقامت الدول العربية بلعب نفس الدور الذي تلعبه اسرائيل لديما لأسباب الولايات المتحدة في مواجهة الخطر السوفيتي، فإن التنافضات بين المصالم الأمريكية والمصالح الإسرائيلية سوف تبرز حتماً وسوف تتصاعد لصالح الحق العربي.

ويتضح أن كلا الاتجاهين يعجز عن تقديم حلول واع لطبيعة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية وبالتالي يعجز عن طرح أسس صحيحة لاستراتيجية المواجهة مع العدو الصهيوني.

إن استعراض تاريخ العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية يوضح لنا طبيعة الوظيفة التي تلعبها اسرائيل من منظور السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت يلقي بالضوء على وظيفة الولايات المتحدة من منظور اسرائيل وقوى الصهيونية العالمية.
وأول ما يلفت النظر في تطور هذه العلاقة هو تغييرها بالثبات والاستقرار وتضاعفها المستمر في اتجاه التعاون وليس في اتجاه التصادم أو التنافض. ومن يرجع بعض الخلاف في الأدراك العربي للموقف الحقيقي للولايات المتحدة، إلى طبيعة النظام الأمريكي نفسه. فتعقد عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الأمريكية ومشكلة عدد من الأجهزة في صياغتها في الوقت الذي يتميز فيه هذا النظام بدرجة من الشفافية تسمح للนานة متابعة ما يدور فيه من صراعات قد أعطى انطباعاً لدى البعض من أن هناك قوى أمريكية تقف إلى جانب الحق العربي وآخرين تناهضه وتقوف إلى جانب الصهيونية. والأمثلة على هذا عديدة جداً.

ففي عام 1947 عارضت الخلافة الأمريكية قرار التقسيم وأيدت Truman. وبعد ذلك أعلن وزير الخارجية الأمريكي نفسه في الأمم المتحدة تأييده لاقتراح تعديل خطة التقسيم وفقاً لمقترحات Brundt ولكن الرئيس Truman أدرك ذلك على ورفضه. وفي عام 1967 تsembت وجهات نظر كل من الخارجية ووزارة الدفاع والبيت الأبيض حول تقييمها للازمة وتضاربات تصريحاتها وأدوارها. وقد انتضح الآن من مذكرات هنري كيسنجر أن مبادرة روجرز في أعوام 1969، 70، رغم أنها كانت تعبر عن السياسة الرسمية المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن تعطي بقبول البيت الأبيض أو مجلس الأمن القومي الأمريكي، ولعب هنري كيسنجر نفسه الدور الأساسي في إ[--].

وينكست الاستقرار في هذا طويلا حتى نصل إلى أزمة لبنان الأخيرة وموقف كل من هيج ووليبر وبرينو منهما والتي قبل أن هيج قدم استقالته من الوزارة بسبها. وأعتقد أنه يجب أن نتوقف طويلا عند هذه الخلافات، بل لا يجب أن ننظر لها على الأطلاق لأن العبرة هي بالقرار النهائي الأمريكي والعراق خلافات سلسلية للسياسة الخارجية الأمريكية وتأثير هذه الخلافات على جنر الصراع العربي – الإسرائيلي.

وتدل هذه الخلافات على أن السياسة الأمريكية وقفت إلى جانب المشروع الاستيطاني الصهيوني في جميع المرحل الحاسمة حتى مكنته من احتلال فلسطين بالكامل بالإضافة إلى أجزاء من أراضي دول عربية أخرى، وتسببت باحتلال عاصمة عربية هي بيروت.
الإدارة.

فما هو نموذج إدارة تنفيذية في منظمة تقوم بنقلها إلى مكتب الإدارة؟

هناك ثلاثة مراحل تمثل نموذج الإدارة:
1. التخطيط: تتضمن تحديد الأهداف والرسومات النهائية للمكتب الإدارة.
2. التنفيذ: تتضمن تكوين الرسومات النهائية للمكتب الإدارة.
3. التقييم: تتضمن تقييم الادارة بناءً على الأهداف والرسومات النهائية للمكتب الإدارة.

ويتساءل أن ما هو النموذج في منظمة تنفيذية في منظمة التي تقع بنقلها إلى مكتب الإدارة؟

هذه النماذج تنتمي إلى مكتب الإدارة، وهي تتضمن تحديد الأهداف والرسومات النهائية للمكتب الإدارة.
الي القواعد الأمريكية نفسها المنشورة في ارتفاع الممورة. واستمر تدفق هذا السلاح
وبمعدل أكبر حتى بعد توقيع معاهدات كامب ديفيد وخروج مصر عسكرياً على
الأقل من حلبة الصراع العربي – الإسرائيلي. ثم كان دورها الأخير في المسألة
اللبنانية. وتشير عديد من المصادر إلى أنها علقت بخطة العزوب قبلها وأقتربت
وتسقت مع إسرائيل لتنفيذها ولم يكن هناك خلاف على الأطلاق لمهم إلا في
طريقة الانجذاب وفي بعض التفاصيل. وقد تقدمت إسرائيل بعد الغزو بطلب
للحصول على مساعدة أمريكية للاستناد القادر بنقل أكثر من 3 مليارات دولار بزيادة حوالي
الثلث من ميزونها عن العام الماضي. وأغلب الظن أنها ستحصل عليها رغم كل
شيء...

من هذه القائمة الطويلة، وغير الكاملة في الواقع، لمواقف التأييد الأمريكي
غير المشروط لإسرائيل يبدو الموقف الأمريكي من العدوان الثلاثي عام 1956 وكأنه
يمثل استثناء ملفتاً للنظر له مغزاه. والواقع أننا يجب أن نتوقف عنده قليلاً لأنه
المثال الوحيد والدائم الذي يستند إليه أصحاب الرأي القائل بعماكانتها تجريد أميركا
بل وكسب تأييدها إلى جانب الحق العربي كما فعلت عام 1956 حين أنجزت
إسرائيل على الأنسحاب من سيناء. إن هذا المثال لايدمج في تقدير للبرهة
على أن الولايات المتحدة قد أخذت موقفها مؤداً للعرب على حساب إسرائيل في
أزمة 59. فهذه الأزمة لم تكن في الحقيقة صراع عربي – إسرائيلي خالصاً وإنما
كانت تعبيراً عن قمة التناقض الذي وصلت إليه حركات التحرر العربية في
صراعها مع الاستعمار التقليدي في العالم العربي مثابلاً في بريطانيا وفرنسا. وقد
قبلت إسرائيل أن تلعب دور الأداة التنفيذية في خدمة المصايف البريطانية والفرنسية
في المنطقة. ولم يكن في تأديم قناة السويس ما يس المصلحة الأمريكية من قرب أو
بعد. كما أن خطة العدوان وضعت بالتضمين الكامل بين كل من بريطانيا وفرنسا
и إسرائيل دون استشارة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما اعتبره الولايات
المتحدة بمثابة استنادها بدورة ومسؤولياتها كزعيمة للمعسكر العربي وسفيرة خطيرة
تهدد هيبتها ومكانتها العالمية. وكانت الولايات المتحدة تطلع إلى استعمال النفوذ
الاستعمار التقليدي في منطقة الشرق الأوسط لكي تنفرد هي بهذا النفوذ

22
وعملت دائماً من أجل هذا وخططت له. ووجدت في النهاية فرضتها الذهبية في أزمة 1956. لم يكن موقفه الأمريكي إذن موجه بالذات ضد إسرائيل، كما لم يكن اقتناه بعدم التوقف العربي وتأييداً مقصوراً له، وإنما كان ضروراً مقصوداً تماماً ضد بريطانيا وفرنسا. ولم يكن من المعقول ولا من المنطقي أن تطالب الولايات المتحدة بانسحاب القوى البريطانية والفرنسية وترك القوات الإسرائيلية؛ وهي جزء لا يتجزأ من قوات الحملة المشتركة. وكان تحذير القوات الإسرائيلية على الرحيل بمثابة إشارة تحذير إلى إسرائيل بأن الولايات المتحدة هي السيد الجديد للمنطقة وأنه إذا كانت إسرائيل تريد أن تحقق نفسها على بعض المكاسب فإن عليها منذ الآن أن تنسي معها وليس مع أحد غيرها، وهو ما حدث بعد ذلك بالضبط في جميع المراحل التالية للصراع العربي—الإسرائيلي وحتى الآن.

ولا يعني مسبقاً ذكرى أن أويد أن أوفر أن موقف دول العالم المتحدة كان هو موقف الحاسم أو الوحيد ضد العدوان، فقد كان لصدم الإرادة المصرية الدور الأساسي ودعمه مواقف دول العالم الثالث والاتحاد السوفيتي (1)، ولكننا حاولنا فقط أن أفسر مغزى الموقف الأمريكي والذي حاول البعض، مدفوعاً بدواع غريب، أن يكون مشوحاً، لأنه انحياز أميريكي مقصود بذاته إلى جانب الحق العربي. إن الموقف الأمريكي من أزمة 1956 هو موقف غني بالدلائل فيما يتعلق بتحليل طبيعة العلاقات الإسرائيلية—الأمريكية:

فهو يثبت أولاً أن القرار الأمريكي لا تصنعه مجموعات الضغط الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ولو كان ذلك صحيحًا لما استطاع إيزرايل أن يتخذ هذا الموقف من العدوان الثلاثي والذي جاء في أشد مراحل الانتخابات الأمريكية حينها. صحيح أن القرر الصهيونية في الولايات المتحدة قد استفادت من درس 1956 وحاولت تعبئة صفوفها واستنفاضها لزيادة قدرتها على التأثير على مراكز صنع القرار الأمريكي كما قامت إسرائيل باعادة تقييم علاقاتها مع العالم الخارجي واضحة في اعتبارها حقائق الموقف الجديد في الشرق الأوسط بعد معركة
السويس والتي اسفرت عن إلهام دور الاستعمار التقليدي في المنطقة وبرز الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأكبر تأثيرًا على مصرها، وهو ما جعلها تعيد صياغة سياستها في إطار السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن القول بأن مجموعات الضغط الصهيونى تسيطر سلطة تامة على مراكز صنع السياسة الأمريكية تتجه الشرق الأوسط وتدفع بهذه السياسة في اتجاه التناقض مع المصالح القومية الأمريكية وحساب المصالح الإسرائيلية وحدها هو قول لا يمكن قبوله على الإطلاق بل وتمثل اهتمامًا للعقل العربي. وهو قول تروج له الولايات المتحدة نفسها عن طريق الإخاء بأنها ترغب في اتخاذ موقف أكثر اعتدالًا تجاه الحق العربي ولكنها لا تستطيع. وكما يقول الأديب جميل مطر في مقال هام نشر في المستقبل العربي (العدد 27, أكتوبر 1981): "أمريكا تزعم علينا وسرًا - أنها غير حرة بحسب قوى اللولبي الصهيوني. فنحن نحن، وول من قبل فتح موضوع الحوار قوي أن جماعات الضغط التي تمثل الأقليات في الولايات المتحدة ماهي إلا من صنع وتشجيع الحكومة الأمريكية. وأن هذه الحكومة أو النظام بما له من قوة ينشئها بها هذه الجماعات ويشجعها يستطيع أن يضعفها أو يلغيها كليًا؟ ولأنه أميل شخصيته إلى تصديق هذا الزعم وإن كنت اعتقل طبعًا أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة معمقة ومثالية. ولكن هذا لا ينبغي أنه يمكن ما سبق استعراضه أن يخلص نتيجة أولية مفادها أن إسرائيل وقوى الصهيونية العالمية تلعب وظيفة هامة في خدمة المصالح الأمريكية والنظام الأمريكي ولا يمكن قبول مقولة وقوع النظام الأمريكي نفسه أسرًا لهذه القوى دون مناقشة.

ما هي إذن طبيعة هذه الوظيفة:

هناك اقتصاد عام يكاد يرق إلى مرتبة المسلمات مفاده أن وظيفة إسرائيل الأساسية بل وواحدة من وجهة النظر الأمريكية تتضمن في كلها تمثل خط دفاع متقدم ضد الخطر السوفيتي الزاحف على الشرق الأوسط. والواقع أنه لا يمكن قبول هذه المقولة دون مناقشة لأنها لا تستقيم مع حقائق التاريخ.
أولاً: كان التأييد الأميركي للمشروع الصهيوني قريباً وحاسماً منذ بداية بلورة هذا المشروع عملياً من خلال وعد بلفور على النحو الذي أوضحناه، ولم يكن هناك أي خطر سوفيتي يهدد منطقة الشرق الأوسط في ذلك الحين. فقد كانت الثورة البلشفية لاتزال مجهولة المصير والمستقبل. ومن هنا نستنتج أن بداية النشاط الأميركي لدعم الحركة الصهيونية تطابق زمنياً مع بداية الاهتمام الأميركي بترول الشرق الأوسط. ففي عام 1920 تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على 25% من أسهم شركة البترول العراقية التي كانت مملوكة لبريطانيا. وفي عام 1932 حصلت الشركات الأمريكية على عقود امتياز ضخمة في المملكة العربية السعودية للتنقيب عن البترول. وبدأت هذه الشركات بسرعة في انتاج البترول على نطاق واسع، وهو ما يوضح الصلة بين تصاعد التأييد الأميركي للمشروع الصهيوني مع تصاعد المصالح الأميركية التي لم توقف عن نمو حظة في الشرق الأوسط وصرف النظر عن الوجود السوفيتي.

ثانياً: أن الصراع العربي – الإسرائيلي شهد مرحلة تمكنت فيها إسرائيل من الحصول على التأييد الكامل من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فقد أعترفت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بإسرائيل فور إعلان قيامها كدولة. وتمكنت إسرائيل من الانضمام إلى الأمم المتحدة بفضل تأييدها معاً في فترة كانت عضوية الأمم المتحدة شبه مغلقة أمام الدول الصغرى بسبب استخدام كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حق الفيتو ضد إنضمام حلفاء الأخرى ولم تكن إسرائيل موضوعاً للحرب الباردة بين الدولتين العظمتين في فترة من أخرى فترات تلك الحرب وهي الفترة الممتدة منذ قيام إسرائيل وحتى قرب منتصف الخمسينات.

ثالثاً: أن اخراج الاتحاد السوفيتي من منطقة الشرق الأوسط، حتى وأن سلمنا بأنه يمثل هذها أساسياً من أهداف السياسة الخارجية الأميركية وهو ما لا يمكن قبوله على اطلاق دون مناقشة، لم يتسبب عليه تغيير موقف الولايات المتحدة في
المصادر: 江-الأسرائيلي. فطرد الخروج السوفيتي من مصر عام 1972 والقضاء على نفوذهم السياسي تماماً في مصر بعد حرب أكتوبر لم يترتب عليه ممارسة أي ضغط ضد إسرائيل لتفجير مواقعها المعهودة. كل ماحدث أن النفوذ الأمريكي حصل النفوذ السوفيتي واستخدم هذا النفوذ كوسيلة ضغط أمريكية إضافية ضد مصر لتقيد بالشروط الإسرائيلية للسلام وليس ضد إسرائيل لتقبل بالمقترحات المصرية لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي.

وهذه الملاحظات الثلاث السابقة لا تعني التقليل من وظيفة إسرائيل كأداة للضغط في يد الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها بنجاح وذكاء نادرين لطرد الاتحاد السوفيتي من منطقة الشرق الأوسط خصوصاً منذ الحقبة الكيسنجزية وما تلاها، ولكننا أحالنا فقط إثبات تشكيكى في أن اخراج السوفييت من المنطقة سوف يترتب عليه بالضرورة ممارسة الضغط الأمريكي على إسرائيل. اخراج السوفييت هو هدف أمريكي مقصود يخدم نصف القارة الأمريكية وفتح الأسواق العربية على مصادرها أمام الاستثمار الأمريكي والغربي ولا علاقة له بالصراع العربي-الإسرائيلي. إنه محاولة لاسقاط أوراق ضغط ويتم فقهاً في يد بعض الدول العربية دون مقابل.

إذا لم يكن اخراج السوفييت هو الدافع الأساسي للتأثير الأمريكي المطلق لإسرائيل. فما هو الدافع الحقيقي إذن. الدافع الحقيقي في تصويره هو أن الإدارة الأمريكية تدرك ادراكاً واعياً أن تدعم المشروع الصهيوني على الأرض العربية هو أنصر وسيله ممكنه لضرب وكالة التحرر في العالم العربي وتجريم قدراتها وتبدده طاقاتها. فالهدف النهائي لأي حركة تحرر وطنى أصيلة هو تحقيق الاستقلال السياسي كخطوة أولى نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ثم السيطرة على المواد الوطنية وتحتبتها من أجل تنمية حقيقية تترك أساساً على مبدأ الاعتماد على النفس وتقليل الاعتماد على الخارج إلى أدنى درجته ممكنه. ومن هذا المنطلق فإن الاداه الأمريكية تدرك أن نجاح حركات التحرر العربي بضمانها الاجتماعي تعني سيطرة
العرب على الثروة العربية وعلى السوق العربي. وسواءً آلت الثروة إلى العرب أو سقطت في يد السوفييت فهما تكون النتيجة واحدة من وجهة النظر الأمريكية.

الهدف الحقيقي، إذن هو الحيلولة دون تمكين العرب من السيطرة على مواردهم وتوجيهها لخدمة التنمية العربية لأن ذلك يخدم الولايات المتحدة من إمكانياتها الحصول على جزء ضخم من هذه الثروة وإغلاق السوق العربي الكبير أمام المنتجات الأمريكية. ووسيلة الإدارة الأمريكية في تحقيق هذا الهدف غير المعلن هو تضخيم الخطر السوفيتي في أعين العرب والإدعاع بعد ذلك أن التأييد الأمريكي لإسرائيل ليس موجها ضد العرب وإنما هو ضمان أمن ضد الخطر السوفيتي المشترك! وفي هذا لا يختلف موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة التحرر العربي عن موقفها من حركات التحرر في مناطق العالم المختلفة.

ومن هنا يمكن أن نقرر بنغة، ودون أي إدعاء أيديولوجي، بأن أهداف الولايات المتحدة لم تختلف مطلقاً في هذا الصدد عن أهداف الاستعمار التقليدي في الوطن العربي وإن اختلفت الوسائل والأساليب، وهو يفسر لماذا أيدت الولايات المتحدة المشروع الصهيوني منذ البداية وتواكب هذا مع تزايد حجم مصالحها في الوطن العربي. إن الدراسة الهامة التي قام بها ليونارد ستافنر(1) عن وعد بلفور قد أثبتت أنه بالإضافة إلى الدوافع التكتيكية المتعلقة بظروف الحرب العالمية الأولى ورغبة بريطانيا كسب تأييد القومية الصهيونية لها، كانت هناك دوافع استراتيجية وراء وعد بلفور من أهمها وضع ركيزة يستطيع العرب أن يعتمد عليها في مواجهة تصاعد حركات المقاومة ضد الاستعمار في العالم العربي، والتي كانت تسمى ببريطانيا في ذلك الوقت بالحركات التحررية وأهمها الحركة الوطنية المصرية. وهو يفسر أيضاً لماذا انتقل اعتقاد الإسرائيليين الكامل على بريطانيا إلى فرنسا ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن آل إلى تلك الأخيرة قيادة المعسكرون العربي. وهو يفسر ثانياً وأخيراً لماذا تعد الولايات المتحدة أسلوب التوتر الحكومي كرعيها لاستراتيجيتها في الشرق الأوسط بدلاً من اعتبار أسلوب البحث عن حل شامل للصراع وهو ماتضح تماماً منذ أن أعطينا 99% ثم 100% من أوراق الحل في يد الإدارة الأمريكية أي تقضي كامل بالحل كما تراه هي!!
الواقع أن الحقائق التاريخية تؤكد على أن قوى الاستعمار القديم مثلاً في بريطانيا أساساً وقوى الاستعمار الحديث مثلاً في الولايات المتحدة لم تخلق المشروع الصهيوني خلقاً. فقد نجع هذا المشروع ذاتياً من الأرواح الموضوعية للشظاء اليهودي في العالم. وتضافرت العوامل الدينية الكامنة في التقاليد اليهودية مع العوامل التاريخية وأبرزها الاضطهاد الذي مارسه المجتمعات الغربية ضد اليهود وفشل هذه المجتمعات عبر عصور طويلة في تقديم موجز ايجابي تمكين فيه الأقليات من التنتج بحقوق المواطنة الكاملة. تضافرت هذه العوامل جميعها وساعدت على ولادة المشروع الصهيوني الذي طرح نفسه منذ اللحظة الأولى باعتباره مشروعاً قومياً. وقد التقت أهداف هذا المشروع مع أهداف الاستعمار الغربي في المنطقة العربية بأشكاله القديمة والحديثة. فأدى القوى الاستعمارية بكل الوسائل اللازمة لاستكمال مقوماته. وحق أن تعرف في الوقت نفسه بأن قوى الصهيونية العالمية قد أعطت الدليل تلو الدليل وغير ما يقرب من قرن كامل على براعتها على المستويين الاستراتيجي والتكنيكي في استخدام التحالفات لخدمة مصالح المشروع الخاصه والوصول به نحو غايته النهائية مرهلاً تلو مرهلاً. وهما ينذريان مرحلة تتعلق فيها المصالح الذاتية للمشروع الصهيوني وتخطاب تامًا مع المصالح الأمريكية.

إن الحلم الصهيوني الخاص في إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات لم يتحقق بالكامل بعد ولكنه قاب قوسين أو أدنى. فهل يستمر التأيد الأمريكي للمشروع الصهيوني إلى أن يصل إلى مخططاته الأخيرة؟ لكي نجيب على هذا السؤال يجب أن نسأل أنفسنا أولًا ما هي القيم التي تواجه الفعل لابالقول هذا المشروع.  

٦٨
إن خيوب الولايات المتحدة في التعامل مع العرب حتى الآن تؤكد لها أنها تستطيع دائما استغلال التناقضات العربية والحصول في ظروف معينة على دعم أطراف عربية بتنسيق مع إسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية التي تمثل طلائع المواجهة العربية. وقد حدث هذا في سبتمبر 1970 حين قامت الولايات المتحدة بالتنسيق بين الأردن وإسرائيل لقطع أي احتلال للتدخل السوري إلى جانب المقاومة الفلسطينية في صراعها ضد الأردن، كي تتمكن الأردن من سحقها (2). وحدث هذا عندما أيدت الولايات المتحدة وباركر، وربما تحت ضغط، على التدخل السوري في لبنان حين كان واضحًا أن الهدف منه هو منع القوى الديمقراطية اللبنانية المتحالفة مع الفلسطينيين من السيطرة على زمام الأموات في لبنان. ومن المبدئي أن هذا التدخل السوري ما كان من الممكن أن يتم في ظل هذه الظروف بالذات بدون مبارك إسرائيل. وحدث هذا في ظروف أخرى كثيرة كان آخرها تواصل أطراف عربية عديدة، تواصلًا ضروريا أو ضمنيا مع الهدف الأسرائيلي - الأمريكي الذي تحقق بخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت.

لقد بدأ الصراع مع المشروع الصهيوني، منذ أول لحظة، باعتباره صراعا قوميا أي صراع عربي - إسرائيلي، وانتهى في نهاية القرن من العام الماضي باعتباره، على الصعيد العربي الرقمي على الأقل، صراعا فلسطينيا إسرائيليا. فقد تخلت الأطراف العربية جميعها عن المقاومة الفلسطينية وتركها تقاتل وحدها، مع بعض الفصائل اللبنانية، في مواجهة إسرائيل المدعومة بحلفاء آله الحرب الأمريكيين ومعها قوات الكتائب وقوات سعد حداد اللبنانية «العرب» !!. علينا إذن قبل أن نسأل عن حدود الدور الأمريكي في تأييد إسرائيل أن نوجه سؤالا لأنفسنا يتعلق بطبيعة الصراع: هل هو حقا صراع عربي صهيوني أم مجرد صراع فلسطيني - إسرائيلي؟ فإذا ما تفقنا على أنه صراع عربي صهيوني وهو مال يعترف—I-Shake، على الأقل من وجهة نظر القوى الوطنية على اتساع العالم العربي، فإنه يتعين علينا أن ندفع بالتحليل خطوات إلى الأمام ونسأل أنفسنا لماذا وقفت قوى وأنظمة عربية عديدة، كلهن بدون استثناء، في نفس الخطى مع

29
إسرائيل والولايات المتحدة في هذه المرحلة، ولن تنحل الولايات المتحدة أبدا عن اسرائيل مالم تواجههما معا إرادة عربية موحدة. ولكن كيف؟ هذا هو السؤال الصعب الذي سيحاول زملاء آخرين التصدي له، ويجيب عليه.

79
Références :


(2) محمد حسين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهاج، بيروت، 1977، ص 49.

(3) جاك دوماق وماري لورا، من حصار الفالوجا حتى الاستقلال المستحيل، ترجمة رون نشاطي، دار الآداب، بيروت، 1979، ص 120.

(4) Annette Roitzenstein نشأت حزام نوبات عن الدور الأمريكي في هذه الحرب في:


(5) محمد حسين هيكل: قصة السوس، آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1977.

(6) جيل أنطون، إعادة تقسيم السياسة العربية نحو الولايات المتحدة:


(7) أنظر في هذين الاعتراضين كيسنجر نفسه في:

الفصل الثالث

حول تكييف طبيعة العلاقة بين العرب وإسرائيل والولايات المتحدة

جودة عبد الخالق

- مقدمة:

في اليوم الأول من هذه الندوة، طرح أحد المتحدثين رأياً مSoap أن من الممكن إقناع أمريكا بأن مصلحتها مع العرب ليست مع إسرائيل. وأوضح زميل آخر السؤال: هل الصراع (في الشرق الأوسط) صراع عربي - أميكي أم عربية - إسرائيلية؟ وطرح الثالث السؤال، عما إذا كانت سياسة أمريكا بالنسبة للشرق الأوسط توضع في واشنطن أم في تل أبيب. من ناحية أخرى، يطرح بعض الحكام العرب، وفي مقدمتهم الرئيس المصري السابق أنور السادات، والرئيس الحالي، مقولة أن 99% من أوراق اللعبة في يد أمريكا.

وفي حديثي الليلة سوف نطرق لهذه النقاط جميعاً في محاولة للوصول إلى تكييف علمي لطبيعة العلاقة بين العرب وإسرائيل والولايات المتحدة، وإذا كانت هذه العلاقة ثنائية أم ثلاثية. وفي ضوء التكييف الذي أصل إليه أقترح تحديثًا
للاهداف الاستراتيجي للظلم العربي، باعتبار أن ذلك هو منطلق أي محاولة جادة لرسم استراتيجية عربية. وكأساس للمشاكلة سوف أعرض في عهدة للصهيونية في المظهر التاريخي، ثم لأهم خصائص الاقتصاد الإسرائيلي ومضايقات هذه الخصائص. بعد ذلك أنشئ موقع إسرائيل على خريطة العالمية العالمية وطبيعة الوظيفة التي تؤديها لها، مع إعطاء فكرة أولية وتقنية عن حساب التكلفة والاداء لهذه الوظيفة من وجهة نظر الولايات المتحدة بوصفها طليعة العالمية العالمية.

وأخيراً نحنغ الخصائص المنظوري للهند الاستراتيجي للظلم العربي، الذي يجب أن يحكم السياسات الوطنية والقومية العربية سواء على الصعيد الداخلي أو الأقليمي أو الدولي فيما يتعلق بما يسمى مشكلة الشرق الأوسط.

2 - الصهيونية في المظهر التاريخي:

من المعروف أن اليهود، منذ أن خرجوا نهائياً من فلسطين في القرن الثاني للميلاد عاشوا في مجتمعات مختلفة، وتشعبوا بالعديد الاجتماعية والتراث الحضارى لهذه المجتمعات. صحيح أنهم قد حافظوا على درجة من التراث تصل احياناً إلى حد التوافق. لكن يجب أن نفهم هذا الوضع في إطار كونهم أقلية في المجتمعات التي انتقلوا إليها. ومع ذلك، فقد تطورت لغة هذه المجتمعات، ونتشرت عاداتها، ومارسوا العديد من المهن والنشاطات. ومنهم بصفة خاصة نشير هنا إلى إنتاج اليهود في المجتمع الإسلامي - العربي إلى الحد الذي تقلدوا فيه أرفع المناصب الرمزية والعلمية.

ومنذ غادر اليهود فلسطين بعد انهيار ملكية سليمان وحتى القرن التاسع عشر لم ترتفع الدعوة بين اليهود للهجرة إلى فلسطين. لقد ظهرت هذه الدعوة فقط مع ظهور «المسألة اليهودية» خلال القرن التاسع عشر. ووجدت الصياغة النظيرية لها في الصهيونية. فمع التطور الاقتصادي السريع في روسيا بعد اصلاحات 1863، بدأت النظام الاقتصادي يتداعى بسرعة مفسحاً الطريق
للرأسمالية الناشئة. ومع تحلل النظام الاقتصادي فقد اليهود الروس قاعدتهم الاقتصادية (كان معظمهم يعملون بالتجارة والحرف الخضرية) ، وفشلوا في الاندماج في المجتمع الروسي. من هنا بدأ زحفهم بأعداد كبيرة، وبالدات بعد احداث 1882 في روسيا، إلى دول وسط وغرب أوروبا. وإذاء هذا الطوفان من اليهود الفقراء القادمين من روسيا استشرع اليهود الأحسن حالا في دول غرب أوروبا، الذين نجحوا في الاندماج في مجتمعات هذه الدول، استشعروا الخطر من هذا التدفق البشري الكبير. لذلك تحس كبار الأغنياء اليهود، أمثال البوليون روشيلد في باريس، هجرة اليهود إلى فلسطين وتقديم الدعم المادي للنظر. وروشيلد حينها يفعل ذلك فهو لا يصدع عن موقف شخصي بقدر ما يعبر عن مصالح طبقية. تلك المصالح التي عبر عنها هرتس في الإيديولوجية الصهيونية. أو كما يقول المفكر اليهودي الماركسي إبوم ليو:

»وفي الحقيقة، فإن الإيديولوجية الصهيونية، ككل الإيديولوجيات، ما هي إلا التعبير المشوش لمصلحة طبقية. انها الإيديولوجية البرجوازية الصغيرة اليهودية، المُنحوبة بين تصدع الأقطاع وتحليل الرأسمالية» (1)

فتطور الأوضاع الاقتصادية في أوروبا، وبالذات التحول من النظام الاقتصادي الى النظام الرأسمالي، وعدم قدرة اليهود في شرق أوروبا على الاندماج والتكيف مع هذه التغيرات السريعة، وخوف يهود وسط وغرب أوروبا الذين نجحوا في الاندماج من هجرة الفقراء من بين دينهم، كل هذا هو الذي خلق الإيديولوجية الصهيونية.

ولكن هذا التطور قد أدى أيضا، خصوصا بعد خروج الرأسمالية من عقائها وسعيا لتأمين مصادر المواد الخام والطاقة والأسواق، إلى خلق مصالح حيوية للرأسمالية العالمية والإمكانيات الاقتصادية والجيولوجيكية في منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي وامكانياتها الاقتصادية والجيولوجيكية. من هنا وجد تزاوج سعيد بين الصهيونية
كحركة استيطانية - استعمارية وبين الإمبريالية العالمية. هذا التزاوج كان، وسيظل، الأساس لاندماج عضوة بين إسرائيل والقوى الإمبريالية الكبرى في العالم. في ضوء هذا التحليل يستنتج فقط أن نفهم علاقة الحركة الصهيونية العالمية ببريطانيا باعتبار الأخيرة هي القوة الإمبريالية العظمى في القرن التاسع عشر. ولنستطيع كذلك أن نفهم علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية منذ إنشاء الدولة الصهيونية، فالولايات المتحدة، زعيمة التحالف الإمبريالي الغربي، هي أقوى دولة إمبريالية من ناحية، وهي الدولة ذات المصالح الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

ربما يعرف القراء، بلا شك، فقد لا يكون هذا الكلام جديداً. ولهذا صحيح. ولكننا نوده هنا كأساساً لتحليلنا. لأنه ينما، بالمنظور الموضوعي التاريخي، الذي سيتركز عليه هذا التحليل في الآراء النهائية، والذي سنبني عليه استنتاجاتنا الرئيسية. من هذا المنظور نوجز موقفنا في العبارة النهائية: أن الصهيونية حركة سياسية، ذات ابتكار اقتصادي، وها أيضاً مضمونات اقتصادية.

3- خصائص الاقتصاد الإسرائيلي:

حتى نستطيع الكلام بالبعد الاقتصادي للمواجهة بين العرب والمشروع الصهيوني في فلسطين، علينا أولاً أن نلتقي نظرة فاحصة على السمات الأساسية المميزة للاقتصاد الإسرائيلي. هذه السمات تلخصها فيما يلي (3):

أ) الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد صغير الحجم، والمعايير الذي نطبقه هنا هو عدد السكان. وقد بلغ عدد سكان إسرائيل 8.2 مليون نسمة طبقاً لليابوس 1979 (منتصف العام). وتشير أحدث الإحصاءات إلى أن هذا العدد وصل إلى 8.9 مليون نسمة بحلول عام 1980. وطبقاً للبيانات الدولية المقررة (بيانات البنك الدولي للإنشاء والتنمية)، فإن إسرائيل تنتمي إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، والتي بلغ عددها 60.

76
دولة عام 1979. ومن بين هذه الدول جميعاً لأن عدد سو 17 دولة فقط يقل عدد السكان فيها عن 83 مليون نسمة، واللغوية الساحقة أكبر من هذا الحجم. هذه الحقيقة لها مكونات هامة، اقتصادية وعسكرية. فمن الناحية الاقتصادية، فإن هذا الحجم لايشكل قاعدة يكفى لاستيعاب ناتج الكثير من المشروبات الانتاجية عند حجمها الأمل. وهذا يعني بالضرورة، وكقاعدة عامة، فإن الانتاج في مثل هذا المجتمع «ليس اقتصادياً» بالتعبير الفندي، وهو ما يقتضي تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات واعتها. وهذا بالفعل واقع الحال في إسرائيل حيث ينتشر الدعم للمشروعات في مجالات عديدة في الصناعة وغيرها.
فعل سبيل المثال بلغت الأعانات لمشاريع الصناعية أكثر من 40% من قيمة الناتج في قطاع الصناعة. (3) بالإضافة إلى ذلك، يصبح البحث عن «مجال حيوي» خارج حدود الدولة، كي يؤمن لها السوق والعمق الاقتصادى اللازم، منسوب حياة أو موتها في مدى الطويل. وسوف تتبع دلالات هذه النقطة بالنسبة لحالة إسرائيل بتفصيل أكثر فيما بعد. اما من الناحية العسكرية، فإن صغر حجم السكان يجعل الضغوة بناء استراتيجيات عسكرية تقوم على أساس حسم المواجهات العسكرية بسرعة خاطفية، والفرق بين الأداء العسكري الإسرائيلى في حرب 1967، 1973، 1978 دليل على ذلك.

(ب) الاقتصاد الإسرائيلي كيان اقتصاد غزير عن منطقة الشرق الأوسط فهو مقطوع الصلة ببحيرة الجغرافى فلا تتم تجارة إسرائيل مع دول منطقة الشرق الأوسط 6% من صادراتها (كلها تقريباً مع إيران) وأقلاً من 1% من الواردات. هذا في الوقت الذي تزيد هذه النسب على 22% و 25% على التوالي بالنسبة لتجارتها مع دول غرب أوروبا وشمال ألمانيا. هذا يجعل العلاقات الاقتصادية الدولية أمراً باهظة التكلفة، ويخلق لدى إسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية في «الخليج الغربى»، أي منطقة الشرق الأوسط. وقد وقفت المقاطعة
العربية للكيان الصهيوني منذ نشأته حائلا دون تحقيق هذا الهدف. ومن هنا تبدو الدلالة الاستراتيجية لعقد معاهدة السلام مع مصر عام 1979. كما يتضح أن العرب قد أضاعوا فرصة ثمينة لضيق الخناق على إسرائيل اقتصاديا بفشلهما في استثمار موقع إيران ما بعد الثورة والمعادى للاستعمار والصهيونية.

(ج) الاقتصاد الإسرائيلي فقيء في الموارد. فمساحة إسرائيل حوالي 21 الف كيلومتر مربع، نصفها تقيبا يقع في المنطقة القاحلة في صحراء النقب. هذا يجعل الموارد الزراعية في إسرائيل بالغة الخصوبة، ويتمثل على المياه مركزا متمنيا في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي (0)، فيبدوها لا يمكن مد خط الاستيطان كثيرا خارج المدوم في وسط وشمال فلسطين المحتلة. وطبقا لبيانات الدولة النظامية (بيانات البنك الدولي للمشاري بها أنفا) لا يوجد من بين مجموعة الدول المتوسطة الدخل (التي تنتمي إليها إسرائيل) إلا ثلاث دول فقط تقل مساحتها عن 21 الف كيلومتر مربع. ولضيق الرقعة هذا انعكاسه على تنوع الموارد، فقد جعل المناخ الإسرائيلي من الموارد الطبيعية محدود للغاية (1) بتوفير خصبة ضيق الرقعة، وفر الموارد الاقتصادي للاستثمار في بدلات خارج الحدود. ومن هنا تكون النزعة التوسعية أحد النتائج الموضوعية لخصائص الاقتصاد الإسرائيلي "قاصص صغير الحجم فقيء الموارد".

(د) الاقتصاد الإسرائيلي استثراقي. فهو يقوم على استيراد البشر والمال (أو العمل ورأس المال في التعبير الاقتصادي) من الخارج. بالنسبة لاستيراد البشر، يكفي أن نعلم أنه عند إعلان قيام الدولة الصهيونية عام 1948 كان سكانها أقل من مليون. وغناة إعلان تحويل الكيان الصهيوني إلى دولة، تم إصدار ما يعرف بـ "قانون العودة" عام 1950. وتحقق هذا القانون تقرر حق المجرة للمهجون أيها كانوا إلى
لاسرائيل كمجتمع مستورد للبشر، هل أهمها ارتفاع نسبة يهود فلسطين / إسرائيل إلى يهود العالم من 17% فقط عام 1948 إلى حوالي 30% عام 1980. ومن المعروف أنه عقب قيام الحركة الصهيونية في مؤتمر بازل سنة 1897 مباشرة، وخلال الفترة 1900-1920 ارتفعت نسبة اليهود إلى إجمالي سكان فلسطين من 5% إلى 8% فقط. أى أن إعلان الحركة الصهيونية لم يؤثر تأثيرا كبيرا على هجرة اليهود إلى فلسطين في بداية الأمر. ولم تحتفد القفزة الكبيرة في هجرة اليهود إلى فلسطين الا تحت ضغط الاضطهاد ومحاولات الإبادة التي تعرضوا لها في المانيا تحت الحكم النازي، حيث ارتفع عددهم من 312 ألفا عام 1925 إلى 350 الفا عام 1935 (8). ومع ذلك فلم تبلغ نسبة اليهود في فلسطين 6% من مجموع اليهود في العالم عام 1948. إن من المثير للتأمل أن نلاحظ أن القفزة الكبيرة في الهجرة إلى فلسطين لم تحدث إلا بعد إعلان قيام الدولة اليهودية. فعلى حين أن اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين قبل عام 1947 كانوا حوالي 331 ألفا، كان عدد من هاجروا خلال الأربع سنوات الأولى من عمر الدولة (1948-1951) 266 ألفا (9). هذا التحليل يثبت أن هجرة اليهود إلى فلسطين لاترجع في الأساس إلى ماتروج له الصهيونية من أنها أرض الميعاد لـ «الشعب»، اله ideologies بل تعود إلى ظروف اليهود في أوروبا في عهد النازية، وإلى دعم القوى الألمانية بعد إنشاء الدولة الصهيونية عام 1948.
ولم نستطيع الحصول على تقدير / موثوق به ومنقب لعدد المهاجرين إلى إسرائيل منذ انشاء الدولة وحتى الآن. ولكن بعض المصادر تقدير عدد المهاجرين من كل الجنسيات إلى إسرائيل خلال الفترة 1948 - 1980 بحوالي 78 مليون (11), وهو مايعادل مرتين ونصف السكان اليهود في فلسطين عام 1948 (انظر جدول 1). وهذا القدر يمثل المجموع التراكمي للمهاجرين إلى إسرائيل، ولايأخذ في الاعتبار أعداد اليهود النازحين منها. ومن الجدير بالذكر أن تدفق المهاجرين اليهود إلى إسرائيل لم يكن مستمرا خلال الفترة المذكورة. فهناك اتجاه هبوطي واضح للهجرة الصافية في داخله موجات متعاقبة على النحو التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>موجة الهجرة</th>
<th>مصدرها الغالب</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1948 - 1951</td>
<td>أوروبا والدول العربية</td>
</tr>
<tr>
<td>1952 - 1955</td>
<td>شمال أفريقيا</td>
</tr>
<tr>
<td>1956 - 1961</td>
<td>أوروبا / أمريكا</td>
</tr>
<tr>
<td>1962 - 1971</td>
<td>آسيا / أفريقيا</td>
</tr>
<tr>
<td>الآن</td>
<td>أوروبا / أمريكا</td>
</tr>
</tbody>
</table>

كما يجب بالذكر أيضا أن الهجرة الصافية كانت موجهة دائما على امتداد الفترة، رغم التقلل والاتجاه الهبوطي، باستثناء سنوات فقط هما 1953 و 1981 (11). رغم كل ذلك، فقد كانت المحصلة النهائية لعملية استيراد البشر إلى فلسطين هي ارتفاع نسبة سكان إسرائيل من اليهود إلى إجمالي عدد اليهود في كافة أنحاء العالم من 70.5% عام 1948 إلى حوالي 70% عام 1980.

وفي ظروف شح الموارد الطبيعية وضيق الرقعة الجغرافية لإسرائيل، فإن هذا الاستيراد للبشر على نطاق واسع على النحو السابق توضيح مشكلة استيعاب حادة في الاحوال العادية. لكنه في حالة إسرائيل الخاصة، وإسرائيل حالة خاصة من نواح كثيرة، فقد أمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق
جدول (1) اليهود في فلسطين وإسرائيل والعالم 1948-1980

<table>
<thead>
<tr>
<th>العدد فلسطين/ إسرائيل إلى الأжал (٪)</th>
<th>عدد فلسطين/ إسرائيل إلى العالم (٪)</th>
<th>عدد العالم (المائة)</th>
<th>عدد فلسطين/ إسرائيل (المائة)</th>
<th>سكان فلسطين/ إسرائيل (المائة)</th>
<th>إجمالي</th>
<th>إجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>(6) 749</td>
<td>(4) 408</td>
<td>3265</td>
<td>(2) 237</td>
<td>237</td>
<td>1948</td>
<td>1948</td>
</tr>
<tr>
<td>698</td>
<td>309</td>
<td>1269</td>
<td>237</td>
<td>2605</td>
<td>1966</td>
<td>1966</td>
</tr>
<tr>
<td>953</td>
<td>699</td>
<td>1034</td>
<td>237</td>
<td>1324</td>
<td>1977</td>
<td>1977</td>
</tr>
<tr>
<td>790</td>
<td>650</td>
<td>1324</td>
<td>237</td>
<td>2772</td>
<td>1980</td>
<td>1980</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصادر:

العمود (1) 1948-1970

M. Michaely, Foreign Trade Regimes and Econ- Development: Israel (New York: NBER, 1975 Table A1; EIU, QER Israel 1982 Supplement

العمود (2) 1948-1977 ، نيكيتينا، جدول (2) ص 188

1970، بالاشتراك بين 1977 و 1980

1980، مبنية على أساس نسبة السكان اليهود إلى إجمالي سكان إسرائيل 737 ٪ كا هو وارد في EIU, QER

العمود (3) 1948-1977 ، نيكيتينا ، جدول (2) ص 188

1970، بالاشتراك بين 1977 و 1980

1980، مبنية على أساس نسبة اليهود في إسرائيل إلى إجمالي اليهود في العالم قدرها 20 ٪
هب ثروة السكان الفلسطينيين في البداية عند طردهم عام 1948، وعن طريق تأمين ثروات هائلة من المواد المالية من الدول الرأسمالية في الغرب. فمن المعروف أن عملية اغتصاب ثروة العرب بعد طردهم أو اجبارهم على مغادرة فلسطين قد اتاحت لكل مهاجر يهودي إلى إسرائيل رأسمالًا ماديًا في شكل مساكن ومصانع ومزارع ومكاتب وموري، وبلغت 110% من إجمالي المغرب. وكانت هذه الثروة المنهوبة تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف دخل الفرد في إسرائيل عام 1950.

ولا يمكن التقليل من أهمية السرقة المباشرة لثروة العرب المطرودين بعناصرها المختلفة (مبان سكنية، منشآت اقتصادية، معدات... إلخ) في تسهيل مهمة استيعاب طوفان المهاجرين إلى إسرائيل غادة أعلان قيام الدولة. وطبقاً لاعتراف دون بيترز:

"إن الأملاك التي خلفها العرب وراءهم كانت واحدة من أعظم المساعدات في جعل إسرائيل دولة يمكن أن تستمر. فمن مجموع 370 مساحة جنوبية انشأت بين 1948 و1953، كان 350 مستوطنة منها مقامة على أراضي العرب الغالبين، وفي عام 1954، كان حوالي ثلث المهاجرين الجدد (25 ألف شخص) قد استقروا في مناطق حضرية تعلق بها العرب. وفي عام 1949 كان الزيتون المنتج في البساتين التي تركها العرب يمثل ثالث أكبر بوند الصادرات بعد الموالح والماس" (17).

4 - إسرائيل والأمريكية: لوى صهيوني أم منافع متبادلة؟

سوف تقوم في هذا الجزء بتحليل طبيعة العلاقة بين إسرائيل والقوى الاستعمارية الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية. والمقالة التي نود أن نقيم عليها الدليل هنا هي أن إسرائيل تقوم بوظائف هامة للأمريكية متمثلة في حماية
المصالح الحيوية لها في منطقة الشرق الأوسط، والأمفيالاوية المقصودة هنا هي الغرب لرأسمال ورأسمول الولايات المتحدة الأمريكية.

ومقابل الدفع عن مصالحها الحيوية فإن الولايات المتحدة على استعداد لدعم إسرائيل اقتصاديا وعسكريا وسياسيا. وبالطبع نستناء في حاجة إلى تقديم دليل على الدعم السياسي والعسكري لإسرائيل. فالمجر الرازي الأمريكي لإسرائيل إبان حرب التحرير العربية في أكتوبر 1973 خسر دليل على الدعم العسكري. كما أن الموقف الأمريكي في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة إنزال الغزو الإسرائيلي للبنان هذا الصيف، والذي حال دون صدور قرار من المجتمع الدولي ولو حتى بلم إسرائيل، خسر دليل على الدعم السياسي والدبلوماسي. دعنا نتحدث أولاً بشيء من التفصيل عن الدعم الاقتصادي، ولنمثل في تدفق الالزادات المالية في شكل منح وقروض إلى إسرائيل، بعد ذلك نتأمل مبررات هذا الدعم.

لقد قمنا بمحاولة أولية لحصر كافة التحويلات النقدية والعينية من الصهيونية العالمية ومن حكومات الدول الأمفيالاوية إلى الحكومة والأفراد في إسرائيل على امتداد الفترة 1949-1979. وكانت الصورة في ملامحها العامة كما يلي:

1 - الدعم الصهيوني من المنظمات والأفراد لإسرائيل خلال الفترة 1950 - 710$ مليار دولار
2 - دعم الحكومة الألمانية خلال نفس الفترة 2$732 مليار دولار
3 - الدعم الصهيوني من المنظمات والأفراد ومن الحكومة الألمانية للمرة 1972 - 75$373 مليار دولار
4 - دعم الحكومة الأمريكية خلال الفترة 1949 - 1975 3$545 مليار دولار
5 - منح وقروض طويلة الأجل من كافة المصادر خلال الفترة 1976 - 79 79$15779 مليار دولار
المجموع الكلي للدعم خلال الفترة 1949 - 1979 3$414779 مليار دولار
الدعم المالي الصهيوني من المنظمات والاتحادات للاستقلال 1961 - 1971

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المجموع المتوسط السنوي</td>
<td>482,000</td>
<td>526,000</td>
<td>570,000</td>
<td>614,000</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع المتوسط السنوي</td>
<td>246,000</td>
<td>263,000</td>
<td>280,000</td>
<td>300,000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ملاحظات:  
1. المتوسط محسوب لفترة 6 سنوات فقط، حيث أن الأصدار الأول من سنوات الاستقلال كان في مايو 1961. 
2. هذا المتوسط ليس جزءاً من المجموع (960) على عدد السنوات (7 سنوات) حيث أن المتوسط السنوي لخصية سنوات الاستقلال والجمعية محسوب لمدة 6 سنوات فقط، كما ووضح في الملاحظة السابقة.

المصدر: حسب من مصادر الملحك الإحصائي، جدول أ-1 و أ-8.
وهذه البيانات توضح أن هناك ثلاثة روافد رئيسية للدعم الاقتصادي لإسرائيل هي: الإمدادات الصهيونية في الخارج، والحكومة الألمانية، والحكومة الأمريكية. والجدول (2) يعطي صورة أكثر تفصيلاً للإمدادات المالية من الامداد الصهيوني لإسرائيل خلال الفترة 1950-1971. وهذه الإمدادات من ثلاثة أنواع: تحويلات من اليهود في الخارج إلى الحكومة الإسرائيلية، وتحويلات من اليهود في الخارج إلى الأفراد الإسرائيليين، وحصيلة بيع سندات الاستقلال والتمثيل الذي تصدرها الحكومة الإسرائيلية. وخلال الفترة المذكورة بلغ إجمالي الإمدادات المالية بانواعها الثلاثة من الصهيونية العالمية إلى إسرائيل حوالي 550 مليون دولار منها 137 مليون دولار تحويلات للحكومة الإسرائيلية، 143 مليون دولار تحويلات للأفراد، 184 مليون دولار حصيلة بيع سندات الاستقلال والتمثيل. وهذه المبالغ تمثل تحويلات مالية بواقع 24.5 دولار للفرد الواحد في المتوسط (14).


هذا يوضح تماماً ما قصدناه بامتدادات الكيان الصهيوني خارج إسرائيل. ففي الأوقات التي تقرر فيها إسرائيل محاكاة العرب (وكان هذا هو الحال في كل الحروب باستثناء حرب 1973) تسرع الصهيونية العالمية لجمع الاموال وارسالها لإسرائيل لتمويل هذه النشاط العدواني. ويعني هذا بالضرورة أنه لو كانت إسرائيل مطالبة بدفع فاتورة نشاطها العدواني في كل مرة، لتزداد كثيراً قبل أن تقدم على ذلك.
ويقف وراء جمع هذه الأموال عدد كبير من المنظمات مثل المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، واللجنة اليهودية الأمريكية، والصندوق القومي اليهودى، والصندوق التأسيسي اليهودى، والبناء اليهودي الموحد، والبناء الإسرائيلي الموحد، ولجنة التوزيع المشتركة، والمنظمة النسائية الصهيونية العالمية، والاتحاد العالمي للصهيونية الاشتراكية، وهماداس (17). هذه المنظمات تمتثل فعلاً للاعتبار، استعدادات الكيان الصهيوني خارج فلسطين.

اما المصدر الثاني من مصادر الدعم المالي لإسرائيل فيتمثل في حكومات الدول الأوروبية، والدول المتعددة والمدنية (رغم اختلاف دوافع كل منهما). رغم أنه لم يتبصر حصر تدفقات اليدار من هذا المصدر حصراً كاملاً (17)، إلا أن ما أمكن حصوله بالفعل ينضغط دليلاً على الموقع الخاص الذي تحتله إسرائيل على خريطةconomية العالمية. فمثلاً اتفاقية التعويضات بين الحكومة الإسرائيلية والحكومة الألمانية، التي عقدت في سبتمبر 1952، نص على أن تدفع الحكومة الألمانية للحكومة الإسرائيلية مبلغ 226 مليون دولار خلال فترة السنوات العشر 1953-1962 كفرضية عن الأضرار التي أصابت اليهود على يد الحكومة النازية في المانيا خلال الحرب العالمية الثانية. وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً أساسيًا في توقيع هذه الاتفاقية.

لا يهم للمرء أن يغالي في أهمية الدعم الذي قدمته التعويضات الألمانية للكيان الصهيوني. فقد جاءت في وقت كان اقتصاد إسرائيل يعاني من حالة شديدة حتى أنه كان على شفا الأفلاس. ويضفي أن تتذكر ماكتبته مجلة "الأكونومست" اللندنية عن حالة الاقتصاد الإسرائيلي آنذاك. فقد كتبت المجلة تقول:

"إن صعوبات إسرائيل تمثل كابوسا لزوج الاقتصاد... فالحكومة تواجه موقفا ملها يكاد يكون ميتاً منها... وقد حافظت إسرائيل على نفسها من الفرق بإجراءات تراوحت بين الاضطراب والاستجابة" (18)
وليس أدل على سوء أوضاع اسرائيل الاقتصادية عام 1953 من أن معدل البطالة وصل إلى 10٪ من في سن العمل، وبلغت الضرائب على الدخل 50٪ ووصل دين اسرائيل الخارجي في نهاية ذلك العام إلى 400 مليون دولار (4٪). ونتيجة لذلك كله زاد عدد اليهود النازحين من اسرائيل على عدد المهاجرين إليها لأول مرة في تاريخ الدولة، الوضع الذي لم يتكرر إلا عام 1981 على النحو السابق الإشارة إليه.

ليس من المغالاة إذن القول أن مدفوعات التعويضات الألمانية لاسرائيل كانت بمثابة طوق النجاة للكيان الصهيوني. لقد أندقت من إفلاس وشيك. ليس هذا فقط بل إنها مكنت هذا الكيان من النقاء خفيفا بعد حرب 1948، والاستعداد للحلة النهائية في سلسلة الاعتداءات على العرب. فقد كان حزب لاستهان به من السلع الألمانية المقابلة لهذه المدفوعات يتمثل في العتاد الحربي من دبابات ومدافع الخ، لذلك التعهد الذي مكن اسرائيل من غزو سيناء في خريف 1956.

ومع ذلك القصير الدعم الألماني للكيان الصهيوني على مدفوعات الترضية للحكومة الإسرائيلية بل كانت هناك أيضا تعويضات للأفراد اليهود في اسرائيل على الخسائر التي تعرضوا لها إبان الحكم النازي في ألمانيا (3٪). وقد بدأت المدفوعات للأفراد في نفس الوقت الذي بدأت فيه المدفوعات الألمانية للحكومة الإسرائيلية تقبيها. لكنه على حين توقيت الأخيرة عام 1972 حسب الاتفاق، لأوات الأولى مستمرة حتى اليوم، بل إنها في تزايد. وقد بلغ مجموع المبالغ التي دفعت حتى 1971 110 مليون دولار.

ورغم كل ما قبل ويقال عن أهمية المصدر الألماني لدعم الكيان الصهيوني، فلا شك أن الولايات هي المصدر الأول والأهم على الإطلاق. وفي هذا المجال يجب التنبيز بين ماتقدمت الحكومة الأمريكية نفسها وماتقدمه المنظمات الصهيونية.
والأفراد. والنوع الآخر سبق الحديث عنه، ونkür حديثنا هنا عن النوع الأول: مديونيات الحكومة الأمريكية. وقد رأينا أن هذه المديونيات كانت تمثل حوالي نصف المساعدات المالية لإسرائيل منذ إنشائها. لقد بلغت هذه المديونيات خلال الفترة 1947-1972 242 مليار دولار منها 173.5 مليار دولار (47%) في شكل منحة والباقي وقدره 0.519 مليار دولار (53%) في شكل قروض. (11) وتوزيع هذا المبلغ يوضح الجدول (2)، الذي يلاحظنا في تعلقه كثيراً، فهو واضح بذاته. ولكن بالنسبة لأعراضه بعضنا، يهمنا الأشارة إلى تطور هذه المساعدات مع تطور علاقة الكيان الصهيوني بالعرب.

الفترة التي يغطيها الجدول (1949-1979) شهدت الحروب الأربعة الأولى بين إسرائيل والعرب (باستثناء الحرب الأخيرة في لبنان عام 1982). ومن المهم أن نلاحظ أن الدعم الرسمي الأمريكي المباشر (من الحكومة الأمريكية) كان متواضعا خلال الفترة التي أعقبت قيام إسرائيل مباشرة، وعلوهم عناصره منحة قدرها 6.88 مليار دولار. وبينما كان ذلك، فقد قلّت الولايات المتحدة عن تقديم مساعداتها بطرق غير مباشرة من خلال الحكومة الألمانية، ربما لحسابات متعلقة بمخاطر الحرب، والأعمال عالقة ببريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. من هنا يجب النظر إلى مديونيات الترضية والتوعيضات الألمانية ليس فقط كتقدير عن الذنب الألماني الذي مضى، ولكن أيضاً كتعبير عن الدعم الأمريكي الذي سعى. ولنذكر هذا الدور الأمريكي الهام في توقيع اتفاق التوعيضات الألمانية كما سبق البيان.

جدول (3) تدفق المساعدات الحكومية الأمريكية لإسرائيل 1949 - 79
(بالمليون دولار)

<table>
<thead>
<tr>
<th>السالب 1949 - 98</th>
<th>1949 - 98</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td><strong>المساعدات</strong></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الاقتصادية</td>
<td>119,506</td>
</tr>
<tr>
<td>فروع</td>
<td>29,580</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>149,086</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>المؤسسات</strong></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>العسكرية</td>
<td>478,212</td>
</tr>
<tr>
<td>فروع</td>
<td>132,542</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>610,754</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>المجموع</strong></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الدخلات</td>
<td>2,235,661</td>
</tr>
<tr>
<td>الدخلات</td>
<td>9,458,739</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>11,694,398</td>
</tr>
</tbody>
</table>


المشار إليه في جدول (1) مع مراعاة ملاحظات:

1) اعيد تدفق المساعدات بعد <%= مع تطور علامة الكمال الصهيوني بالعربي 2) تم إدراج عديد من مصادر الصيد والأسماك ضمن المساعدات الاقتصادية، بما من خلاله كبد مفعول في الصدر المكرور 3) تم تصحيح بعض الأخطاء الحسابية في المصدر المكرور، حيث يعلي عدوما للمساعدة بخلف أنواعا بمساية 1290 مليون دولار نتيجة إخطاء حسب عدة عدة فرقة.


إن المساعدات الهائلة التي دفعتها ولايات تدفعها الولايات المتحدة لإسرائيل ما هي إلا استثمار من وجهة النظر الأمريكية. إنه وسيلة مثلى في تأمين المصالح في منطقة الشرق الأوسط (1). فإن إسرائيل هي كل الحراكة الأمين وحاملة الطائرات التي تغزى، والدفاع الطويلة. هو كل هذا بالنسبة للولايات المتحدة. ونتذكير جيداً دور إسرائيل في الأجهزة على تجربة التحول الاستراتيجي والاستقرار الوطني في مصر، وعلى تجربة نداء قدرة تكنولوجيا وطنية في العراق، وفي التآمر على الثورة الإيرانية. لكل ذلك نقول أن الولايات المتحدة الأمريكية، طلبيتها الأميركية العالمية، تقبل مع إسرائيل في مواجهة العرب. لكن هذا الكلام يحتاج إلى شريء من التفصيل. وبدأ بالسؤال:
ما هي مصالح الولايات المتحدة؟ وهل حجم هذه المصالح يبرر دفع تلك المبالغ الطائلة التي أوردناها هنا؟

هناك أربعة أنواع من المصالح للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط:

(1) تدفق البترول بشكل منتظم وبالكميات المناسبة.
(2) وجود فرص التجارة والاستثمارات الأمريكية في دول المنطقة.
(3) طرق النقل والواصلات والاتصالات إلى المحيط الهندي وشرق Африقيا.
(4) استقرار الأموال العربية النفطية في أمريكا وأوروبا.
ولقد كانت أنواع المصالح المحددة في (1) - (ج) من الركائز التي بنى عليها تقييم برولينجر تصويرة لتحقيق سلام في الشرق الأوسط (32). وهمنا هنا عمل تقييم تقييمي للمبادرة النقدية لأنواع المصالح هذه، حتى نتبين إن كانت في مجموعها تبرر المساعدات المالية الضخمة التي تقدمها الولايات المتحدة للاسرائيل.

أولاً: تدفق البترول. والمقصود هنا هو ضمان التدفق بكميات معينة.

وبشكل منتظم. فتأتي عرقلة للاصدادات، خصوصا إذا طال أمدها، تتسبب تأثيرا سلبا على اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة نظراً لاعتمادها الشديد على بترول الشرق الأوسط. وتثير المعلومات المتاحة إلى أن هذه الدول قد قامت بتخزين احتياطيا استراتيجيا يكفي استهلاكها لمدة تقرب من العام طبقا لمعدلات الاستهلاك الحالية. وتفترض أنه يلزم في الظروف العادية الاحتفاظ معززون بكفي الاستهلاك خلال المدة التي يستغرقها نقل البترول من حقول الشرق الأوسط إلى مراكز الاستهلاك. وأن هذه المدة هي حوالي 15 - 21 يوما. بذلك تكون التكلفة الفعلية «لمتامين إمدادات البترول» حوالي 18 - 25 ضعفا للتكلفة في الظروف العادية. هذه التكلفة الإضافية تشكل عبا ضاغطا على اقتصادات هذه الدول.

ثانياً: وجود فرص التجارة والاستثمار. فقد قدر عائد الولايات المتحدة الأمريكية من الاستئجار والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي 2 - 3 مليارات دولار سنويا في أواخر السبعينيات. فمثلا خلال السنوات الأربعة 1962 - 1966 بلغ هذا العائد 3.6 مليارات دولار (43).

ثالثاً: ضمان استقرار عائدات النفط العميقة في الأسواق المالية والقديمة الغربية. فهما لا شك فيه أن إعادة تدوير عائدات النفط يضمن نظرة مستمرة في البلدان الرأسمالية المتقدمة يمثل تدعيمًا كبيرًا لعملات هذه الدول.
واقتصاداتها. فطبقاً للتقرير السنوي للبنك الدول لعام 1981 بلغت الأرصدة المالية لست من الدول العربية مبلغ 100 مليار دولار. فلو كان هناك خفض في العائد على هذه الأرصدة (بسبب سيطرة الدول الرأسمالية على ظروف استخدامها) ولو في حدود 1% - 2 %، لكان معنى ذلك فقدان الدول صاحبة الفوائض مبلغ يتراوح بين 3 - 6 بليون دولار سنويا لمساحة الدول المضيفة لهذه الأموال.

وواضح من هذا الحساب التقريبي، والسرع، أنه بالإضافة إلى الاعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بتأمين إمدادات البترول وطرق النقل والمواصلات والاتصالات إلى المحيط الهندي وشرق أفريقيا، وهي عوامل يصعب تقييمها ماليا، فإن أوجه المصالح الأخرى تقدر مالياً مبلغ يتراوح بين 5 - 9 بليون دولار سنويا. فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدفع دفعاً مالياً لإسرائيل حتى تتولى مهمة حماية هذه المصالح بالوكالة بقدر بحوالي 2 بليون دولار سنويا، فإن العائد يبرر التكلفة من وجهة النظير الأمريكية.

ويضح هذا بدرجة لاتترك مجالاً للشك إذا فحصنا التكلفة المتضمنة في حماية الولايات المتحدة لمصالحها في المنطقة بصورة مباشرة، بدلاً من الاعتماد على إسرائيل. وهذا في الواقع هو الأساس في تكوين قوة الاستقرار السريع للتدخل وقت الضرورة. فطبقاً للبيانات المتاحة، فإن تشكيل قوة قوامها عشرة آلاف رجل يكلف نحو 3 - 5.5 بليون دولار سنويا (30). فأن هذا يبالغ المنح التي تقدمة الحكومة الأمريكية لإسرائيل، والتي بلغ متوسطها السنوي للفترة 1974 - 79 حوالي 500 مليون دولار (لا تعد الفروض هنا حيث أنها في النهاية مبالغ راجعة للسداد). هذا يعني أن نسبة الدعم الأمريكي بهذه الصورة (أي في شكل منح، باعتباره مثالاً للتكلفة غير المباشرة لتأديم المصالح الأمريكية) إلى التكلفة المباشرة لحماية هذه المصالح في حدود 10%. أما إذا نسبي مدافعات المنح الأمريكية لإسرائيل إلى المقابل المالي للمصالح الأمريكية التي أمكنا التعبير عنها في

92
صورة نقدية ( التجارة والاستثمار والاستثمار بتوظيف عوائد النفط ) فإن النسبة
تتشكل إلى 5 - 10% فقط. وهذا في الواقع في حود النسب المفارك عليها
في حقل التأمين.

٥ - ختام ونتائج:
حاولنا في هذه الدراسة إقامة الحجة على أن إسرائيل، يحكم العقيدة
الصهيونية الاستبعادية العنصرية ( القائمة على فكرة «شعب الله اختار» و
»التمير العنصري للهيود» )، يحكم معطيات واقعها الاقتصادي في فلسطين;
سوف تسمى دائما نحو التوسع وفرض الهيمنة. وهذا يجعل الحديث عن السلام
من جانب العرب مجرد أضاغات أحلام. وذكرا أن جوهر الصراع بين العرب
وإسرائيل يكمن في التضاد والتنافس بين طبيعة المشروع الصهيوني والمشروع العربي
وفي تحالف إسرائيل مع الاميركيا. وأقمنا الدليل الساطع على أن الولايات المتحدة
وغيرها من القوى الأميركية إذا تدعم إسرائيل لا بضغوط من اللى الصهيونية ولا
بسبب التعاطف مع اليهود، وإنما دفاعا عن مصالحها. وهذا يسقط كل
حديث عن الحافز النفسي وتطبيق العلاقات، ويسقط حجة القائلين بإمكانية
تعبيد الولايات المتحدة. فلا بديل الا المواجهة على مختلف الأصعدة - اقتصادية
اجتماعية وسياسية وعسكرية وعالية وثقافية وعلمية وتقنية. وهذه المواجهة
هي مواجهة مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة. وهنا يتعين التأكيد على النقاط
التالية :
أولاً: أن ماين العرب وإسرائيل هو صراع من أجل الوجود ذاته. وهو ليس كما
يسميه البعض نتيجة «حوار نفسي»، بإسقاطها يسقط الصراع بين
الطرفين. فقول إن الصراع هنا يدور بين العرب وإسرائيل وليس بين العرب
واليهود. فال까요 تكون ثقافي - حضارى - عقلي - ويهودية تعبر دينى
والعرب يضمنون اليهود وغيرهم، واليهود منهم العرب ومنهم غير العرب. إنما
يقوم الصراع بين العرب بشروعيهم القومي الممثل في القومية العربية، وبين
إسرائيل كتمييز للمشروع الصهيوني - باعتبار الصهيونية ابديولوجية
٩٣
عنصرية استبعادية

(Exclusionist)

وبالنهاية اما ان تنتصر حركة القومية العربية، اما ان تكون السيادة للحركة الصهيونية ممثلة في اسرائيل، وليس هناك بدائل ثالث.

ثالثاً: ان الاممية العالمية، وبدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها طليعة هذه الاممية، تقف على نفسها الخط الذي تقف عليه اسرائيل والصهيونية، وهي لا تفعل ذلك بتأثير الدعوة الصهيونية واللوبي الصهيوني، وأما تفعله انطلاقاً من مصالحها الحربية في منطقة الشرق الاوسط. ان الولايات المتحدة حينها تتحاز لاسرائيل لتفعل ذلك بسبب الضغط الصهيوني، واما حماية لما تعرضه على امه مصالحها الحربية. ومن هنا فان الصراع العربي ضد اسرائيل للاستمرار عن الصراع العربي ضد الاممية، وفي الطليعة منها الاممية الأمريكية. (أ) هذا التشخيص للواقع يسقط العديد من التصورات الخاطئة أو الساذجة، فهو يسقط التصور القائل بأن «الولايات المتحدة شريك في عملية السلام»، فالأخيرة تقف على الجانب الآخر من الخط الفاصل. وهو يسقط التصور القائل بأن الولايات المتحدة تملك 99% من اوراق لعبة الشرق الاوسط، اته من ناحية تسليم العاجزين - لأنه يمثل قعوداً عن الفعل والاكتفاء بامتلاك الآخرين، وهو من ناحية أخرى فهو البسطاء - لان الولايات المتحدة لن تستخدم مايدها من اوراق لكي تحقق للعرب آمالهم المشروعة، والتي تتناقض جذرياً مع مصالحها الحربية على النحو الذي أوضحته هذه الدراسة.

ثالثاً: انه قد ان الإذان لمراجعة بعض المصطلحات المتناولة في الساحة الفكرية والسياسية. وفي مقدمة هذه المصطلحات مصطلح «التطبيع». فقد انتشر هذا المصطلح وروج له بعد توقيع مصر لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل، بل ان هذه الوقفات تجعل «التطبيع» ركنًا
كما أكدنا في المقال السابق، فإن الاستراتيجية التي نتبعها في هذه القضية تتضمن تحسين الوضع الحالي من خلال ضمان التوازن بين الطرفين وتحقيق حل واقعي للأزمة.

1. تحديد الهدف: إن تحديد الهدف في هذا السياق يعني أن أبعاد المواجهة متعددة ومجابهة تركيزنا هنا هو البعيد الاقتصادي. والهدف الذي نراه ضرورياً في هذا المجال هو المقاطعة. لذلك لابد من رفع شعار المقاطعة كبديل لشعار التعليم على أن
يفهم من هذا أن المقاطعة لا تقتصر على مقاطعة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل فحسب ، كما هو الحال حتى الآن ، بل ومقاطعة كل طرف يدعمر إسرائيل بدءًا من صورة — وبالذات كل من يقدم دعماً مادياً مباشرةً لإسرائيل.

وبيني في ألا يغيب عن ذهتنا أن المواحة الحقة والفعالة ، حتى في بعدها الاقتصادي ، لها متطلبات أخرى غير اقتصادية . وفي مقدمة هذه المتطلبات تغيير موقف النظام العربي من الصراع ، ذلك الموقف الذي دأب على استجابة الولايات المتحدة لكي تضغط على إسرائيل لتقدم التنازلات . وخشينا أن يكون هذا الموقف أكثر من مجرد تعبير عن سوء الفهم لطبيعة الصراع . فالتحليل الوارد في هذا البحث ، ومقترح الولايات المتحدة من إسرائيل خلال حرب لبنان ، لا يترك أي مجال للتخمين حول موقع الولايات المتحدة من الصراع — ذلك الموقف الذي يحدد موقفها فيه . إن على الجميع في هذه الحالة محاكمتها باللغة الوحيدة التي تفهمها — لغة المصالح الحيوية .
الموارد

(1) وان ظلت انشطة التجارة والريا هي الأنشطة المفضلة لدى اليهود، إلى الحد الذي خلده شكسبير في مسرحية ناجر الندية.

(2) انظر مقاله اهام،


والاقتباس الوارد في المتن من الصفحات 249 - 250.

(3) تظهر دراسة هذه الخصائص بصورة أكثر تفصيلا في بحث المؤلف "دور الموارد الخارجية في دعم اقتصاد إسرائيل" دراسة غير منشورة (1982).

(4) في عام 1980 بلغت مصروفات الاعانات للصناعة 912 مليون شيكل إسرائيلي، بلغ ناتج الصناعة في نفس العام 1727 مليون شيكل. وبدلاً تبلغ نسبة الاعانات للصانعة 25% من قيمة الناتج. كما تبلغ نسبة الاعانات 9% من الدخل القومي لفس السنة، والذي بلغ 99529 مليون شيكل.

(5) كان هذا الاعتياد دور حاسم في سياسة الإدارة العسكرية الإسرائيلية تجاه الزراع العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة. حال ممارسات إسرائيل في هذا المجال راجع الفصل الرابع من كتاب غاظر، الاقتصاد الاجتماعي لافنف كامب ديفيد (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1982).

ولايجيب ان نسمى أن إسرائيل قامت من قبل بتحويل مياه هر الأدن رغم اعتراض الدول العربية واُسمى "المجمع الدولي". كذلك فإن في مخططات إسرائيل تحويل مياه سهลอยفان في حيوب لبنان. بل وأكثر من هذا لم تتخ إسرائيل اهتماما بحياة سهلي.

(6) فأخير هذه المواد وهو البيونس. يوجد العديد بكميات قليلة ونوعه مخفية. وقد امكن ذلك على الصناعة في إسرائيل، فأصبحت صناعة صقل الماس، اهم صناعات التصدير. وعرف ان إسرائيل لاتنتج الحلم اللازم بل تستخدمه.

97
(9) يجب مراعاة الحذر في استخدام هذه الأرقام واعتبارها تقريبًا - حيث أن البيانات تتضارب في المصادر المتناقضة، ولا يمكن لدى الباحث فرصة للاطلاع على المصادر الأولية لحسم مجمل التضارب المذكور. قام مثال على حالة نيكينيا ص 189، حيث عدد المهاجرين من 1948 حتى 1971، يرتفع االفا، ومشيلى، جدول 1 - 1 في الملحق حيث يبلغ حجم الهجرة الصافية 97.21 ألفًا خلال 1948 - 1971، ومحمد السيد سعيد وامير سلام استبعاد المهاجرين في اسرائيل ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1978 )، ص 12 وص 144.

EIU, QER Isral, 1982 Supplement

(10) انظر

(11) بلغت الزيادة في عدد النازحين من إسرائيل عن عدد المهاجرين الـ1200 شخص عام 1953، بما وصلت هذه الزيادة إلى 11 ألف شخص عام 1981.

(12) راجع يوسف صايف، الاقتصاد الإسرائيلي ( بيروت : مركز البحوث الفلسطينية ، 1966 )، ص ص 104 - 111، مشار إليه في:

Anglina Helou, Interaction of Political, Military and Economic Factors in Israel (Beirut Palistine Research Center. 1969), pp 139-151

الذي قال أن الثروة المسلة من العرب عام 1948 بلغت ـ625 مليون جنيه استرليني. وفي تصميمات حساب نصيب الفرد في إسرائيل من هذه الثروة راجع حودة عدد الخالص، "العرب والصهيونية: الـ يعد الأقتصادي للمواجهة "، عالم الفكر، عدد أبريل 1983.

Don Peretz,Israel and The Palestine Arabs

(13) هذه الاقتصادات من
Anglina Helou

14) حسبت على أساس متوسط عدد سكان إسرائيل خلال الفترة 1950 - 1971 وهو 224.2 ألف.

15) ففي حضور الهجوم الإسرائيلي على سيناء عام 1967، بلغت حصيلة بيع سندات الاستقلال في الولايات المتحدة في يوم واحد هو يوم 5 نوفمبر مبلغ 600 ألف دولار.

The Israeli Economist انظر عدد فبراير 1977، ص 26 مشار إليه في نيكنيتسا.

16) للحصول على فكرة موجزة عن كل من هذه المنظمات، يمكن للقارئ أن يراجع:

- د. عبد الوهاب المصري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، رؤية نقدية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1975).

- مثل هذا الحصر يقوم به المؤلف حالياً في دراسته لجامعة الدول العربية، المشار إليها سابقاً.

17) انظر The Economist، عدد أبريل 1973، ص 26 – 32 مشار إليه في نيكنيتسا، ص 263

18) نيكنيتسا، المرجع السابق مباشرة.

19) تعرف المدفوعات للحكومة الإسرائيلية باسم مدفوعات الضرائب Reparations، أما المدفوعات للأفراد فتعرف باسم مدفوعات التضحيات Restitutions. ومعنى التسمية الأولي واضح، فالحكومة الإسرائيلية ممثلة لما يسمى الشعب اليهودي، هي التي تدفع للشعب الألماني خطاياه ومقابل، أما الأفراد اليهود فلايرد لهم من تعويض آخر.


20) في وجهة نظر مشابهة، انظر د. فؤاد مميش، "إسرائيل والكارتل النفطي العالمي"، المؤتمر القومي لطهران الاستراتيجية العمل العربي المشترك (بغداد 1978)، ص 183.


على أساس أن تكلفة الفرد في الشهر حوالي 15 ألف دولار، فتكون التكلفة الشهرية حوالي 30 مليون دولار، والتكلفة السنوية 360 مليون دولار.

لقد سبق للدكتور اسحاق صبري عبد الله تحديد صياغة مشابهة للهدف العربي انظر كتابه "القرن" : د. أسحاق صبري عبد الله، في مواجهة إسرائيل بالطائفة الثانية (بيروت : دار الوحدة للطباعة و النشر، 1980) ، اللذين الفصل الخامس بعنوان "الاستراتيجية للتسليم العربي" ، وهو يركز على تصريف وضع إسرائيل كقاعدة صهيونية، ولكننا نضيف إلى ذلك صفتها الأخرى وهي أنها قاعدة استعمارية.
الفصل الرابع

البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر

د. مصطفى كامل السيد
القاهرة. نوفمبر 1982

صورة العالم بعد «الزلزال»

توجه منظمة التحرير الفلسطينية منذ خروج قياداتها وقوات المقاومة من بيروت اختباراً عسيراً. وعلى الرغم من المقاومة الأسطورية لقوات العدو الإسرائيلية، تلك المقاومة التي استمرت فترة تقرب من شهرين ونصف في مواجهة العدو يتفوق كما يعترف على الرجوع الفلسطيني المسلح في لبنان، إلا أن العدو الإسرائيلي يتفوق بشكل كبير في الناحية القتالية. كما أن هناك منظمة أزالة مادية لبؤرة الأرض من تحت أقدام تلك القائادات وتغمرت معها معالم البيئة المحيطة بها. ولذلك فهمتها الأولى بعد انتهاء الزلزال هي محاولة حساب آثاره وتلمس ملامح العالم بعده. ولقد بدأت قيادات المنظمة في القيام بهذه المهمة الأولى، وعلى الرغم من أن بعض نتائج هذه المهمة قد أخذت تتضح بصدور قرارات المجلس الرازي للمنظمة الذي انعقد في دمشق في بداية الأسبوع الأخير من نوفمبر، إلا أن ما زالت هناك
أسألك كثيرة معلقة، لا أنتظر أن يتوفر الجواب عليها قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، والذي تأسَّس مراة. وقد عقد في الجزائر خلال شهر فبراير 1983.

فما هي أولى معلم العالم الجديد الذي تواجهه المنظمة بعد الزوال؟ فيما يتعلق بقياداتها المنظمة ذاتها، خرجت هذه القيادة من مقارها الرئيسية في بيروت التي أتاحت لها قدرًا عاملًا من الاستقلال إلى مقار جديدة بعضها في سوريا حيث يفترض بالقيادة السورية وبعض الآخر في تونس في مقر الجامعة العربية. وإذا كان المقر الثاني يوفر درجة من الاستقلال بقيادة المناقمة إلا أنه بعيد عن أماكن التواجد الكثيف للفلسطينيين في الشرق العربي. ومن ناحية أخرى فإن عددًا آخر من المؤسسات الفلسطينية وثيقة الصلاة بالمنظمة وقد اضطرت أيضًا إلى الخروج من بيروت، ففقد بعضها كثيرًا من واثقه مثل مركز البحوث الفلسطيني مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وعلي البعض الآخر أن يبدأ العمل على أرض جديدة، ولاشك أن الانتقال ليس سهلاً، وحصوصا إذا لم يكن هناك بديل كامل للحرية الحركة التي كان يتيحها التواجد في بيروت. ومزال عدد كبير من هذه المؤسسات الفلسطينية يعاني من صعوبات الانتقال.

ومن ناحية ثانية فقد توزع عدد هام من المقاتلين الفلسطينيين على مسح دول عربية منها انتحال تحيطان بإسرائيل وخمس أخرى تبعد كثيرًا عنها. وعلى الرغم من الاستقبال الحماسي الذي لقيها هؤلاء المقاتلون، إلا أنهما اضطروا في أغلب الحالات إلى تسليم أسلحتهم للدولة «المضيفة». ليس هذا فحسب بل إن وجوههم في أغلب الأحيان في تلك الأماكن الجديدة هو ووجه محاصر ومرافع. لذلك فلا أمل لهم في أن يستأنفوا النضال المسلح من سوريا أو الأردن أو بيروت أو إسرائيل بسبب الاعتراف الصريح لسلطات البلدان ولا من السودان واليمن الجزيرة والإثيوبيا الشمالية وتونس والجزائر لعدا عن أماكن المواجهة المباشرة مع العدو الإسرائيلي.
وفي هذا الموقف يتسع عمق مأساة الشعب الفلسطيني بوجود ما يقرب من ثلاثة أثنا عشر ألف مدني فلسطيني في لبنان دون أي حماية في مواجهة الخطط العنصرية لمؤسسات الدولة اللبنانية التي تسيطر عليها قيادات الكتائب التي خرجت من الصراع الأخير في لبنان كأقوى أطراف المعادلة السياسية اللبنانية، ولاتخفي بعض هذه القيادة كراهيتها للوجود الفلسطيني الذي قوي من شركة الحركة الوطنية اللبنانية ردحا من الزمن وسائد مطالبها في التغيير الديمقراطي والإيجابي، وتمنع القيادة عزما صراحة على تخفيف الوجود الفلسطيني في لبنان إلى حوالي ألف فقط بتشريد 50 ألف إلى سهل البقاء أولا ثم إلى خارج لبنان بعد ذلك.

وعمليات القبض على المئات من الفلسطينيين بواسطة الجيش اللبناني ودمر المخيمات وأماكن تواجد الآخرين بواسطة بموزعات القوى العنصرية المزدوجة زى الجيش اللبناني هي مجرد حلقات في هذا المخطط. بالإضافة إلى ذلك تستمر معاناة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة باستمرار سياسية فرض الحقوق الجديدة التي تم إدارتها سلطات الاحتلال الإسرائيل، وأحر هذه الحقائق هي أن مساحة الأراضي التي صادرهها قوات الاحتلال تحت دعاوى مختلفة يقترب الآن من نصف مساحة أراضي الضفة الغربية وأن أغلب مدن الضفة أصبحت تحت التحكم الآن بسور كثيف من الوحدات السكنية الإسرائيلية، وكذلك تتولى الکتائب العربية إلى جيتو داخل الأراضي العربية ذاتها. وتستمر سلطات الاحتلال في تمييزها على أصحاب المساكن والتجار والتعليم في الضفة الغربية وحدود دفعهم إلى الهجرة وإخلاء الضعف تدريجيا للمستوطنين اليهود.

وعلى الصعيد العربي تدرك المنظمة لأول مرة حدوت تضامن الحكومات العربية معها فقد خاضت المقاومة معركة لبنان دون أي دعم فعال من جانب أي من الأنظمة العربية باختلاف توجهاتها. لقد أعلنت كل تلك النظم تضامنها مع المقاومة في مواجهة الاعتداء الإسرائيلي على لبنان وتحريرها بصمود المقاومة أثناء حصارهم العربي، وقعت القوات العربية المقاومة المكونة في لبنان باشتباكات مهنية مع القوات الإسرائيلية ثم قُلبت سرعه وقت اطلاق النار والتزام به بصياغة باللغة معظم فترة الحرب الإسرائيلية الفلسطينية اللبنانية. وتاقلت الأنظمة
العربية في عقد مؤتمر قمتها حتى اكتمل خروج المقاومة من بيروت واجتمعت
عندئذ لبحث إعادة ترتيب الأوضاع في لبنان وبالنسبة للقضية الفلسطينية بعد
الضربة التي حقبت بالمقاومة. ولما أن مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في فاس
في سبتمبر كان ناجحا من وجهة نظر منظمته. وهو بلا شك نقطة تحول في تاريخ
المواجهة العربية الإسرائيلية، فقد تضمنت قراراته أول مرة منذ بدأ هذا الصراع
استعداد الدول العربية لتبول الحقيقة الإسرائيلية والتعايش معها.
وعلى الصعيد الدولي ترى قيادات المنظمة في تعاطف الرأي العام العالمي
معها وخصوصا في الدول العربية بعد اتِهام بشاعة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية
نوعا من التعويض عن خروج قسم هام من قواتها ومقاتلاتها من بيروت، إلا أنها
تشعر ببعض من خيبة الأمل إزاء الاتحاد السوفيتي والذي كان يتوقع منه موقفا
أقوى خلال أسايس الحرب والحصار. ومع أنها تدرك استحالة قيام إسرائيل
بإدارة الجيشتها العسكرية في لبنان دون دعم أمريكي، فالإمكاني تمسك مسؤول
الوقوف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية بعد الخروج من بيروت وتنظر صدور
الدبلومات التي تكشف عن حدوث هذا التغير. وتتولى على المنظمة اقتراحات
الدول عن الكفاح المسلح والتركيز على العمل السياسي والدبلوماسي، ويسعى
مقدم هذه الاقتراحات من الحكومات العربية إلى إقناع المنظمة بأن اعتراها
بدورها إسرائيل سينال كثيرا من العقبات التي تعرض طرق التسوية السلمية
وسيكسب لها أنصارا حدد ليس في الدول العربية وحدها وإنما داخل إسرائيل
كذلك.

مراجعة النفس

وتأمل قيادات المقاومة مبادئ هذه البيئة المحلية والأقليمية والدولية وتفحص
أساليب عملها في الماضي محاولة أن تكشف عن عناصر الخطأ في التقدير والحساب
والتنظيم التي أدت إلى هذا موقف الصعب. وتتفع أصوات كثيرة بال النقد الذاتي.
فمن قال تأثر علاقات المقاومة بالجموع البنانية لم تكن أفضل العلاقات بين

104
قوات مقاومة شعبية والحماس التي يفترض أن هذه القوات تدافع عنها. هل كان للمنظمة دور في الحفاظ على قواتها والحماس الشعبي في الجنوب اللبناني؟ هل كانت هناك حال حاكمًا جعلت كثيرًا من اللبنانيين وليس من بين أنصار الكتائب وحدها ينظر بغير اعتبار للمواجهة بين المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية الغازية كما لو أنها تدعمهم أو أنها تدور على أراضي بلد آخر. ويقول آخرون بأن قسمًا من قوات المقاومة قد أعدت لغزو الحدود فأعلان تفوقاً كاسحاً، ويرى أنه لو كانت كل قوات المقاومة قد أعدت لغزو الحدود فأعلان تفوقاً كاسحاً، ويرى أنه لو كانت كل قوات المقاومة قد أعادت لغزو الحدود فأعلان تفوقاً كاسحاً، ويرى أنه لو كانت كل قوات المقاومة قد أعادت لغزو الحدود فأعلان تفوقاً كاسحاً، ويرى أنه لو كانت كل قوات المقاومة قد أعادت لغزو الحدود فأعلان تفوقاً كاسحاً، ويرى أنه لو كانت كل قوات المقاومة قد أعادت لغزو الحدود فأعلان تفوقاً كاسحاً، ويرى أنه لو كانت كل قوات المقاومة قد أعادت لغزو الحدود فأعلان تفوقاً كاسحاً.

وفي هذه الظروف، التي تحاول منظمة التحريض خلقها إعادة ترتيب قواتها وشروط حساباتها، فإن قسمًا كبيرًا من قياداتها إلى اتباع الرؤية المقدمة لها من إعاقة ملاحقة فرضها.
جانب أغلب النظام العربي بإعطاء فرصة للحلول يمثل السياسة. وعلى الرغم من تعدد مشروعات التسوية خلال سنة 1982 ( المشروع السوفيتي، المشروع المصري، مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، مشروع مؤتمر فاس ) إلا أن الاثنين منها فحسب مما نوجيز البحث والنقاش الجادين على الصعيد الدولي وهم المشروع الذي أعلنه الرئيس الأمريكي قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي بفاس والمشروع الذي تمكش عنه مؤتمر القمة ذاته.

المشروع الأمريكي

ولنشك أن بعض نصوص المشروع الأمريكي تتمل تقدمًا بالنسبة لمقايض الإدارة الأمريكية الحالية وإن كانت تعد تراجعًا بالنسبة لمقايض الإدارة الأمريكية السابقة - المشروع السوفيتي في 1977 وثيقة إطار حل مشكلة الشرق الأوسط في كامب دافيد - فالرئيس الأمريكي يعرف بأن المشكلة الفلسطينية هي أكثر من مشكلة لاجئين، ويدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وغزة وإلى "تجميد" المستوطنات الإسرائيلية الحالية القائمة في الأراضي المحتلة. إلا أنه من ناحية أخرى ليدعو إلى تصفية المستوطنات القائمة، ويرفع الباب أمام ممارسة الشعب الفلسطيني حقه المشروع في تقرير مصيره، بالدعوة إلى أن تنتقل السيادة على الضفة الغربية وغزة إلى المملكة الأردنية الهاشمية وتعهد الولايات المتحدة بعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية في المستقبل كما ليستعد حدوث تفاهمات في الحدود لصالح إسرائيل.

وعل افتراض تفتيش المشروع الأمريكي فإنه لأبلغ في الحقيقة هيئة لعناصر اليهودية على الضفة الغربية وغزة يحكم أن الأراضي التي صادرتها الحكومة الإسرائيلية في الوقت الحاضر تبلغ تقريبًا نصف مساحة الضفة الغربية يحكم سور الوحدات السكنية التي أقامته السلطات الإسرائيلية حول المدن الهمة في الضفة الغربية، ولايشترأ أن يكون هذا الوجود الإسرائيلي في تلك المناطق موضوع تفاوض لأجل المشروع الأمريكي لينضم الدعوة إلى تصفية المستوطنات الإسرائيلية ولا
الوحدة الإسرائيلية "المدنية" في المناطق المحتلة. وفضلا على ذلك فإن تنفيذه سيغدو الباب بضمانات أمريكية أمام قيام الدولة الفلسطينية في المستقبل. ولانتصر في الحقيقة أن توافق إسرائيل تحت أي ظرف على تنفيذه مالم تكن هناك مثل هذه الضمانات.

وقد أبدت حكومة التفاوض ليكود في إسرائيل اعتراضها على هذا المشروع، إلا أن المعارضه العملية في إسرائيل قد وافقت عليه وإن كانت قد أبدت بعض التحفظات. ويعتبر اعتراض الحكومة الإسرائيلية هو أهم العقبات التي تواجه تنفيذه، ولذا فإن احتلالات تنفيذها تزايد مع مارب الصواريخ التي تواجه الحكومة الحالية بسبب توقع إدانة عدد كبير من أعضائها في التحقيقات الجارية الآن بشأن المسؤولة عن مجزري حماس صارما وشاملا مما قد يضطرها إلى الاستقالة والدعوة إلى انتخابات جديدة. وإذا استمرت الانتخابات القادمة على ضغع الاجتماعات أو انتشار التحالفات فإنه ذلك قد يزيد من فرص إجراء مفاوضات حقيقية حول المشروع الأمريكي. ولاحظ في هذا الصدد أن كل من الحكومة الأردنية والبغدادية تقبلاته، وأن المواطنين في الضفة الغربية يزيدون ضيقهم من وطأة الاحتلال الإسرائيلي. خصوصا أن السياسات الإسرائيلية في الضفة عيد الفلاحة الفلسطينيين بفقدان أراضهم بضعة المستوطنات أو ببلاشها بسبب التمغيز ضدهم في حقوق الحصول على المياه كما تهدد المشروعات الصناعية والتجارية بالافلاس بسبب القيود المفروضة إلى ربطها بشبكة الكهرباء الإسرائيلية أو التي تحوّل دون استخدامها لل sistمات المائية المرسلة من الفلسطينيين المقيمين في بلدان الخليج أو من المنظمات بغية "أموال الدعم".

ومع أن المجلس المركزي لمنظمة تحرير فلسطين المنعقد في دمشق قد أعلن رفضه للمشروع الأمريكي إلا أن التقارير الصحفية توجه بأن رفض المجلس ينسب على تلك الفقرات التي تحوّل دون إقامة دولة فلسطينية في المستقبل. وقد ذكرت مصادر فلسطينية بأن ثقة منظمة التحرير في الإدارة الأمريكية توقف على الخطوات 107
الفامة التي ستتخذها. ويدعو هذا كله إلى الاعتقاد بأن المنظمة لا تشاء في الوقت الحاضر اتخاذ موقف نهائي من هذا المشروع.

مشروع فاس

وقد تمخض عن مؤتمر القمة العربية المنعقد في براغ في سبتمبر مشروع
مشروع لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي يتمثل في ثمانية بنود هي مايلي:

1 - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في عام 1967 بما فيها القدس العربية.

2 - إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية.

3 - ضمان حرية العبادة وحرية الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

4 - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحماية حقوقه الوطنية
التي تم التوصل إليها للتصريف بقيادة منظمة تحرير فلسطين بمثابة الشرعية
والوحديدة وتعويض من لاجئين في العودة.

5 - تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة
وعدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

6 - قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.

7 - يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها
الدولة الفلسطينية المستقلة.

108
8 - يُقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

ومن المعروف أن مشروع فاس قد تأسس على المشروع الذي قدمه ملك السعودية الحالي منذ عام وكان لأrazil ولياً للعهد وأقسم بإنشائه مؤتمر القمة في فاس في ذلك الوقت. أما المؤتمر الثاني الذي انعقد بعد أحداث لبنان فقد أقر هذا المشروع. وقد ذكرت بعض المصادر الفلسطينية أن منظمة التحرير كانت قد حصلت على المشروع قبل جميعها وأن الوفد السوري هو الذي صاغ البند 7 وكان نصه في مشروع فاس هو «تأكيد حق دول المنطقة في العيش بالسلام».

ولم تتضمن قرارات مؤتمر فاس تحديد كيفية تنفيذ هذا المشروع سوى إرسال لجنة سياسية من ممثل السعودية والأردن والمغرب والجزائر وسوريا والعراق ومنظمة التحرير إلى عواصم الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن لمقابلة رؤسائها وإقناعهم بوجاهة هذا المشروع وصلاحيته كأساس لتسوية عربية إسرائيلية.

ونفذت إسرائيل هذا القرار، ولم تقبل حكومة الولايات المتحدة التي ستوضح رئيس من أعضاء الوفد العربي الذي قابله رئيسها، ما يترتب عليه بصفة البند السابع. وتبدأ الحكومة المصرية تفصيلها للمشروع الأمريكي.

ويشير مشروع فاس مسألة اعتراف الأنظمة العربية بعد النظام المصري بإسرائيل وبقبوله التعايش معها. صحيح أن الشروط التي وضعها مؤتمر فاس للقبول بالوجود الإسرائيلي تختلف بكل تأكيد عن شروط كاشف دافيد من حيث أنها تنص على جلاء إسرائيل عن كل الأراضي التي احتلتها في حرب 1967 وإزالة المستوطنات الإسرائيلية وإقامة دولة فلسطينية في الصحراء الغربية وغزة. وبعبارة أخرى فإن مؤتمر فاس قد تجاوز موقف اللاجئات الثلاث الشهير في قمة الحزام التي انعقدت في أعقاب هزيمة يونيو سنة 1967 وحدد إطاراً للإصلاح مع إسرائيل ويمثل في تصفية أثار عدوان 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية على جزء من التراب
الفلسطيني. وهذا تحوّل هام ولاشك في موقف الرفض العربي الرسمي لمصر. وقد تحقّق هذا التحوّل بعد تبذيد أثار النجاح العربي العسكري الجزئي في حرب أكتوبر سنة 1973. وبعد إبرام المعاهدة المصرية الهاشمية في سنة 1979 وبعد غزو إسرائيل للتراكيد الذي شهدته كل الدول العربية متفرجة. وهكذا إذا كانت الحرب الإسرائيلية اللبنانية هي بداية الحقبة الإسرائيلية في تاريخ الشرق الأوسط فإن مقررات مؤتمر فاس هي الاعتراف العربي القياسي بأن تلك الحقبة هي بالفعل حقيقة واقعة.

وأسلوب الاعتراف العربي بإسرائيل وفقاً لمقررات فاس هو أسلوب غير مباشر فلا يطلب من الأنظمة العربية أن تبادل وثائق الاعتراف مع إسرائيل وإنما تكون الأمم المتحدة أو مجلس الأمن على وجه التحديد هو واسطة تحقيق هذا الاعتراف المتبادل. فمجلس الأمن يضع ضمانات سلام متعددة بين جميع دول المنطقة ويشمل ذلك كلا من إسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة. وبطبيعة الحال ستتزعّب هذه الظاهرة خارج التعاون مع إسرائيل.

والحالة التي تحدها مقرارات فاس للعلاقات بين الحكومات العربية بما في ذلك الحكومة الفلسطينية المقبلة مختلف عن الوضع الذي أنشأته المعاهدة المصرية الإسرائيلية. فهى تقتصر في المثل الأول على إلغاء حالة الحرب ولو تتضمن وجود مناطق منزوعة السلاح على الحدود المشتركة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها وترك إاور قوات دولية على تلك الحدود إلا أنها لاترى إلى حالة التطبيع أي تبادل العلاقات الدبلوماسية والدخول في تبادل تجارى وثقافي ويشير على نحو مانصبة اتفاقية كامب دافيد.

ونظراً لأن مقررات فاس تعتبر استعداد الأنظمة العربية للقبول الرسمي بالتعاون مع إسرائيل فإن الأطراف الدولية التي عرف عنها في السابق تأييدتها لإسرائيل أو على الأقل تعاطفها معها مثل الحكومة الأمريكية والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران قد دعت الدول العربية ومنظمة التحرير إلى إزالة الخوض حول
موقعها وإبداؤه استعدادا صراحة لللاعتراف بإسرائيل. وقد ذكرت بعض المصادر الفرنسية أن الرئيس الفرنسي يجعل من ذلك شرطا لاستقباله لياسر عرفات عند زيارته لفرنسا، وفيما يتعلق بمنظمة التحرير فقد طرحت عليها صيغ مختلفة لللاعتراف بإسرائيل. فالمشروع الفرنسي المصري يقترح أن يتم ذلك في صورة مزامنة وتبادل، أي أن تقوم كل من الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير باللاعتراف ببعضهما بالآخرين في لحظات زمنية متقاربة وأن يكون شرط أي منهما لللاعتراف بالأخر هو أن يتم الاعتراف أيضا من الجانب الآخر. وذهب الرئيس حسن مبارك إلى حد أبعد من ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس الفرنسي عند زيارة الأخير للقاهرة في 25 نوفمبر سنة 1982 عندما نصح المنظمة بالاعتراف بإسرائيل حتى وإن لم تقدم إسرائيل مقدما بالاعتراف بها، فكلما تطورت لكي نتيجة اعتمادها بعد ذلك. وحتى إن لم يعقب هذا تطور إيجابي للموقف الإسرائيلي فإن المنظمة تكون قد كسمت -بحسب رأى الرئيس مبارك- وأحرقت إسرائيل بحكم أمام الرأي العام العالمي وخصوصا أمام الولايات المتحدة.

وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن مسألة الاعتراف بالوجود الإسرائيلي في ظل تحقق عناصر التسوية التي تضمنها مشروع فاس ليست موقع اتفاق بين فصائل المقاومة الفلسطينية، وبغضها يرفض هذه المسألة على أسس مبدئية ورفضها آخر من أصول تكتيكية قائلين بأن الاعتراف هو الورقة الأخيرة التي تمكنها المقاومة، ولذلك لا ينبغي أن تتنازل عنها المقاومة إلا على ماءة المفاوضات ولقاء تعهدات إسرائيلية حارمة. ومن بين هذا الفريق الجبهة الشعبية التي يرأسها جورج حبش وقوات الصاعقة ومنظمتان صغيرتان أخرىان، ومن بين الفريق الآخر الذي يقبل بالاعتراف بالكيان الصهيوني في حالة انشاء دولة فلسطينية كل من الجبهة الديمقراطية برئاسة نايف حواتمة والحرب الشيوعي في الأراضي المحتلة وأمينه العام بشير برغوث، ويما السيد حواتمة وفقا لهذه التقارير الصحفية أن الوقت قد حاول وقت لطرح الأحلام والأعتراف بالواقع، وأن الرؤى الخيالية يمكن أن تؤدي إلى الكوارث، أما السيد برغوث فيعتقد مهام المنظمة في الوقت الحاضر في دعم المقاومة أولا باعتبارها المكمل الضروري للعمل الدبلوماسي بتشكيل قيادة
جماعة داخل الأراضي المحتلة وكبوضع استراتيجي للسلام الشامل ثانياً تحدد على نحو
دقائق الأهداف ووسائل بلغتها وذلك في إطار التسليط الضار بالشرعية الدولية.
ويرى من الضروري في هذا الصدد أن تعلِم المنظمة بوضوح أنه مع إنشاء دولة
فلسطينية على اقلّ محدد فإنه سيتْم الوصول إلى تسوية نهائية ليست «انتقالية»
للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وعلى هذا الأساس وحده يمكن للمنظمة في نظوره
أن تقوم بمبادرات متعددة من بينهما تعديل ميثاقها واعتراف بحق إسرائيل في
الوجود.

وقد تحدد مقرّرات مؤتمر فاس كيفية تفكيك مشروع التسوية الذي
تضمنته. وكان الأجراءات المحكمة التي نصت عليها هو إرسال اللجنة السابقة إلى
عواصم الدول الخمس الاعضاء الدائمة في مجلس الأمن. وقد ذكرت بعض
المصادر الفلسطينية أن اقتراح تشكيل هذه اللجنة قد قدمته منظمة تحريت
فلسطينيين. وقد ذهبت اللجنة بالفعل إلى كل من واشنطن وباريس وماياس وموسكو
وكنين. وربما تخرج اللجنة بعد كل هذه الزيارات بأفكار إجراية جديدة حول
مناقشة القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي. إلا أنه لا يبدو من المحتمل في
الوقت الحاضر أن تدخل الحكومة الأمريكية في مشروعها وتتبني مشروع فاس. ولا
أن يقعن البند السابع في مشروع فاس الحكومة الإسرائيلية بالتحلي عن خططها
التي قطعت تنفيذها شوطاً طولاً في الأراضي المحتلة التي تشمل الآن قسمًا كبيرًا من
لبنان. لقد حالف تارخ الصراع العربي الإسرائيلي بمشروعاً عديدة للتسوية دفني
معظمها ولم ينجح سوى مناطق مع تصوّرات إسرائيل وحيلاً من الأراضي
المحتلة في مقابل التطبيق كمثل تسوية كامب دافيد ولالعر العبرية على
إسرائيل في الوقت الحاضر مشروعًا للتسوية على هذه الأسس. فما الذي يدعو
إسرائيل وقد أصبحت القوة الأقلية الأولى في الشرق الأوسط إلى أن تتخلع عن
مشروعها الوطني الذي لا يلقي مقاومة فعلية تجعل من المستحيل تنفيذه؟
ومالذي يدعو الحكومة الأمريكية إلى تبني وجهة النظر العربية وليس هناك أي
تهديد من أي نوع لمصالحها الواقعة في الشرق الأوسط؟ وعلى عكس

١١٢
الفترات السابقة من أن الهوية العسكرية للنظام العربي تزيد من احتمالات الثورة في المنطقة فالوضع الآن أن انتصارات إسرائيل العسكرية حتى ولو لم تكن كاملة تدفِّع النظم العربية إلى تقديم زيد من التآثرات. رداً استخدمت اللجنة السياسية حججاً تستدير العطف في زيارة إلى عواصم الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدول، إلا أنه ليس من الواضح نوع وسائل التأثير التي ستستخدمه الدول العربية لدعم مقترحات فاس. إن واقع العلاقات الدولية يشير إلى أن الحجج المؤثرة في المعاملات الدولية هي الحجة التي تستدها القوة. لا يبدو أن ذلك هو حال مشروع فاس.

وإذا كان الصحيح أن أغلب فصائل المقاومة تؤيد مقترحات فاس بدليل اشتراك المنظمة في اللجنة السياسية إلا أن كثيراً من قيادات المنظمة يدرك استحالة تنفيذ هذه المقترحات في الظروف الراهنة في العالم العربي وعلى أساس القبول بعلاقات القوى القائمة بين النظم العربية من ناحية ومن إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى. والواضح أن الجانب الأقوى في الوقت الحاضر وهو الفريق الثاني لايقبل بهذه المقترحات وأفضل ما يمكن أن يخرج من هذا الفريق هو تسوية على أسس مشروع الرئيس الأمريكي وهي تسوية لا تتضمن الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة حتى على الأرض المحتلة التاريخي لفلسطين. ولذلك يثور البحث داخل منظمة التحرير عن جانب بعض قياداتها السياسية عن صيغة وسط تتجاوز المشروع الأمريكي ولاتقبل اليابان أمام إقامة دولة فلسطينية في المستقبل. وربما يكون مشروع الاتحاد الكونفدرالي بين الأردن والضفة الغربية وغزة بعد جلاء القوات الإسرائيلية هو مثل تلك الصيغة التوفيقية. وقد أبد السيد ياسر عرفات هذه الفكرة إلا أنه يرى أن يتم الاتفاق على إقامة هذا الاتحاد بعد جلاء القوات الإسرائيلية واتخاذ حر من الشعب الفلسطيني في الأرض التي سيتعرضها.

ومن المؤكد أن المراهنة الجارية على كسب تأييد منظمة التحرير لواحد من مشروعات النسوية المتناقصة قد تخف إذا ما اتفرجت المنظمة ذاتها مشروعها مجدداً.
للتسوية تسعى هي إلى كسب التأييد له من جانب الدول العربية والدول الصديقة الأخرى والاحزاب والقوى المستعدة للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وسيتميز هذا المشروع عن غيره من المشروعات بأنه سيصبح أساسا لتعهيد جهود الشعب الفلسطيني ذاته في الأرض المحتلة وفي الشتات من ورائه. وربما يبقى الحماس في هذه الأوقات الصعبة إذا ما كان هناك هدف محدد للنضال وإذا ما تم وسائل محددة لتحقيقه.

الكفاح المسلح كخيار نهائي

ربما لا يكون من الصعب الآن توقع النتيجة النهائية لكل هذا النشاط الدبلوماسي الدائر في الشرق الأوسط والعواصم العالمية حول مشروعات التسوية المختلفة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. أغلب الأمل أن مشروع الرئيس الأمريكي ريجان لن يتحقق بسبب معارضة الحكومة الإسرائيلية الحالية له وحالة الترقق التي تعانيها المعارضة العمالية المهددة بتحفيز له كما لا يبدو أن الحكومة الأمريكية ستارد ضغوط قوية على إسرائيل لأجبار حكومة ليكود على تنفيذه. بل لقد حملت الأنباء نبأ موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على زيادة المعونة الأمريكية لإسرائيل عما طلبتها الحكومة الأمريكية وهو مما يوحي بأن الإدارة الأمريكية قد تكافح إسرائيل في النهاية على غرارها للبنان بدلًا من عقبتها لها عليه. ومن المؤكد أن مشروع فاس سيظل حيا على ورق مالم تظهر الحكومات العربية للولايات المتحدة أنها قادرة على الاضرار بصالحها في الشرق الأوسط، وتظهر إسرائيل أن أعمالها العدوانية لا يمكن أن تسود دون رد. والواعز أن الطريق إلى ذلك طويل يمر بتغيرات أساسية في البلدان العربية ذاتها أو على الأقل في البلدان الأكثر تأثيرًا على الصعيد الإقليمي من بينها.

وهكذا فالآمل أن لا تؤدي كل هذه الجهود الدبلوماسية المبذولة الآن وفي المستقبل القريب والتي تشارك فيها منظمة التحرير إلى تقدم الشعب الفلسطيني.
تقدما محسوسا نحو تحقيق حق المشروع في تقرير مصيره ، خصوصا وأن مشروع
ريكان حتى لو نفذ لن يفي بهذه الحقوق .

ولذلك فإن يبقى أمام الشعب الفلسطيني رغم الظروف الصعبة التي
واجهها الآن سوى أن يواصل نضاله من أجل حقوقه بكافة الوسائل والتي تشمل
الكفاح المسلح إلى جانب صور الاحتجاج الجماهيري والعمل الدبلوماسي . وليس
من المنظور أن يؤدي فشل مشروعات التسوية السابقة إلى عزوف الشعب
الفلسطيني عن مواصلة نضاله . فقد بدأ هذا الشعب نضاله وسط ظروف
اصعب وضعت إرادة معظم الحكومات العربية ، كما أن كفاحه هو رد الفعل
الطبيعي أمام ازدياد وطأة الاحتلال الإسرائيلي وسعى السلطات الإسرائيلية لنقليص
وجوهه ذاته أيضا وجد .

صحيح أن خروج قوات المقاومة وقياداتها من بيروت وتوزع قسم هام منها
بين سبع بلاد عربية يضعها في موقف بالغ الصعب إلا أنه ما زال هناك قرابة
ثلاثة آلاف فلسطيني في لبنان ووجود فلسطيني مسلح في شمال لبنان وفي سهل
البقاع في شرقه . وقد استمرت بالفعل أعمال المقاومة المسلحة المؤثرة بعد الخروج
من بيروت . إلا أن الأهم من ذلك كله هو توسع أعمال المقاومة المسلحة داخل
الأراضي الفلسطينية ذاتها . وعلى الرغم من الرقبة الصارمة التي تفرضها
السلطات الإسرائيلية في تلك الأراضي وأعمالها الانتقامية ضد الفلسطينيين إلا أن
أعمال المقاومة المسلحة قد ظهرت في الماضي وليس هناك ما يجعل دون تجديدها في
المستقبل بل إن هذا هو المجال الأساسي لمواجهة المقاومة الشعبية المسلحة ضد
قوات الاحتلال الإسرائيلي ومظاهره . وفي هذه الأماكن سيطبق بالفعل قول
ماوتسي تونج الشهر وهو يصف العلاقة الطبيعية بين رجال حرب التحرير
والجماهير الشعبية من أنها كوجود « السمك في الماء » إن تضامن شعب
الأراضي المحتلة مع قوات المقاومة هو اللملل الحقيقي من ملاحقة الأنظمة العربية
للمقاومة وخوفها منها .

115
وألى جانب الكفاح المسلح في الأرض المحتلة فإن التضامن السياسي في صورة أعمال العصيان المدني على نطاق واسع في شكل مظاهرات وإضرابات هو في غاية الأهمية، وهو الذي يظهر للرأي العام العالمي تمسك الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير وضطر العدو الإسرائيلي إلى إبقاء عدد كبير من قواته في حالة تعبئة مستمرة ورفع من نقاط احتلاله للأراضي العربية كما يمكن أن يعوق تنفيذ بعض مشروعاته التوسعة.

إلا أن الوزن النسبي لسكان الأرض المحتلة بالمقارنة بسكانIsrael والمتابعة الأرضية المحتلة لإسرائيل تفرض صعوبات خاصة على التضامن الفلسطيني المسلح وتعمل من العسير تطوير أعمال المقاومة المسلحة إلى حرب تحرير شعبية. ومعروف وفقاً لكلاسيكيات حروب العصابات أنها تتحول في مراحلها الأخيرة إلى حرب شبه نظامية يتم فيها تحرير الأرض من قبضة العدو سواء كان أجنبياً أو مستغلاً داخلياً إقليماً بعد إقليم حتى يتم طرده منها تماماً. وليس من البصير تصور حدوث ذلك في مواجهة تنفرد فيها آل الحرب الإسرائيلية بقوات المقاومة الفلسطينية، وإن كان من الممكن تصور ذلك في إطار مواجهة شاملة بين الدول العربية وإسرائيل تدشِن القوى الإسرائيلية الحرب على كل جبهاتها مما يقلل من الضغوط على قوات المقاومة العامة وراء خطوط القوى الإسرائيلية.

وتوضح هذه الملاحظة الأخيرة اعتبار التضامن الفلسطيني الشديد في الوصول إلى أهدافه على التضامن العربي الفعال. فحجم القضية الفلسطينية على نحو مشروط لا يتم إلا إذا تحققت إلى معركة عربية قومية. وإن كان غياب التضامن الفعال في مراحل من المراحل لأيِّد إلى توقف التضامن الوطني الفلسطيني بكافة أساليبه.

 أساس التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني

وقد ذكرنا في موضوع سابق الصور المحددة التي ينبغي أن يتم التضامن العربي الفعال مع النضال الفلسطيني، وتلخص أهم هذه الصور في تغيير علاقات

١١٦
العرب بالقوى العظمى لتصبح أكثر توازنًا ودعم قاعدة التنمية المستقلة في العالم العربي، وتحديد نظم التسليح الأنسب لطبيعة الصراعات التي يمكن أن تتوسع شعوب العربية، وتطوير الذات في مجال الصناعات الحربية، وإعداد كافة صور المعاهدات غير المعترف بها في العالم العربي والأعداد لمواجهة طويلة مع العدو الإسرائيلي، بالإضافة إلى التحلي بالمقاومة المسلحة للجماهير العربية، وفتح حدود دول المواجهة أمام المقاتلين الفلسطينيين وغيرهم من المتطوعين العرب، وتقديم المساعدة الفعلية في كافة المجالات لشعب الفلسطينيين في البلاد العربية وفي الأراضي المحتلة.

والموضوع لا ينبغي النظر إليه هذا التضامن على أنه مجرد نوع من التعاطف مع شعوب شقيق تربطه بسائر الشعوب العربية روابط تاريخية وثقافية مشتركة أو أن دافع الوحيد هو الرغبة في إعادة حق مغتصب رغم أن هذه كلها مبادرات كافية لهذا التضامن، إلا أن الأهم من ذلك إدراك الجماهير العربية أن خطر إسرائيل لايفترض على الفلسطينيين فقط وأنه يهدد ليس العالم العربي أسوأ، وليس في هذا القول أدنى مبادأة، وليس اللبنانيون وحدهم هم الذين يدركون الآن صدق هذا القول. فقد أدرك العراقيون من قبل وهم ليسوا من دول المواجهة مع إسرائيل عندما أغارت طائراتها على المحافل النووية العراق في محاولة لوقف التقدم العلمي والصناعي العراقي في مهله، وربما يكنى للتغليل على نوايا إسرائيل العدوانية التذكير مرة أخرى بتعرف الجنرال آريش شارون للمصالح الاستراتيجية لإسرائيل في محاضراته الشهيرة بمعهد الدراسات الاستراتيجية بعيل أبيب في أواخر عام 1981، والذي قرأ فيها أن تلك المصالح تعتمد من موثوقيتها عربا إلى باكستان شرقا ومن ركاب جنوبيا إلى تركيا شمالا وأكد فيها أن إسرائيل مهتمة «بالاستقرار» في منطقة الخليج العربي. وله التأمل فيما يقترحه بعض الإسرائيليين كاستراتيجية لبلدهم في الثمانينيات أن يقنع المتضامن في أن المسألة ليست أحلام يقضة وإنما قد انتقلت إلى وضع التوصيات بالإضافة على صانعي السياسة بأن يسترشدا بها في تخطيطهم للمستقبل.

وقد أخذت بعض الأصوات تتفق في إسرائيل تدعو حكوماتها إلى أن تضع
في اعتبارها من ناحية أزمة الموارد الطبيعية في العالم ومن ناحية أخرى عناصر الانقسام في المجتمع العربي حتى يمكن لها في الثلاثينات وحتى نهاية القرن أن تحسن استخدام الفرص المتاحة أمامها ليس لتأميم احتياجاتها من الموارد الطبيعية فحسب وإنما لضمان أنها على أساس دائم بإعادة ترتيب الأوضاع داخل العالم العربي ذاته وداخل كل دولة عربية لصالحها.

ومن بين هذه الأصوات أوديد يونس Kivouenim الذي نشر أفكاره في هذه الصدر في مجلة "كيفونيم" "أو اتحادات" التي يصدرها قسم الدعاية بالمنظمة الصهيونية العالمية. وبدى ينون أنه فتح اسرائيل عن سيناء فترات ابتذارها من موارد طويلة ويستحو حكومة اسرائيل أن تبتكر أقرب فرصة وأول أزمة في علاقاتها مع الحكومة المصرية من أجل إعادة احتلال سيناء. وليس سيناء في نظره إلا مثل الأراضي عربية كثيرة تؤدي السيطرة الإسرائيلية عليها إلى تأميم احتياجات اسرائيل من الموارد الطبيعية في الوقت الذي يهدد فيه العالم بحسرة هذه الموارد. ويبين يونس بأن العالم العربي يمثل خطرا عسكريا على اسرائيل في المدى المتوسط فقط. أما في الأمد البعيد فإن استفادة اسرائيل من الأوضاع غير الديمقراطية السائدة فيه ومشاكل الأقليات داخلها قد يمكنها من تشجيع انقسامه إلى عدد أكبر من الدول التي لن تقدر أي منها على التصدى لاسرائيل وسيؤدي وجودها إلى وضع حد لأحتمال مواجهة عربية وحدة للدولة الصهيونية. يضرب يونس أن ثلاثة على هذه الانقسامات في الدول العربية والتي يمكن أن تكون أساسا لدول مستقلة في المستقبل؛ فليبنان يمكن تقسيمها إلى خمس دولات، وسوريا يمكن تقسيمها إلى ثلاثة على الأقل، دولة عملية على حلي ودولتين مسلمتين متناقضين عاصمة الأولى حلب وعاصمة الثانية دمشق، والعراق بدوره يمكن تقسيمها بين الأكراد والسنة العرب والشبهة أما مصر فهو يرى أن تقسيمه إلى عدة أقاليم جغرافية مثبتة هو هدف اسرائيل السياسي على جبهتها الغربية في الثمانينات. ويبقى أن تكون من بين هذه الدول دولة قطبية في جنوب مصر إلى جانب عدد من الدول الصغيرة بلاسلطة مركزية. وهذا

118
الصور المستقبل مصر هو مفتاح التطور التاريخي الذي ترفق "معاهدة السلام" تحقيقا إلا أنه حتمى من وجهة نظرة في الأمد البعيد.

ولقد قيل أنه لا ينبغي التهويل من شأن هذه التصورات التي طرحها قلم واحد من غلاة الصهاينة القريبين من حزب جيم المطرف الذي اعتذر على المعاهدة المصرية الإسرائيلية ولايتهم في البلدان الإسرائيلية سويا اثنتان. ويستند القائلون بهذا الرأى إلى التمييز بين صهابة مترفون وصهابة معتدلون، إلا أن حدود التمييز تذوب عندما يتأمل المرء قادة إسرائيل الحاليين ابتداء من رئيس وزارتهم سامح يبيجين إلى وزير دفاعها آئيل شارون وقائد أركانها جز埃尔 ايبان ثم وزير خارجيتها إيزاك شامير. ألم يكن ينظر إلى هؤلاء جميعا على أنهم من غلاة الصهابة؟ وبإلغام قد أصبحوا في السلطة منذ أكثر من خمس سنوات؟ ومن المؤسف حقا أن ندرك أنه في غياب مقاومة الشعوب العربية الفعلية والمُضامنة للمشروع الصهيوني فإن أكثر الأحلام الصهيونية تطرقا تتحول بعد زمن إلى واقع ملموس.

منذ الذي كان يتصور أنه بعد أقل من خمسين عاما من كتابة تيودور هيرشل لكتابه الشهير أن حلم الوطن القومي اليهودي سيتحول إلى دولة على أرض فلسطين؟ أليس هذا الدولة بعد أقل من ثلاثين عاما من وجودها ستصبح القوة الاستعمارية الأولى في الشرق الأوسط، قوة إقليمية ذات ذراع طويلة امتدت بالفعل إلى عتبة في اورغينا وبغداد ثم برلين ودائما أحلام هيئة واحدة متدفقة من موريتانيا غربا إلى باكستان شرقا ومن زائر جنوبا إلى باكستان شمالا؟

فهم يكفي تأمل تطور المشروع الصهيواني منذ نشأته حتى بلوغه عنوانه في هذه الأوقات المليئة لكى تولد الحركة الوطنية العربية من جديد؟
مصادر الدراسة

(1) حديث مع الدكتور أحمد صدقي الدجان عصر المجلس الوطني الفلسطيني

ROULEAU, Eric. «Les Palestiniens en quete de Aurvie Le Mande. 16, 17, 18,22, 23 November 1982

YINNON, Oded, «Une Strategie four sarail daus les annies 80» Kiuounim Organisation ;sioniste Mondiale Fevrier 1982
الفصل الخامس
نحو استراتيجية عربية
للخروج من الأزمات الراهن
د. أحمد يوسف

لا شك أن وجود استراتيجية عربية موحدة لمواجهة الأزمات الراهن للحركة
الضال العربي، والحديث عن مثل هذه الاستراتيجية حديث ذو شجون، لأنه
بينا تسهل نسبياً معالجة المسألة على المستوى المتموقع فإن الإجابة على سؤال
(كيف) الإجابة صعبة وعبرية، بعبارة أخرى فإن عناصر استراتيجية عربية
موحدة يمكن بسهولة أن توضع على الورق، والعالم العربي ملء واحمد الله
بالمثقفين والمجلات المتخصصة، وهناك آلاف الصحفات تعالج جلها أو آخر من
هذا الموضوع ، بل إن المرء قد لايفهم إذا قال أن الأمر لايجتاز أكثر من الاتم
مبادئ السياسة الدولية كي يمكن أن يرسم للعالم العربي خطسا للسير أفضل مما
يتدرك فيه الآن، ولكن عندما نسأل أنفسنا كيف نضع هذا كله موضع التطبيق
يبدو لنا عجزنا واضحاً وتضحح لنا حقيقة الأزمات الذي يواجهه النضال العربي في
هذه المرحلة.

في المرة الماضية تحدث الآخ الزميل الدكتور عبد المنعم المشاط عن الأمن
القومى العرئي فققدم إطااراً شاملًا للمسألة لا أحد نفس في خلاف مع أ
ابعاده ولكني سوف انتهى فرضة أن الوقت لم يسمح له بالتفصيل في بعض
هذا الاتفاق لكي اطرح ثلاث قضايا اعتقد أنها مجموعة بخصوص التفكير في
استراتيجية غربية موحدة ، وسوف استفيد دون شك في طرح هذه القضايا
المعالجة الممتازة للزمنين د . حسن نافع ود . مصطفى كامل في المرة الما

والقضايا الثلاثة التي انوي طرحها هنا هي : ك
( 1 ) ترتيب الأولويات في مصادر تهديد الأمن القومي العربي . ك
( 2 ) المتغير الزمني في الصراع العربي الإسرائيل . ك
( 3 ) عن الاستراتيجية والتكتيك . ك

1 ترتيب الأولويات في مصادر تهديد الأمن القومي العربي

تفضل د . المشاط في المرة الماضية فركز على مصدرين رئيسيين لتهديد
القومي العربي : إسرائيل وعدم كفاءة النظام العربي سياسياً واجتماعياً ثم تحد
مصادر ثانية حددها بالصراع الدولي حول السيطرة على المنطقة والخطر الذا
الدول الهامشية وعدم التجانس القومي ، وفي حديثه الثاني عن مص
الاستراتيجية الغربية بدأ بالمقول الأول وهو ايديولوجيا سياسية عربية وذكر
عاصر هذه الإيديولوجيا الاتفاق على العدو الرئيسي وحده بأنه إسرائيل
اشترى فافق معه تماما في هذا وإنما سوف أحاول فيما يلي أن أوضح
النتائج التي تترتب على اعتبار إسرائيل هي مصدر التهديد الرئيسي بالنسبة لم
التهديد الأخرى ، واعظم أن بعض هذه النتائج على الأقل للبلد الاهتام
لأمن رجال السياسة ولا المفكرين العرب على الرغم من أهميتها في اطار
الاستراتيجية غربية . وهناك ثلاث نتائج أود أن أطرحها في هذا الصدد تترد
اعتبار إسرائيل مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي :
النتيجة الأولى: أنه في ترتيب أولويات النضال العربي سوف تبقى الأولوية القومية ساكنة على الأولوية الاجتماعية. تحدث د. المشاط عن النظام العربي ككل باعتباره تمسك من حيث عدم الكفاءة السياسية الاجتماعية، سوف يستخدم هنا مع ذلك التمسك المشهور بين نظام ثوري ونظم محافظات لكي أعطى المسألة بعض الشيء. فقد أثار ذلك التقسيم معضلة في مسيرة النضال العربي الثوري: إما يواجه اولًا العدو العربي المحافظ أم العدو الصهيوني؟ وقد تبدو الأحابسة سهلة على نحو مجرد. العدو الصهيوني طبعاً لأنه خطر على الجمع ومثبه يسهل حشد كافة القوى القومية ضديه على أن تواجه مهام الثورة الاجتماعية بعد تصفية الخطر الخارجي وهو مبدأ معروف في حركة التحرر الوطني ويمتد إلى فكرة التنافسات الرئيسية والثانوية ولكن ماعقد المسألة في الواقع العربي هو تلك العلاقات العضوية بين بعض النظم المحافظة وبين قوى دولية. حليفة بدرجة كاملة لل العدو الصهيوني. ومن هنا لم تكن المسألة بالبسيطة ولم تتم الصياغة النظرية أكثر مما واجهتها الاعتبارات العملية، ويفسر هذا التذبذب الواضح في الموقف بهذه المسألة وقد نذكر ان الميثاق الوطني الصادر في مصر في مايو 1967 قد أطلق بصيغة المواجهة الآلية.

يقول الميثاق في الباب التاسع عن الوحدة العربية: ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرًا على مواجهة الشعوب مباشرة وكان خطره الطبيعي يحكم الظروف داخل قصور الرفعية... ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرفعية بملكيها على التعاون معه، وأصبح محتواً على الشعوب ضريبها معاً وهريتها معاً» غير أن عبد الناصر نفسه كان أول من غير هذه الصيغة اتساقاً مع مقتضيات مواجهة الخطر الإسرائيلي في 1963 بمناسبة المشروطات الإسرائيلية لتحويل نهر الأردن. فدشن صيغة مؤتمرات القمة العربية، ثم عاد الى صيغة الميثاق في نهاية 1966 -1967 مع اشتراك الهجوم الرفعية المتحالفة مع الاستعمار في المنطقة ثم عاد الى استراتيجيات الاجماع القومي تحت وطأة هزيمة.
ورقة ثانية فان النتيجة المنطقة الأولى المبرمة على اعتبار إسرائيل مصدر الهديد الرئيسي هي ضرورة التنكس استراتيجي اجتماع قومي واعطاء ذلك أولوية سابقة على الثورة الاجتماعية بطبيعة الحال في سلك النظم تحا تعري بعض البعض وليس في سلك القوى السياسية المحلية تجاه النظم التي تحكمها. وأعلام أن الدعوة لاستراتيجية اجتماع قومي تجذب امال البعض من يطمحون فن الانسحاب عمليات التغيير الثوري في العالم العربي. لكن مبرر هذه الدعوة يوجد في:
أ - حشد أكبر طاقات ممكنة ضد العدو الرئيسي لأن الانتقادات محدودة، والحصور الخارجي للحركة القومية والثورية العربية عديدة وقوياء ومصالحهم في المنطقة أخطر من أن تترك للمساس بها، ومن السئالة أن نتصور أن إعدادنا (إسرائيل والإمارات المتحدة سيتركونا بمسراعة تكمل مهمة تطهير العالم العربي من النظم الرجعية حتى تثير حرب. هذا يفترض حياحة العالم من حولنا وسكونه، والعالم لا يعرف الحيازة أو السكون
ب - أن النظام العربي المسما بالثورة قد اتفقتنا بخلافات دائمة فيما بينها ربما بدرجة اشد من الخلافات بينها وبين النظم المحافظة في بعض الأحيان وبالتالي فإن اتباع استراتيجي ثورية ناجحة من كل النظم الثورية داخل العالم العربي يبدو مسألة بعيدة المنال وإذا شئتنا حكما اقسى يمكن ان نقول أنه ليس هناك نظام ثوري بمعايير حقيقية في العالم العربي اليوم.
ج - ان الخطر واحد لكل فادا كاننا نقسم انفسنا إلى محافظين وثوريين فان إسرائيل لا تفرق بيننا على هذا النحو فقد احتلت سيناء الناصرة والمرتفعات السورية البعثية والضفة الغربية التي تحكمها النظام الهاشمي في الأردن واحيرا لبنان نظام التنافسات. والاستجابة لهذا الخطر القومي لأبد ان تكون ذات طابع قومي. على أنه من الضروري أن نبه إلى أن استراتيجي الاجتماع القومي ليست
مبنية على سناجة سياسية، يتضح هذا في أن الاستراتيجية لانتصار أن
النظام المحافظة سوف تشارك بالضرورة في استراتيجية الاجماع القومي بسهولة
واختيارها وعلى نحو ملخص، سبق أن ندرك أن علاقات عضوية لهذه النظام
بقوى دولية يمكن أن تستخدم لوضعها في نفس الصف مع العدو الصهيوني وأن
يمكن من الانعكاس ان نذكر بعض المواقف السليمة لحكم محافظ كفيف، ولكن
النضال القومي لابد أن يترك تحت رحمة نوايا هذا الحكم أو ذلك النظام.
فالمطلوب اذن ان تم مشاركة النظام المحافظة في هذه الاستراتيجية تجنب أقصى
درجة ممكنة من الضغط من جانب النظام الثورية (ان وجدته) والجماهير
العربية، هوية النظام العربية إلى مؤتمر القمة العربية فى القاهرة في يناير 1964 بعد
اينم قليلة من دعوة عبد الناصر على الرغم من كل تعقيدات علاقاتهما بمصر في
ذلك الوقت بسبب الوزن الجماهيري لقيادة عبد الناصر مفيدة في هذا الصدد.
هوية الملك حسين إلى المشاركة في حرب يونيو 1967 في إطار المناخ السائد وقتها
مثال آخر مفيد. المهم اننا لانطلق إلى دعوة النظام المحافظة إلى الاجماع القومي
من منطلق السناجة السياسية وانما من منطلق اشبه بالدفع والاجبار.

يتزب على هذا أن النظام الثورية سوف يتعين عليها وهذه هي التكلفة
المقابلة لمساهمة النظام المحافظة ضد اسرائيل. لا تتدخل في شؤونها في محاولة لدفع
العمليات الثورية داخلها. على أننا ينبغي هنا أن نفرق بين الوقوع في شرك تهمید
العملية الثورية في المنطقة العربية وبين الامتناع عن الحد الحاذي لها، هذا الامتناع
قد يعرقل العملية الثورية حينا (لكنه قد يدفعها أيضا)، ففي بعض الأحيان كانت
التدخلات الخارجية لدفع العملية الثورية مأساوية). والامتناع عن الحد الحاذي
للعملية الثورية في اقطر الوطن العربي لايمنع تأييد الحركات الثورية بمجدد. نجاحا
استراتيجية بعد الناصر بهذا الخصوص في سنوات 1967-1970 أكثر من واضحة
فهو مثمن مخلص بالاجماع القومي ولكنه لم يترد في أى وقت في تأييد ثورقت
السودان ولبيا في مايو وسبتمبر 1969 على التوالي عندما نجحتا الى حد عرض
المساعدة العسكرية
النتيجة الثانية التي تترتب على اعتبار إسرائيل مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي ان الخطر القادم من الأطراف (إيران - إثيوبيا) يجعل تأليفا للخطر الناعم من الغرب (إسرائيل). وهذا أيضا سهل الاتفاق عليه من حيث المبدأ، ولكن ما يزيد أن أطرفا هذا هو أن هناك اتفاقيات أولية لانطلاق تأجيل مواجهة مصادر التهديد الثانية ولا يمكن أن تتفق تصفية التفاوضات الثانية مع الأطراف بطرق النسوية السياسية. وبالنسبة لإيران تشير الشواهد المتاحة إلى أن النظام العراق محاول في البداية أن يستغل الأوضاع في إيران في اعتقال الثورة لتحقيق ما يكاد معنى، وإذا صرح هذا يكون قد ارتكب خطأ تاريخياً فادحاً من منظور الأمن القومي العربي، وينفى النظام العراق هذا الآن ويقول أن لديه من الدبلوماسيان ما يثبت أنه اكون على هذه الحرب أكرها. وليس هذا مهما الآن للهم هو بذل اقصى جهد عبر ممكن من أجل النسوية السياسية هذه الحرب بطريقة تضمن عدم تجديدها وتحييد هذا المصدر من مصادر التهديد. ويمكن تصور أن تلعب أطراف عربية مباعدة دورا بهذا الصدد.

والنسبة لأثيوبيا فإن المشكلتين المعلقتين في علاقة العرب بها هما صراعها مع الصومال والصراع في إريتريا، وهنا يجب أن يكون واضحنا للكروم أن مشروع الصومال الكبير يقف على النور عن مشروعه القومي الراهنية بمعيار الخطر الحالي الذي يواجه الأمن القومي العربي فضلاً عن أنه يثير توقعات إقليمية واسعة على المستوى الإفريقي، وإن إذا كان يريد أن يكون حقيقة جزءاً من الأمة العربية فليقبل أولوياتها، وبالنسبة للصراع في إريتريا يجب أن يضع كافة العرب كل جهودهم من أجل اتجاه حل سياسي يضمن للشعب الإثيوبي حقوقه في إطار السلام الإقليمية للاثيوبيا. إن فصل إريتيا عن إثيوبيا مستحيل بممارسات القوى الحالية، وفيض أنه يمكن فإنه يتطلب تكلفة عالية يجب أن تدفع اولاً في مواجهة الخطر الإسرائيلى. إن المطروح ليس تخلياً عن الثورة الإثيوبيا ولكنه محاولة للتوصل إلى تسوية معقولة دون دفع تكلفة باهظة، وإذا كان السودان والعراق لم يقبلا ولن يقبلان انفصال جنوب السودان أو الأقاليم الكردية فلماذا نريد من اثيوبيا أن تقبل انفصال إريتيا.
مع ان واقعها القومي أكثر تعقيداً بكثير، أم أن الأمر يرى شبة عنصرية، وعلى الذين يرون النضال القومي هو مجرد توسيع رقعة العالم العربي على الورق ان يتحملوا مسؤولية ذلك.

وبقية أن أكبر أن المطروح الوحيد في هذا الصدد يجب ان يكون تصفية التناقضات الثانية بالتسوية السياسية حتى لا تنقى بؤرة دائمة لاستدراج النضال العربي إلى معارك ثورية في الوقت الذي يشاء فيه اعداد ذلك، غير أنه غنى عن الذكر ان عملية تصفية التناقضات الثانية بالتسوية لن تكون سهلة وأما سوف تتطلب قدرًا كبيرًا من الممارسة الرشيد للكافة عنصر القوة.

واخيرًا فاننا اذا كنا قد تحدثنا فيما سبق عن تصفية التناقضات الثانية بين العرب والقوى البلدية اعتقدنا انه من البديهات ان تتضمن عناها في هذه المرحلة الخطيرة من مراحل النضال العربي اية صورة من صور النضال المسلح بين الدول العربية، ان اية صعوبة تنطلق من المغرب الى الجزائر أو العكس أو من جنوب اليمن الى شمال أو العكس، الخ لا يمكن ان تفهم على انا اضافة موجهة ضد حقوق شعب فلسطين.

النتيجة الثالثة: تتعلق بصادر التهديد على المستوى العالمي وهنا أريد فقط أن أذكر أن وصف هذه المصادر بأنها ثابتة ينطبق فقط على الخطر السوفيتي، فالولايات المتحدة حليف عضو لأسرائيل ينطبق عليها ما يتطلب على اسرائيل، وهنا اسهم لنفسنا بالمشاركة في النقاش الذي دار تحت عنوان تحييد الولايات المتحدة تتفق مع القائلين بأن تغيير الموقف الأمريكي في اتجاه اقليات تأيدا لاسرائيل ( وليس تحقيقها) ) يمكن وإلى ما من منطقة ممارسة القوة وليس الاتفاق، وأن موازين القوى مخالفة في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل، فإن ممارسات القوة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي ان تنتمي بأقصى قدر
الملاحة الأولى: إنه بفرض أن قضية ميزان القوى قضية بناء عسكري فإن أقصى ما يمكن أن يطمح الطرف العربي إلى الوصول إليه هو أن يصلوا ككل إلى وضع التوازن العسكري مع إسرائيل لأن إسرائيل وشبكة تحالفاتها الدولية لن يسمحها بغير ذلك في المستقبل المنظور. ومعنى هذا أن التوازن لن يتحقق بالمعنى الفني إلا إذا امتلك العرب أرادتهم واحدة وهذا ينتمونها إلى الملاحظة الثانية.

الملاحظة الثانية: إنه بفرض أن المسألة عملية تنمية عربية شاملة في إطار قومي وإدارة سياسية واحدة فإن الآداء العربي منذ اتفاق الوحدة المصرية السورية في 1921 لا يبشر بخير.

الملاحظة الثالثة: إنه بفرض أن عملية إعادة التوازن الاستراتيجي ممكنة بما فان من حقيقة أن نتساءل عن الوقت الذي يتم فيه ذلك كله. ويبقى أن نذكر أن نصف فلسطين ضاع في 1948 ومنذ 1927 أدى بعد أقل من عشرين سنة شغل العرب بالحديث عن استعادة النصف الثاني، وهذا الحساب لا يبقى لنا خمس سنوات أخرى هذا إذا كان قد بقي لنا شيء بعد غزو لبنان. إذن فالحديث عن تأجيل المواجهة العسكرية بحجة إعادة التوازن الاستراتيجي أو بنائه بينا مشروعات
التهديد سائر على قدم وساق في الضفة وغزة هو هروب من المواجهة خاصة في
ضوء الأداء البطولي للفي قليلة من المقاومة أمام فئة كثيرة من الإسرائيليين في الغزوة
الأخيرة للبنان .

يتطلب على كل ماسبي نتيجة خطيرة هي أننا يجب أن نبذ الحديث عن
قضية التوازن بالمعنى الفني ونستبدل بها ارادة القتال وما توقعه من تفجير لمصادر
التأثير الكاملة في العالم العربي وخارجه ، ولقد ملأت القيادة المصرية الدنيا شكوك
من امتثال الاتحاد السوفيتي عن توريد توقعات معينة من الأسلحة قبل حرب
أكتوبر 1973 لكنها عندما قررت مصادر الفردية أنه لانطلاق من الحرب دفاعاً
عن الأمان باضيق معانيه اكتشف الجميع أن سي القتال لاحظهم فقط موانئ
صماء للقوى وإن ارادة القتال قد جذبت نذيرًا إلى ساحة المعركة سلاح البترول
العربي .

وعني هذا أن مواجهة عسكرية في الجيب العرب المتبقي في لبنان مسألة
لا أعرف منها إذا اردننا تحسين موقفنا في الصراع المصري مع إسرائيل ، وهدف مثل
هذه المواجهة سوف يكون على الأقل رفع تكافة الهدف التي تسعي إسرائيل إلى
تحقيقها في المنطقة العربية إلى حد لا يستطيع تحمله ، وإعادة قواتها تكفي
فقط لفرض وجودها على العرب في إطار حود 1967 وليس بعد ذلك ، وإن هذا
يمثل التسوسية التاريخية في هذا الصراع ، وإنها إذا حالت مد سيطرتها إلى ما بعد هذه
الحدود بأي شكل من الأشكال فسوف تكون التكافة هائلة لا يمكن
تحملها . سوف تكون هذه المواجهة أكثر من صعوبة بطبيعية الحال ، ولكن صعوبتها
لا ينبغي أن تدفع للتخلي عنها وإنما تحشد كافة الامكانيات الغربية عسكرياً
واقتصادية ودبلوماسيا في ضوء استراتيجي الاجماع القومي وكذلك حشد كافة
مصادر الدعم الخارجي الممكن . بلورة ثانية فإن إداء المقاومة في بيروت
1982 يعني لنا الحق كل الحق في أن نأمل أن تكون هذه استراتيجية قابلة للتنفيذ
والتنازل . تاريخياً فإن كل غاز يتوقف عند نقطة معينة تزيد فيها اعباءً عن

129
امكانياته . ربما كانت هذه النقطة هي مصر في فترات فاصلة من تاريخ العرب أو روسيا بالنسبة لكل من نابليون ونهر، ويجيب أن تكون لبنان هي النقطة الأخيرة في سجل العدوان الأسرائيلي وتاريخيا أيضًا فإن كل معتدى عليه يواجه نقطة زمنية
يعنين عليه فيها يعترف بان وقف العدوان مستحيل بالطرف الدبلوماسية . وكلما تأخرت هذه النقطة الزمنية عن توقيتها الأمثل ارتفعت تكلفة المواجهة بعد ذلك . وقد كان واجباً أن يكون الغزو الأسرائيلي للبنان هو تلك النقطة الزمنية وقد ضاعفت الفرصة ، ومع ذلك فإن استمرار الغزو يعني أن الباب مازال مفتوحاً لمراجعة النفس . إن المواجهة العسكرية لأسرائيل في لبنان أو غيرها سوف تقضي على جانب الإفلاس الواضح في الدبلوماسية العربية الحالية وهي انها دبلوماسية بلا انسان تبدو النظم العربية بها حديثة في هذا العالم في افتتاحها بأن الدبلوماسية وحدها يمكنها أن تأتي بالمعجزات في غياب العمل العسكري أو الضغط الاقتصادي .

٣ - عن الاستراتيجية والتكتيك :

لا شك أن الهدف الاستراتيجي النهائي للنضال العربي هو الهزيمة الكاملة للمشروع الصهيوني ، وتشير كل الشواهد المتاحة إلى أن هذا الهدف غير ممكن التنفيذ في الأند المنظور بسبب موازين القوى السائدة اقليميا وعالميا وطبيعة المرحلة التطورية التي يمر بها الوطن العربي . ولذا فإن الهدف الاستراتيجي الممكن الآن هو دون شك حصر المشروع الصهيوني في إطار حدود مأقبل عدوان ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطين على ماتبقى من أرض فلسطين غير أن هذا الهدف بدوره مستحيل لتحقيق في المرحلة الحالية ويفتح هذا الباب للحديث عن التكتيك . مالذي يمكن أن نسعى إليه وتقبله في هذا الاطار من مكاسب مرحلية وما الذي يمكن ان نتنازل عنه كتنازلات مرحلية أيضا بشرط ألا يمس هذا ولا ذاك بالغايات الاستراتيجية .
في رأى أن عربية الأراضي التي احتلت بعد 1967 هي الهدف التكتيكي الذي يجب أن نسعى إليه الآن ولا يمكن أن نفرط فيه. يعني هذا:

1- الجلاء الكامل عن الأراضي المحتلة بعد 1967.
2- تصفية كافة بؤر الاستعمار الصهيوني فيها.

ولاحظ عدم وجود ذكر للاشترطان أو للاشترط بين الأردن، وعلماً أن هذا سوف يغضب الأمة الفلسطينية لأنه يعني امكانية عودة الأراضي المحتلة إلى السيادة الأردنية مثلًا. وأكرر أن ما يعنيه الآن هو عربية هذه الأراضي والوضع الأمثل بطبعية الحال أن ننشأ عليها الدولة الفلسطينية ولكن بالنسبة لي فإن لدى من الشجاعة مايدفعني إلى القول بأنه إذا لم تسمح موازين القوى بذلك فلنعد مثلًا إلى السيادة الأردنية. إن عربة الضفة وغزة الآن أهم من قضية من يحكمها. وعرفتها للعلم موضوع خطر داهم. وإذا كان النضال العربي لن يستطيع أن يفرض على الملك حسين فيما بعد إنشاء الدولة الفلسطينية فكيف نتصور أنه يستطيع أن يفرض ذلك على إسرائيل. وأخيرًا فانتقد عن حد الأقصى للتنازلات العربية إذا استطاع الجهاد العربي الموجود الآن في الساحة أن يحصل على ما هو أكثر من ذلك فهو شيء عظيم وإن كنت لا أراه في الأفق.

وتبقى معضلة المعشلات هي كيف توضع استراتيجية عربية سليمة موضوع التطبيق؟ إن مسئولية ذلك بطبعية الحال تتبع على عاتق القوى السياسية القومية في الوطن العربي القادرة على أن تتفاجها بتطورات الأحداث في وضع الوطن العربي المفروض أن الظروف الموضوعية مهيئة لها.

وتبقى المقاومة الفلسطينية في النهاية أملًا للمجتمع لانتزاع عليه وإما لأن المقاومة بطبيعتها تكون ثورة فضلًا عن الشيء من صلاة في المواجهات الأخيرة.
من الدفاع الجوي عن مصر.

132
الفصل السادس

حصار بيروت والأمكانيات العربية

للدكتور محمود عبد الفضيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

لعل من المبادرات الطيبة مبادرة لجنة هيئة أعضاء التدريس بالجامعات المصرية للمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني قيامها بتنظيم هذه الندوة لاتاحة الفرص للتأمل فيما جرى، وماذا يمكن أن يحدث في المستقبل بعد أحداث لبنان في صيف عام 1982. لأن الحماس العربي منذ 1948 كان يميل إلى تغليب الشعارات والخطاب الحماسي على التحليل العلمي الصادم أو المناقشة الهادئة لطبيعة الأوضاع والقوى والمصالح المتصارعة في الحلم السياسي العربي والدولي. وفي اعتقادي أن الفكر العربي الذي ساد في حقب الحسينيات، واللى حد ما خلال حقبة الستينات كان يغلب عليه طابع الأفكار الحماسية والطراز العلمي على حساب التعمق و التأمل والتحليل الراوي لكافة الأبعاد والتناقضات والتشابك التي تحكم الواقع. وفي مقابل هذا كان الفكر السياسي الصهيوني فكر نشط، شديد الحيوية على المستويين النظري والعملي. فكان يقيم الجسور بين العمل والتفصيلي والمنطلقات الفكرية والدعوي التاريخية، ويبحث
عن سبيل تحقيق الحلم الصهيوني والمطامع الصهيونية مستفيدا من تردد الأوضاع العربي، في ظل حساب دقيق لحركة الأوضاع والمتغيرات الدولية.

فالخطط لها تسمى «المشروع الصهيوني» - سواء أكان ذلك لدعم مقومات الكيان الصهيوني أو سعيًا لتحقيق توسعة واستثمادات ومجالات حيوية له - إذا يخضع لعملية تحديد علمي ودقيق لأوضاع العرب وعلاقات القوى المحلية والعالمية. فلن يستطيع طويلا حول هذه النقطة، أود أن أطرح بعض الالتباسات المصممة حول ماذا سيكون عليه حال العرب بعد حصار بروت؟

إذ أدى اعتقاد أنه على أي منطق أو مواطن عربي أن يتوقف طويلا، وطويلا جدا، للتقليل في مغزى محادثات في بروت خلال الفترة من 5 يونيو إلى نهاية سبتمبر 1982، حتى رحيل وخروج الفلسطينيين واللبنان الجديدين» وانتخب كبير الجملي رئيسا للجمهوريه. لأنه الذي حدث في بروت بما هو وضع متميز في التاريخ العربي الحديث، ولكن خطورة محادثات ترق قلص بعد محادثات عام 1948 واتهبه إنشاء دولة إسرائيل. لأنه بعد مرور خمسة عااما بالضبط على هيئة يونيو 1967، ومن ثم يوم، حدث احتلال أول عاصمة عربية على مرأى ومشهد من العالم وأمام عجز ليس له مثيل للنظم العربية القائمة على اختلاف توجهاتها.

ولعل الجميع يعرف الآن أن الهجوم على لبنان كان أمر مخطط له تخطيطا طويلا وواسعا منذ أجل طويل، وأن المسألة كانت تتوقف على اختيار التوقف المناسب لتنفيذ هذا المخطط. في له من المعروف أيضا أن بعض التفاصيل هذا المخطط كانت معروفة لأطراف عربية منذ ابريل 1982، فقد تم تسرع بعض التفاصيل حول خطة «غزو لبنان» من خلال بعض المصادر الدبلوماسية، وقيل حين أن هدف «الغزو الإسرائيلي» القادم للبنان هو الوصول إلى منطقة الدامور بعد إجتياز كامل للجنوب اللبناني.
وفي تقديري أن مخطط غزو لبنان هو محصلة جهد استمر لسنين عديدة
بهدف تكوين هيئة العرب في يونيو 1977 كما لم تكرس من قبل، إذ أن المنطلق
الذي يقوم عليه التخطيط الصهيونى هو أنه لكي ينصر ويتوسع الكيان الصهيونى
القائم، لابد من العمل المثابر لأجهذاض أية قوة أو تحرك أو مشروع عربي توحيدى
يجدش ويمكنها الطاقات العربية دفاعا عن الوجود العربي والكرامة العربية والتنمية
المستقلة، فتلك قضية بالنسبة لهم قضية حياة أو موت، لا تتحمل التأجيل أو
اللحاق، وأتذكر بهذا الصدد أننا حينا كنت أطبى ندرس في باريس وجاءت ألماء
» إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية»، حدثت أحد المعارك مع
اسرائيل بأن هذا القرار لابد أن ينتج عنه حرب. فعندما تسائلت لماذا؟ قال:
لأن تلك هذه اللحظة التي تمنحها اسرائيل حتى تستطيع أن تستمد ضرره موجهة
لحركة القومية العربية دادىدها، ولكن تضع حدا للفروع العربية التحرري
(التوحيدى والترمدى)، وذلك قبل أن يصل المدى الجديد إلى مدى يصعب
ابقائها، والذى بدأ عا وانتهى استلهمه المناسبة قبل أن يستدعي هذه الحملة
ويقى ساعدتها.

وإملاهاً لهذا المنطلق فإن محادثة في بيروت هو ليس قضية احتلال جزء
هام من الأرض اللبنانية وحصار عناصر المقاومة الفلسطينية في بيروت،
فحسب، فإن المسألة أعمق من ذلك. فما حدث ليس مجرد رد فعل لنواكشوات
المقاومة الفلسطينية ومحاولة جمعية «أمن الجيل» كما يدعون، بل إن محادثة هو
جزء من نظرة صهيونى متكاملة لمستقبل هذه المنطقة التي تسكن فيها. وهذا فإن
اي حدوث عن الأمن القومي أو الإطارات العربية أو مشايبه، يحتاج مثلا أن تتبع
بطرق مايكتب وماينشر من كتابات وتصريحات صادرة عن الكتاب وال kapsae والقادة
العسكريين الإسرائيليين، إذ متحال هذه الكتابات والتصريحات يمكن أن
يستنتج لنا أن هناك تصورات واضحة تمام الوضع وشديته التفصيل لمستقبل
كل بلد عربي على حد، ولمستقبل المنطقة عموما على النحو الذي يخدم
مصالحهم ومطامعهم.
وقد فليس من قبل المبالغة القول بأن هناك خطط معده ومبتهج له السنين القادمة لإعادة تشكيل خريطة المنطقة العربية. وإذا كنا هنا في مصر، وغيرها من البلدان العربية، نسأف في الحديث عن مصر عام ٢٠٠٠ والعالم العربي عام ٢٠٠٠ حيث لا يتجاوز الأمور مستوي أهميات الطبيعة فإن لديهم بالقطاع تصورات تفصيلية لما يجب أن يحدث حتى عام ٢٠٠٠ إلى تسير الأمور على هواهم.

وأود الإشارة بهذا الصدد إلى مقاله قصيره ولكن هامه لأبا ابيان - وزير خارجى إسرائيل الأسبق - نشرها في جريدة الصناديق تأثير البريطانيه منذ ثلاث سنوات، وهي تعبير عن فكر صهيوني واضح وصريح حول مستقبل منطقه «الشرق الأوسط» إذ يقل أبا ابيان في هذا المقال أن يجب أن يعلم العرب أنهم لن يكونوا العنصر الوحيد أو العنصر الأساسي المؤثر في حركه الأحداث في الشرق الأوسط، وأن العرب ليسوا مجرد خيط واحد من خيوط عديده يم منها نسج أوضاع المنطقة.

إذ أن التصور المستقبلي للمنطقة قائم على فكرة «المنطقة ذات التركيب الموزايكية (أي الفسيفسائي)»، يعني أن تتشرد المنطقه العربية إلى مجموعة من الدولات والكيانات الصغيرة، التي تقوم على أسس إثنيات وطائفية (دوله كردية، دوله درزيه، دوله مارونية، .. الخ)، مما يسهل القبول النفسي وضفى الشرعية للوجود الدائم للدولة الإسرائيلية.

ونذا فانخطط الصهيوني لبيق فقط على مجرد الحاكم أراض بالكيان الإسرائيلي القائم، بل يسعى سياحياً حثياً لتشجيع قيام دولات كيانات هزيلة على أسس طائفية وعرقي، تجعل من إسرائيل عنصرًا منظماً وقائداً للتحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط. دون ذلك لن يستطيع المشروع الصهيوني أن يستكمل مسيره اتصاراته التاريخية أو المستقبلية على النحو الذي يطمث اليه.
وفي تصوري أن محادثة لبنان هذا الصيف تندرج تماما ضمن هذا النصور والأطر الاستراتيجي. فكلام أبا إبان كتب قبل غزو لبنان بنحو ثلاث سنوات، ولم يخرج محادثة في لبنان عن دائرة هذا المنطق، وإن كان مسلسل الأحداث قد فاق كل التصورات وتجاوز كل التوقعات والسيناريوهات.

وقد خطىء كثيرا إذا تصورنا أن المقصود بحصر بيروت هو السعي لإخراج المقاومة الفلسطينية وتحطيم ثقافتها القتالية، فالواقع أن المقاومة الفلسطينية هي مقصر، فقط كمر ... كمر لحركة التحرر العربي التي ظلت تتواصل دون هويته لمدة خمسة عشر عاما منذ هزيمة ١٩٧٦ .. وبعد «سقوط الناصرية» في الوطن العربي.

ولكن كان المقصود أيضا بناء دولة لبنانية «من نوع جديد»، وذلك كجزء من المخطط الصهيوني الاستراتيجي طويل الأجل.

فالمطلوب ولادة لبنان الجديد، كدولة جديدة تقوم على أنقاض الدولة اللبنانية القديمة التي تفسخت وحلت بفعل الحرب الأهلية، دولة جديدة لها خصائص ومواصفات الدولة الكاتبية ذات الطبيعية الطائفية التي تسعى لنفي هوية لبنان العربية، بل المطلوب أيضا هو تفجير كافة التنافسات الطائفية على نحو مانشده اليوم في منطقه «جلب الشوف» لدفع الأحداث باتجاه قيام «دولة درزيه».

وهكذا فيجب علينا أن نستوعب درس «حصار بيروت» من خلال رؤية أوسع من مجرد تصفية أوضاع المقاومة الفلسطينية في لبنان، إذ أن ذلك هو مجرد جزء من كل يتعلق بإعادة تشكيل خريطة وأوضاع المنطقة عموما.

والخطوة الثانية في هذا المخطط هي إجبار البلدان المجاورة والمحيط بالإسرائيل على توقيع «اتفاقيه سلام منفرد» مع إسرائيل. لأنه لا سلام في هذه المنطقة -
من وجهة النظر الإسرائيلية - إلا إذا وقعت دول عربية هامة - مثل السعودية - أتفاقية سلام من نفس النوع المطروح على لبنان وعلى الأردن وسوريا.

ولن يعتبروا أن هناك سلام « دائم » في المنطقة، الآذا رضخت السعودية، وهي القوى البروليس الكبيرة في المنطقة التي تدعى أنها تتحمل مسئولية حماية الإسلام وحماية الحريين، بتوقيع مثل هذه الاتفاقية. هذا على الأقل ما يتردد في الكواليس الدولية، ولكنه يؤيد الرسم بأن هناك جدولاً زمنياً لكتابة ترتب الأوضاع في المنطقة على مراحل بدءاً بما أسمى بعض القادة العسكريين الإسرائيليين« مثل السلام » المكون من مصر، وليبيا، والأردن.

الإمكانات العربية: أبعادها وحدودها

لابد أن نتعرف باديء دا بدأ لأن محادثات في بيروت، في الصيف الماضي لم يكون بالضرورة أو بالحتمية التاريخية .. حتى في ظل أسوأ الأوضاع المليئة والبشرية السائدة، وفي ظل الوضعية السياسية المهترئة التي سارت المنطقة بعد حرب أكتوبر 1973 .. ولكن محادثات في صيف عام 1982 هو الحصاد المر للحقبه كاملة - حقبة السبعينيات - التي شهدت العديد من الممارسات التي عرِبت عن ضعف وعجز النظم العربية القائمة عن الارتفاع لمستويات التحديات التي تفرضها المرحلة .. وأن كل مظاهر القوة الكاذبة و« كل أقعة الواقعي معربه الجديده » قد تم تعيينها تماماً خلال حصار بيروت الطويل والمثير. لأن « حصار بيروت » لم يكن مجرد حصار لعاصمة عربية عزلاء أو مستضعفة، وإنما كان بمثابة حصار لكل الوجود العربي ... بل كان حصاراً للمستقبل العربي ذاته.

ف أثناء حصار بيروت الطويل المثير ثبت عجز وعقم إمكانيات البلدان العربية البروليسية التي تمتلك بعض أدوات الضغط المالي والسياسي .. مما ألقى ظللاً كثيفه من الشك على حقيقته وطبيعة مسماها « حقبة الثورة » أو « الحقبه السعودية » في التاريخ العربي الحديث. فإذا كانت « حقبة الثورة » التي سارت خلال الفترة 1955 - 1970، مع صعود الناصرية على الصعيد العربي قد
انتهت هيئة غير حاسمة في عام 1967 .. الا أنها قد نجحت نسبيا في تعية وحشد الجهود والاطارات العربية بشكل متواضع في إتجاه المواجهة مع الاستعمار والوقوف في وجه المجتمع الصهيوني ودفع عجلة التنمية المستقله.

وجأت السبعينات لتكون « حقبة الثروة العربية » حيث تحقق للعرب إمكانيات مالية هائلة وخففت حدة الاستقطاب بين « النظام المعتدل » و» النظام الراديكالي »، وتألفت النظر العربية بدرجة أكبر مع بلدان العرب الرأسمالي حيث التكنولوجيا المتقدمة والسلاح الأكثر كفاءة من السلاح السوفيتي، على حد ادعاء المنظرين والبشيرين بتلك الحقبة. وعند أول اختبار حاسم لحجم القوة العربية ومدى كفاءة النظام السياسي العربي الجديد الذي أفرزته الحقبة النفطية الجديدة، بدأ العرب يفهمون على هول حقيقة أن هزيمة صيف عام 1982 هى أعمق وأبعد أثرًا من هزيمة عام 1948 من حيث الأبعاد والدلالات التاريخية.

فإذا بدنا نجد أن أسلحة « النفط » و« المال » هي أسلحة صورية تفقد كل فاعليتها في ظل الأوضاع والعلاقات العربية الراهنة ... والأدت من ذلك أن العرب يعرف ذلك جيدا ويعمل بذل سيني على تحقيق وشمل فاعليته تلك الأسلحة من خلال سلسلة من الآليات المتعلقه بإعادة تدوير الأموال النفطية والتحكم في جانبي العرض والطلب في سوق النفط العالمي .. ولعل أبلغ تعريه عن الاستهانة بقدرة العرب على السيطرة على مقتاداتهم مقاله وميسيمون، وزير الخزانة الأمريكي عام 1972، من أن « العرب لا يملكون النفط .. بل هم جاثمون فقط على آبار النفط »، ونص هذا القول بالإنجليزية:

« These people do not own oil, they only sit on it »

لكن كل ماسبيك لا مدى أن الأمكانيات العربية هي كلهما إمكانات وهمية لا يجب بها. فلا تسألوا هناك إمكانات وطاقات عربية تم هدمها خلال فترة السبعينات من وجهة نظر معركة المصير العربي. فالعلاقات الجذبية بين الأمم العربية..
والأن والعّرفي لصيانة مكتسبات التنمية في مواجهة المطاعم الصهيونية والمخططات الاستعمارية قد غابت عن الذين تقلدون مقادات الأمور خلال حقبة السبعينات. إذ لم يتفق المال العربي والدم العربي على نفس الوعاء، ولم يتحول براميل وأموال النفق إلى ماكينات وأدوات انتاج وطاقات تنمية للخروج من دائرة التخلف. وكذلك لم يتحول إلى لبنان في بناء سياج فعال للأمن العربي يضع حدا للخطره العسكري الإسرائيلي.

فخلال السبعينات آشرت العرب الحاضر على حساب المستقبل، وتراجعت إرادته التنمية والقتال لديهم، وبدأ لهم أن "اليوم خمر," وعاد "لن يكون هناك أمر," وهاجمت القدحات الإسرائيلية المفاعل الذي Oculus في قلب الأراضي العراقية دون أن يتحرك العرب ساكنا، وألح الأسرائيلىون مرتفعات الجولان والضفة الغربية دون أن يحدث رد فعل يتذكر علما أو عالميا. وكانت تلك كلها اختبارات هامة للنوايا العربية. وطوال سنوات الحزب الأهلي اللبناني أخذ الزائد المشق سعد حداد يصل ويحول ويحيد في الجنوب اللبناني، دون أن تستطيع الأنظمة العربية وضع حد "لندوبه سعد حداد" لأنها تتمتع بالحماية الإسرائيلية. وكذلك بقيت حركة المقاومة الفلسطينية والحركه الوطنية اللبنانية ووجهها تقيبا في مواجهة الهجمة الإسرائيلية القادمة لمسحق كل ما بقي من ارادة المقاومة والتصدي لدى العرب.

وكان الإسرائيليون يعدون العده ويستعدون لحرب المواجهه في لبنان، التي تحولت إلى أطول حروب المقاومة في تاريخ العرب منذ هزيمة عام 1948. ولن ت قادر نفس الفئة كانت النظم العربية لها حسابات وأولويات أخرى. لانضع معركة المواجهة الكبرى مع إسرائيل والقوى المتحالفة فيها معها في لبنان على رأس المعارك المضيئة، الأمر الذي أدى إلى أن تقررت أشياء كثيره بالنسبة لمسارات المستقبل العربي. فقد كان في تقدير بعض الدوران الحاكم في بلدان الخليج أن المواجهة مع "إيران الخميني" هي أهم المعارك الواجب خوضها لأنها تشكل الخطر المباشر.
والشر المستطير، أما «معركة لبنان القادمة» فهي معركة ثانية لاستدعي التضحية بالغالي وال النفيس.


اد أن ناء القدر العربي الذاتيه في مجالات: الأمن الغذائي، والأمن التكنولوجي، والأمن العسكري تحتاج كلها إلى التمويل هائل وتكامل وتزاوج الطاقات العربية المالية والبشرية والتنظيمية لما يسبق له مشابه في التاريخ العربي الحديث. كل ذلك لم يحدث .. بل لقد زادت تبعيه المنطقة العربية للغرب استيرادا وتصديرا خلال حقب السبعينات .. ولم يتحول النفط والمال العربيين إلى آلته للتحرر والتوحد العربي كما كان مأمولا . كان حصاد «حققه الزوار» هو التسلل النهائي بالشراط الأمريكية - الإسرائيلية لاعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية، بدءا بخروج المقاومات الفلسطينية من لبنان وصولا إلى قمامة الدولة اللبنانية الجديدة والسعي لإقامة «مثل سلم» يشمل مصر والأردن و لبنان ويمت ليشمل سوريا والعراق والسعودية تحت وطأة سياسات الضغط الأمريكي والابتزاز الإسرائيلي.

إن هذا الحصاد المحدود جعل حققه كامله من الجهوده والاسترهاء تحت شعار «الواقعية» أو «العقلانية» العربية الجديدة، التي حاولت تضع حدا لروح المغامرة» و «نهج التطرف» الذي سارت عليه الناصرية منذ منتصف 141
الخمسينات وحتى هزيه يونيو 1967. وهكذا جاء حصاد «حقه الثروه» وواقعيه والإعداميه الجديدة. أكثر مزاه من حصاد «حقه الثروه» بكل أخطاتها وممارساتها وتجاربها. إذ لم تستطع «الواقعية العربيه الجديدة» أن تتزع أية مكافأ لحماية الأمان العربي ورفع عجلة الامان والتكامل العربي إلى آفاق جديدة ترقى إلى مستوى التحديات التي تفرضها الظروف الاقليميه والمنافرات الدولية الجديدة.

وهكذا نجد الوطن العربي غداة حصار بيروت عالم «بلا ثوره» و«بلا ثوره»، فقد بدأ النظام العربي طاقات الثروه الكامنة بين ضلوع الأمة العربيه. وكذا بدأ «إمكانات الثروه» في استخدامات لأنصب في اتجاه حشد وتعيين الطاقات من أجل الامان التكامل وصيانة موقفات الأمن القومي العربي.

وهنا يمكن مفتاح الهزيمه العربيه الجديدة، فهي هزيمه لمفاهيم وممارسات حقه كامليه ساعدت خلال السبعينات - تلك المفاهيم والممارسات التي تم تعريتها تماما في غمار حصار بيروت الدامى، ولم يبق سوى الاعتراف بأن حقه جديده قد بدأت في التاريخ العربي الحديث «حقه ما بعد حصار بيروت»، فهل تكون تلك الحقبه الحديثه هي «حقه الهيمنه الاسرائيليه»؟ أشك بعض التحليلات الحديثه. أم ستتحول لذلكون «حقه الانطلاقة الجديده للأرادة العربيه»؟

هذا ماسوف تفصيح عنه السنوات والأحداث القادمه. ولكني قد لا أربط بالقيب إذا قلت أنه كما كانت هزيه 1948 نقطة تحول في التاريخ العربي الحديث، فإن حصار بيروت في صيف 1982 سيكون نقطة تحول جامه في تاريخ المنطقة كلها. حيث سقطت دعاوى وأورهوم وأقعع كثيرة. ولم يبق سوى استيعاب الدروس المستخلصة من حصار بيروت، لأنه مهما حاول 142
البعض طمسها فستبقى هذه الدروس المعمدة بالدم حية في الضمير .. طالما
بقي في أعماق الإنسان العربي بقايا ضمير وارادة حياة .
الفهرس

صفحة

 تقديم .................................................................................................................. 5

الفصل الأول

الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي ......................................................... 7
د. عبد المنعم المشاط

الفصل الثاني

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية .......................................................... 57
حسن نافعة

الفصل الثالث

حول تكيف العلاقة بين العرب وإسرائيل والولايات المتحدة ................. 73
د. جودة عبد الخالق

الفصل الرابع

البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر ............ 101
د. مصطفى كامل السيد

الفصل الخامس

نحو استراتيجية عربية للخروج من الأزمة الراهنة ........................................ 121
د. أحمد يوسف

الفصل السادس

ملاحظات حول تجربة الإمكانات الاقتصادية العربية في خدمة القضية القومية ........ 132
د. محمد عبد الفضيل
لقد أحدث الغزو الإسرائيلي للبنان صدى عميقاً بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية. ورغم كل الصعوبات فقد بادر عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة بالاشتراك في المؤتمر الذي عقد لجنة المناصرة الشعبى الفلسطيني واللبنان وأصدروا بياناً في هذه المناسبة وشاركوا في الجهود الرامية إلى تكوين لجنة قومية لجامعة الشعب الشقيقين. وقد سارعت هيئات التدريس بالجامعات المختلفة في أنحاء الجمهورية بتكون لجان مناصرة دفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني وحق الأمة العربية في الحرية والاستقلال وكشف أطماع الصهيونية التي تمتد من النيل إلى الفرات وتهديد الآثار العربية كلها، وفي مكان القلب منها مصر.

وإذ قال الأستاذ فتحى رضوان في أحد مؤتمرات المناصرة:

"عندما يتحرك أساتذة الجامعات وطلبتها: فإن هذا تطور يدعو إلى التفاعل. فهم يمثلون عقل الأمة وقلبها الناضج.

دار المستقبل العربي.

ً
To: www.al-mostafa.com